

PROVISIONAL 894
S/PV.3096
18 July 1992

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والتسعين بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٣٠

(الرأس الأخضر)

الرئيس : السيد جيسس

الأعضاء :

السيد فورونتسوف	الاتحاد الروسي
السيد أيبالا لاسو	اكوادور
السيد نوتردام	بلجيكا
السيد شاموياريرا	زمبابوي
السيد لي داويو	الصين
السيد مريميه	فرنسا
السيد أريّا	فنزويلا
السيد بن جلون تويمي	المغرب
السيد ديفيد هناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد هوهنفلنر	وايرلندا الشمالية
السيد غاريخان	النمسا
السيد إردوس	الهند
السيد بركنس	هونغاريّا
السيد هاتانو	الولايات المتحدة الأمريكية
	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥إقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .مسألة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال
المؤقت للبعثة الدائمة لمدغشقر لدى الامم المتحدة (S/24237)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في

الجلسة ٣٠٩٥ ، ادعو وزير خارجية السنغال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، وادعو وزير خارجية جنوب افريقيا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس . وادعو ممثلي اسبانيا واستراليا والمانيا وانتيفوا وبربودا واندونيسيا وانغولا وأوغندا وأوكرانيا والبرازيل وبربادوس والبرتغال وبوتسوانا وبيرو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وزامبيا وسورينام والسويد والفلبين وكندا وكوبا والكونغو وليسوتو وماليزيا ومصر وناميبيا والنرويج ونيبال ونيجييريا ونيوزيلندا وهولندا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد بيك بوشا (جنوب افريقيا) والسيد كا (السنغال)

مقعدين على طاولة المجلس ، وشغل السيد يانييز بارنويغو (اسبانيا) ، والسيد بتلر (استراليا) والسيد غراف زو رانتزاو (المانيا) ، والسيد هيرست (انتيفوا وبربودا) ، والسيد ويسنومورتي (اندونيسيا) ، والسيد بيدرو دي كاستروفان دونيم (انغولا) ، والسيد سيموغيريري (أوغندا) ، والسيد باتيوك (أوكرانيا) ، والسيد ساردنبرغ (البرازيل) ، والسيد ميكوك (بربادوس) ، والآنسة مندى (البرتغال) ، والسيد ليفوايلا (بوتسوانا) ، والسيد لونا (بيرو) ، والسيد الابراهيمى (الجزائر) ، والسيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد بغبني اديتو نزنغيا (زائير) ، والسيد موسوكا (زامبيا) ، والسيد ناندو (سورينام) ، والسيد اوسفالد (السويد) ، والسيد منديز (الفلبين) ، والسيدة فريشيت (كندا) ، والسيد موجيكا كانتيلار (كوبا) ، والسيد مانجا (الكونغو) ، والسيد فوفلو (ليسوتو) ، والسيد رجالي (ماليزيا) ،

والسيد موسى (مصر) ، والسيد هواراكا (ناميبيا) ، والسيد هوليد (النرويج) ،
والسيد اتشاريا (نيبال) ، والسيد نواتشوكو (نيجيريا) ، والسيد ولبرغ
(نيوزيلندا) ، والسيد فان شايك (هولندا) المقاعد الخمسة لهم بجانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما
 بأنني تلقيت رسالتين من الممثلين الدائمين لجمهورية ايران الاسلامية وايطاليا ،
 يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس .
 ووفقا للممارسة المعتادة اعترم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين للمشاركة
 في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من
 الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
 لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد تراكسلر
(ايطاليا) المقعدين الخمسين لهما إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما
 بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة ،
 فيما يلي نصّها :

"يشرفني أن أطلب من مجلس الامن توجيه الدعوة وفقا للمادة ٣٩ من
 نظامه الداخلي المؤقت إلى الاشخاص التالية أسماؤهم : السيد بانتو هولوميسا ،
 السيد ايسوب باهاد ، السيد فيليب ماهلانفو ، السيد مانغويزي زيشا ، وذلك
 أثناء جلساته المخصصة للنظر في البند المعنون 'مسألة جنوب افريقيا' .
 وستنشر هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/24298 .
 وإذا لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب
 المادة ٣٩ إلى السيد هولوميسا ، والسيد باهاد والسيد ماهلانفو والسيد زيشا .
 لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله ومعرض على أعضاء المجلس الوثيقة S/24288 التي تتضمن نص . خلال المشاورات السابقة التي أجراها المجلس . وأود أن أسترعي إنتباه إلى الوثيقة S/24291 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يول إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . و المجلس أيضا صورا فوتوغرافية لرسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ستصدر ب S/24292 .

المتكلم الأول هو وزير الشؤون الخارجية لجنوب افريقيا ، سعا فريدريك بوشا . أرحب بسعاداته وأدعوه إلى إلقاء بيانه .

السيد بوشا (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكلي)
ممثلا لبلد افريقي ، أرحب بكون هذا الاجتماع ينعقد تحت رئاسة رفيق افري المرة الاولى أيضا التي تتشرف فيها حكومة بلادي بمخاطبة المجلس في و رئاسة الامانة العامة افريقي موقر آخر هو الدكتور بطرس بطرس غالي . تعترف بالاسهامات الكبرى التي يقوم بها الرئيس والأمين العام وتتمنى الاضطلاع بمسؤولياتهما .

باستثناءات قليلة ، إن المناقشة التي جرت حتى الان اتسمت برغ تشجيع زعماء جنوب افريقيا على التضافر لكبح العنف في جنوب افري بمهمتنا ، مهمة التفاوض بشأن دستور جديد ينشئ جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة . وإنني متأثر بانصاف النهج الذي يتبعه المجلس ونحن نقدر هذا قبل البدء في تناول الموضوع الرئيسي الخاص بالعنف الذي هو ال لهذه المناقشة ، أشعر بأنه من الواجب علي أن أشرك المجلس في مشاعري : ممرات مبنى الأمم المتحدة وأيضا خلال أنقاض الفصل العنصري .

لقد كانت المرة الاولى التي حضرت فيها دورة للجمعية العامة في كان بعض الاعضاء هنا أصغر سنا منهم الآن . وكانت محكمة العدل الدولية حكمة في القضية التي رفعتها اشيوبيا وليبيريا ضد جنوب افريقيا . وترت

(السيد بوشا ، جنوب افريقيا)

دعوى اثيوبيا وليبيريا عاصفة سياسية في الجمعية العامة . كسبنا قضيتنا القانونية ولكننا خسرنا القضية السياسية . وكان من الواضح وقتئذ أن الفصل العنصري سيجعل جنوب افريقيا دوما الخاسرة في كل مكان .

إننا جميعا أبناء التاريخ . كل واحد منا هو نتاج عصرنا ومكاننا على هذه الأرض ، ونحن نفهم على أحسن وجه في ذلك الإطار .

إنني جنوب افريقي ، وأنا أيضا افريكانر . إنني أنتمي إلى شعب استوطن جنوب افريقيا منذ أكثر من ٣٠٠ عام قبل أن يأتي أجداد الأمريكيين إلى هنا . كافحنا طوال قرون من أجل البقاء . كوّنّا أنفسنا كجزء من افريقيا ، ونحن نسمي أنفسنا ولغتنا باسم القارة . وافريقيا جزء منا . والآن إذ يولي الفصل العنصري فإننا نقبل كجزء من افريقيا . وأريد أن أنتهز هذه الفرصة اليوم في هذا المجلس لأعرب عن تقديري لاصدقائي الافريقيين لقبولهم عدم إمكانية الرجوع في التغييرات التي يبادر بها الرئيس دي كليرك .

وبالنسبة لي شخصيا هذه لحظة عظيمة ، لحظة أمل بسبب تفهم العديد من البلدان الافريقية للتعقيدات التي تواجهها في تحويل بلدنا إلى ديمقراطية كاملة . إن الافريكانرز ، شأنهم شأن شعوب افريقيا والعالم ، يريدون أيضا إلى الحرية والامن وإلى أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . لقد بدأ شعبي رحلته بمشقة مختارا مواجهة الاخطار والمجهول في حياة الرواد والحرية التي تعد بها ، بدلا من التسليم للسيطرة الامبريالية . كافحنا من أجل تلك الحرية خلال معارك عديدة ضد أعداء أقوياء في وقت كانت فيه افريقيا مستعمرة . وخلال حرب الانغلو - بوير كان لأجدادنا إبداع العالم كله ودافعوا عن حريتهم ضد أعتى دولة استعمارية في ذلك الوقت ، فيما أصبح أول حرب تحررية افريقية . وأصبحت افريكانر أول حركة تحررية افريقية .

خسرنا تلك الحرب ، دفعنا شمنا باهظا . وحلم الافريكانر بجمهورية يمكن أن يكون فيها حرا مستقلا آمنا ، حيث يمكن تحقيق وطنيتنا وتطلعاتنا تحقيقا كاملا ، وحيث يمكننا أن نقرر مستقبلنا . وأعرب شعراؤنا عن رؤانا ومخاوفنا ونقائشنا وآمالنا في لغتنا الافريكانز . والتفطنا حول فقرنا ولغتنا وكنائسنا ومدارسنا ومزارعنا .

وتحقق حلم جمهوريتنا في عام ١٩٦١ وأسفر تطلع شعبنا العاطفي في آخر الامر عن دولة ذات سيادة يمكن أن نسميها جمهوريتنا .

والآن إذ ندرك الحدث بعد وقوعه ، من الواضح أن الحلم لم يستمر لأن الفصل العنصري أصبح أساسا . وقضى إنكار حقوق الإنسان على مواطنينا السود على كل الجوانب الاخلاقية في حلمنا . وأكملت حتمية التكامل الاقتصادي على عملية الهدم .

وبإحساس مؤلم أصبح البيض في جنوب افريقيا ضحايا الفصل العنصري ، الافريكانر كأي شخص آخر . نحن الذين كافحنا بشدة ، ودفعنا ذلك الثمن الفادح من أجل حريتنا ، فشلنا في إدراك أننا لا يمكن أن نكون أحرارا حقا إلا إذا أمكن لكل مواطن في جنوب افريقيا أن يشاركنا في تلك الحرية .

لقد كافحت ضد التمييز العرقي طوال حياتي . في عام ١٩٧٤ ذكرت موقعي في هذا المجلس . إنه مسجل في المحاضر . وفعلت هذا في العديد من المناسبات داخل جنوب افريقيا وخارجها . وإزاء هذه الخلفية ، حيتت تولي الرئيس دي كليرك للمنصب في عام ١٩٨٩ . وإنني أعتز بكوني عضوا في حكومته ، وبأنني شاركت في هدم دعائم الفصل العنصري وفي وضع بلادي وبشكل نهائي على طريق الحرية والديمقراطية لجميع شعبنا .

لقد ذكر الرئيس دي كليرك في خطاب توليه المنصب يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ هدد حكومة جنوب افريقيا بأنه :

جنوب افريقيا متغيرة تماما ؛ جنوب افريقيا مخلصة نفسها من خصومات الماضي ؛ جنوب افريقيا خالية من السيطرة أو القمع بأي شكل من الاشكال ؛ جنوب افريقيا تكون فيها القوى الديمقراطية - جميع أفراد الشعب العقلاء - صفا واحدا خلف أهداف مقبولة بشكل متبادل وضد التطرف أيا كان مصدره .

هذا ما تعهد رئيس الدولة بأن تقوم حكومة جنوب افريقيا على تحقيقه . ومما لا نزاع فيه أن التدابير التي اتخذها الرئيس دي كليرك منذ ذلك الوقت لا تشبت فقط سعيه ولكن تشبت أيضا إلتزامه بالوفاء بما تعهد به . لقد فعل ما وعد به .

وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أعلن الرئيس دي كليرك ، لدى افتتاح جلسة البرلمان ، رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوجدويين الافريقيين - لآزانيا ، والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، والمنظمات المتفرعة عنها ، كما أعلن أنه سيتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، وأن التشريعات الامنية القائمة ستنقح بطريقة جذرية .

وقد ازداد وضوح تفاني حكومة بلادي لاهدافها بالتوقيع في عام ١٩٩٠ على محضر غروته شور ومحضر اجتماع بريثوريا . وفي هاتين الوثيقتين وافقت حكومة بلادي وائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي على التزام مشترك بالسعي الى إيجاد حل لمناخ العنف والإرهاب ، علاوة على الالتزام بالاستقرار وعملية التفاوض السلمية . ومن التدابير الاخرى التي اتخذتها حكومة بلادي في عام ١٩٩٠ إلغاء قانون المرافق العامة المنفصلة ، ورفع حالة الطوارئ في جميع أنحاء جنوب افريقيا .

وقد أعقبت كل هذه الاعمال الخطوات الهامة التالية التي اتخذتها حكومة بلادي في عام ١٩٩١ : إلغاء قانون مناطق المجموعات ، وقوانين الأرض لعام ١٩١٣ وعام ١٩٣٦ ، وقانون تسجيل السكان ، مما أزال الركائز الأساسية الثلاثة للفصل العنصري ، وقد أدت مبادرة الرئيس دي كليرك الى عقد قمة سلام والتوقيع على اتفاق السلم الوطني ، وبعد ذلك أنشئت لجنة دائمة معنية بالعنف والإرهاب العام تحت رئاسة القاضي غولدستون .

وتعتبر حكومة بلادي أن جميع السجناء السياسيين قد أطلق سراحهم . ولكن يبدو أن ائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي نسي أنه وفقا لاحكام الاتفاق الذي وقعه واحد من كبار ممثليهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وافقوا على أن هذه المسألة قد انتهت . وبعد ذلك أعرب الائتلاف عن تحفظاته وأدعى أنه لا يزال أشخاص موجودين في السجن مؤهلين لمركز السجناء السياسيين . ويمكنني أن أقول إن هذا ليس واردا في احكام مبادئ نورغورد . بيد أن حكومة بلادي على استعداد لمناقشة صفقة مع ائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي للبت في عدد من المسائل المعلقة ، التي قد تتضمن الخلاف على مسألة السجناء السياسيين . وهذه إحدى المسائل التي ينبغي

معالجتها في المحادثات الثنائية بين الحكومة وائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي .

ولا نزال نسمع الشكاوى القائلة بأن الافريقيين الجنوبيين ليسوا ممثلين في البرلمان الحالي . بيد أن الفرض الاساسي من مبادرة الرئيس دي كليرك منذ توليه منصبه ، وكل قرار تشريعي وسياسي اتخذته الحكومة كان بالتحديد تصحيح هذا الوضع . هذا هو كل ما في الامر . لم يعد الامر موضع استفهام ، ولم يعد قضية . إن المسألة هي مسألة التفاوض على دستور جديد يجسد الوضع المتغير . ولكن مع كل الاحترام لاصدقائنا في ائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي ، يوجد هناك سؤال مقابل ينبغي لهم الإجابة عليه : هل اسقطتم المذاهب التي يصر الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا على إدراجها في الدستور الجديد ؟ هل اسقطتم هذه المذاهب ؟ هل أنتم على استعداد لكشف أسماء أعضاء الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا - وهو من بين أقدم الأحزاب الشيوعية في العالم - الذين يعملون في الفرع التنفيذي للمؤتمر الوطني الافريقي ؟ لماذا تبقون هذا الامر سرا ؟

لقد وصلنا الى حد فاصل في التاريخ السياسي لجنوب افريقيا عندما اجتمع مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا (كوديسا) للمرة الاولى في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ لمناقشة المستقبل السياسي لبلادي . وثبتت حقيقة أن مؤتمر كوديسا قد اجتمع مرتين وأن حكومة بلادي تحترم تعهداتها بالمشي في أسرع وقت ممكن نحو الاتفاق على دستور جديد لجنوب افريقيا . ونحن لن نحيد عن هذا الطريق . وإنني أحتّ هنا اليوم الآخرين على البقاء معنا على هذا الطريق . إن المفاوضات ليست أفضل بديل ، وإنما هي البديل الوحيد .

إن الانسحاب من المباحثات لن يجلب حلا ، ولا التهديدات أيضا . فالعقبات التي تواجهها المفاوضات لم تنشأ فقط بسبب الاختلافات الجذرية بين الحكومة وائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي ، ولكن أيضا بسبب الاختلافات الأساسية بين الائتلاف والاطراف الأخرى في جنوب افريقيا . وستظهر هذه الاختلافات طيلة عملية المفاوضات ،

ولكن حينما تظهر ينبغي أن تشكل جدول أعمال المناقشات التي نحن على استعداد للمشاركة فيها .

ويشهد العالم منذ أشهر كيف تتفاوض الأطراف الرئيسية في جنوب افريقيا على مستقبل جديد . وسيعلم هذا المجلس أننا حققنا الكثير . لقد كانت عملية تعلم قاسية بالنسبة إلينا جميعا . وتشجعتني حقيقة أنه على الرغم من خلافاتنا فإن قدرة الافريقيين الجنوبيين على المصالحة والتوفيق كانت ولا تزال واضحة وجليّة . وقد لا يوجد ما يوضح هذه النقطة بطريقة جذرية أكثر من التأييد الكاسح الذي تلقاه الرئيس دي كليرك في آذار/مارس من هذا العام ، عندما اختار أكثر من ٧٠ في المائة من الناخبين البيض في استفتاء لهم طريق التفاوض لمستقبل تقاسم السلطة بين جميع أفراد شعبنا . والأكثر من ذلك ، أن هذا التأييد يمثل تخليا واضحا وأكدّا عن الماضي ويشير الى عدم إمكانية التراجع عن التغييرات التي بدأها الرئيس دي كليرك . وباختصار ، إن هذا الاستفتاء أغلق أخيرا كتاب الفصل العنصري . ويدهشني أن أصدقاءنا الافريقيين يبدون ارتياحا أكبر من بقية العالم إزاء نتيجة الاستفتاء . وإنني أشعر بالامتنان لأن أصدقاءنا الافارقة رأوا في الاستفتاء تخليا نهائيا عن الفصل العنصري .

إن أسباب العنف في جنوب افريقيا معقدة ومتعددة الأبعاد . ومن المحزن أن العنف بدأ عقب تفكيك الفصل العنصري . وربما يمكن القول إنه ما من مجتمع يمكنه إجراء تغيير جذري مثل هذا دون خوف من حدوث شقاق وفوضى ، ودون عنف وعدم استقرار . ولكن هذا غير مقبول لاية حكومة ، ولا لكل أصحاب النوايا الطيبة . إن كل حياة نخسرها ، وكل إصابة بجراح ، مدعاة للحزن والأسف ، لا بسبب الألم الذي تولده ولكن أيضا بسبب الضرر الذي تلحقه بنا بوصفنا أمة والتأخير الذي تصاب به عملياتنا الانتقالية . وهي تترك وصمة لا تمحى في ضميرنا الوطني . ولا يمكننا أن نشفى من الجراح بوصفنا أمة عندما ينزف العديدون منا . فالعنف لا بد أن يتوقف .

إن ائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي يزعم أنه الضحية الوحيدة للعنف . ويستند في ادعائه هذا إلى ما يصفه بأنه قرار انفرادي بتعليق العنف .

في الحقيقة ، كان هذا القرار جزءا من اتفاق تم التوصل اليه مع حكومة بلادي ومشمول في محضر اجتماع بريتوريا ليوم ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ . إنني أعرف ذلك : لقد كنت حاضرا شخصيا في ذلك الاجتماع .

عمليا ، تكشف الدلائل أن السبب الرئيسي للوفيات في حوادث العنف في جنوب افريقيا هو استخدام البنادق الهجومية من طراز AK-47 . وقبل يومين فقط اعترف ائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي في بيان علني بوجود مخابئ للأسلحة داخل جنوب افريقيا . وهذه القصة ليست من عندي ، هم الذين قالوا ذلك .

وفي نفس اليوم الذي غادرت فيه متجها الى نيويورك يوم الاحد الفائت لحضور هذا الاجتماع ، وصلت معلومات بأن ائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي أصدر تعليمات لممثليه في هراري بنقل أسلحة مخزنة في ماشفينغا ، في زمبابوي ، الى الحدود الشمالية لترانسفال لتسريبها الى داخل جنوب افريقيا . وتتضمن هذه الأسلحة بنادق هجومية رشاشة وقاذفات قنابل وسيتم نقلها بمساعدة الجيش الزمبابوي . وينبغي أن ينظر الى هذه التقارير في ظل خلفية اعتراف عضو في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي ، السيد جو موديزي . لقد اعترف بوجود ترسانة للمؤتمر الوطني الافريقي خارج لواندا . وتتألف هذه الترسانة من ٢٧ ٠٠٠ طن من الأسلحة ، بما في ذلك أكثر من ٢ ٠٠٠ بندقية AK-47 و مليوناً طلقاً من الذخيرة . وإذا كانت هذه التقارير صحيحة ، فهي سبب لإشارة بالغ القلق . ومع ذلك ، قد يكون الأجدر بنا بالتالي أن نبحث هذه المسائل بدلا من مجرد الانسحاب من العملية التفاوضية ، ولا استطيع ، وأنا أتحذّر اليكم الآن ، الادعاء هنا بأن قادة المؤتمر الوطني الافريقي كانوا على علم بهذه التقارير . إن من مسؤوليتي وواجبي ، ومن واجب كل منا تجاه الآخر ، أن نبحث هذه المسائل فيما بيننا . هذه هي الطريقة الوحيدة لإزالة الشكوك . وهذا هو واجبنا .

وهذه التطورات توضح المدى الذي بلغته صعوبة مهمة تهيئة مناخ يفضي إلى المفاوضات السلمية .

إن حكومتني قد ذكرت طوال هذه المناقشة بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على النظام . نعم هذا صحيح . إن حكومتني تقبل تلك المسؤولية ولكن هذا لا يعني أن الأطراف الأخرى في اتفاق السلم الوطني في حل من التزاماتها . إننا جميعاً وقّعنا على ذلك الاتفاق . ونحن جميعاً تعهدنا بالتزامات قاطعة قوية معينة .

وفي أيام الفصل العنصري ، إن تشكيلة من المجموعات السياسية المختلفة اتحدت في معارضتها للسياسات التي كانت مطبقة في ذلك الوقت . والآن وقد ولى الفصل العنصري فإنها لم تعد متحدة . إن خلافاتها التاريخية والطبيعية برزت إلى السطح ، وهذه الخلافات ، في جملة أمور ، تتضمن خلافات عقائدية وعرقية . ويحز في نفسي أن أتهم بنشر العنف بين المجموعات العرقية في بلدي بعد أن قمنا في النهاية بانتشال أنفسنا من الفصل العنصري . ما هي مصلحتي إذا كانت العضوية في حزبي مفتوحة وإذا كنا نضم إلى صفوفنا أعضاء سودا ، لأننا لا يمكن أن نصبح حزب أغلبية إلا عن طريق الدعم الكافي من جانب الأعضاء السود . ونحن نهدف بقوة إلى جعل الحزب الوطني حزب أغلبية . ولا يمكن القيام بهذا إلا إذا نجحنا في كسب عدد كبير من الأصوات من جميع قطاعات شعبنا . إن ترسيخ حق النقض الأبيض من شأنه أن ينفّر المصوتين وينكر علينا الأغلبية وينكسر نتيجة الاستفتاء . وبالتأكيد ينبغي أن يكون هذا واضحا لجميع أعضاء المجلس . وإنني أحث المجلس على أن يقبل بصفة نهائية أن حزبي لم يعد حزبا أبيض . ونحن نقدم ملامدا سياسيا لكل إنسان في جنوب افريقيا يؤمن بمبادئ حزبنا . إننا لا نرفض العنصرية فحسب بل إننا ملتزمون أيضا بدمتور يجعل من المستحيل منح أية حقوق على أساس العرق أو لون البشرة . إننا نرفض فكرة أن تكون المعايير الأخلاقية حكرا على أية مجموعة عرقية أو إثنية . إننا نريد بناء أمة جديدة تتشاطر قيمها بومف ذلك القوة الملزمة الوحيدة .

لقد نشأ مفهوم ، وخاصة بعد الحدث المساوي في بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ، مفاده أن حكومة جنوب افريقيا بشكل أو بآخر تشترك في إشعال فتيل العنف أو تسكت عنه .

إن اتهام الحكومة بإشعال فتيل العنف إهانة . من شأن ذلك أن يكون على طرف نقيض مع كل شيء تؤمن به حكومتني ، ومن شأنه أن ينتهك كل المبادئ وكل الاهداف السياسية التي نتوخاها . إن أعمال القتل ليست جديرة بالشجب فحسب ، بل إنها تتعارض أيضا مع حاجة جنوب افريقيا الماسة إلى الاستثمار والنمو الاقتصادي وخلق الوظائف . وعلاوة على هذا - ومن يعرف هذا أكثر مني ؟ - إننا قد نجحنا نتيجة القضاء على الفصل العنصري في اقناع بلدان هامة في جميع أنحاء العالم برفع الجزاءات بشكل أو بآخر . كيف يمكن أن يقال إننا ، بوصفنا حكومة ، نشعل فتيل العنف ، مع علمنا بأن هذا سيكون له رد فعله في الداخل والخارج على السواء ؟ لا أفهم كيف أكون وزير خارجية ، ناضل نضالا مريرا من أجل رفع الجزاءات ، ثم أكون جزءا من خطة في بلدي للقضاء على نفس الاهداف التي أتوخاها طوال حياتي . هذا غير معقول ، غير معقول على الإطلاق .

وحقيقة الامر هي أن الرئيس دي كليرك اتخذ المبادرة تلو الاخرى لمحاربة العنف ، وفي كثير من الاحيان دون تأييد أحزاب أخرى . وكان نتيجة مبادرته أن ظهر إلى حيز الوجود اتفاق السلم الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر من العام الماضي . وكانت مبادرته هي التي أدت إلى تعيين لجنة غولدستون ، بموافقة المؤتمر الوطني الافريقي وحركة انكاسا ، وبإمكاني أن أشهد على هذا . وقد بذل الرئيس دي كليرك الكثير من المحاولات لتنظيم اجتماع مشترك بينه وبين السيد مانديلا والسيد بوشيليزي لإيجاد انطباع قوي في عقول شعبنا بأن قادة الاحزاب الرئيسية الثلاثة متفقون فيما يتعلق بمسألة العنف وأنهم سيعملون معا من أجل تقليله . وحتى الآن لم يتسن تنظيم هذا الاجتماع . ومؤخرا في ٢ تموز/يوليه اقترح الرئيس دي كليرك مرة أخرى على السيد مانديلا عقد اجتماع عاجل بينه وبين السيد مانديلا والسيد بوشيليزي ، لأن الواقع هو أن القدر الاكبر من العنف يقع بين مؤيدي تحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب

الشيوعي ، من ناحية ، وحزب انكاشا من أجل الحرية من ناحية أخرى . وجدول أعمال هذا الاجتماع يمكن أن يتضمن النظر - وأود أن أؤكد أن هذا الاجتماع لا يزال ممكنا حتى الآن ، وأدعو هنا اليوم ، في هذا المجلس ، المؤتمر الوطني الافريقي وانكاشا لحضور هذا الاجتماع - في المسائل التالية : (أ) آلية رصد دائمة نشطة لرصد كفاية وكفاءة وأداء جميع المكوك والعمليات الموجودة فعلا لمحاربة العنف والتخويف ؛ و (ب) استمواب جهاز رصد مشترك يمكن عن طريقه للأحزاب الثلاثة أن تعمل لفض وحل المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن العنف . ودور المجتمع الدولي ، بما في ذلك هذا المجلس ، في مركز المراقب أو أي صفة أخرى مقبولة ، يمكن أن يعتبر في محله تماما بالنسبة لهذا البند .

وحتى وقتنا هذا رد السيد مانديلا بالرفض . ونحن نشق بأن تحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي سيعيد النظر في موقفه بشأن هذه المسألة الهامة وسينضم إلى الحكومة في عزمها على كبح العنف .

وفي معرض الجهود الأخرى المبذولة لوضع حد للعنف ، زادت الحكومة من قوات الشرطة وميزانية الشرطة . لقد زادت ميزانية الشرطة بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا في الفترة بين ١٩٩٠-١٩٩١ و ١٩٩٢-١٩٩٣ ، من ٣ بلايين راند إلى أكثر من ٥,٦ بلايين راند . وحملة التعيينات التي بدأت من غرة تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ أدت إلى زيادة في عدد قوات الشرطة تبلغ ٢٠ ٥٠٠ . والحملة الجديدة ترمي إلى زيادتها ب ١١ ٠٠٠ ، في حين يجري تحسين قدرتها التعبوية وذلك عن طريق حيازة معدات حديثة . وينبغي لجميع القادة العمل معا والموافقة على التعاون دون شروط في الآليات القائمة الرامية إلى كبح وخفض العنف ، أو ينبغي لنا النظر في هياكل وإجراءات إضافية إذا ثبت عدم فعالية الهياكل والتدابير الحالية .

وهناك بُعد آخر للعنف - وقد قلت إن العنف متعدد الجوانب - يتمثل في الدور الذي يلعبه المتطرفون سواء إلى اليمين أو إلى اليسار . إن لديهم هدفا مشتركا واحدا هو إفشال المفاوضات صوب دستور جديد ، فهم لا يريدون الاشتراك في هذه المفاوضات . إنهم لا يريدون دستورا ديمقراطيا .

وهناك عنصر آخر يسهم في العنف ويتمثل في ارتفاع معدل الجريمة وذلك ، إلى حد كبير ، نظرا للبطالة المتزايدة في البلد . إن لدينا حوالي مليوني عامل أجنبي من الدول المجاورة يأخذون الوظائف من أبناء شعبنا ، ولكن لا يمح لنا أن نعيدهم إلى بلدانهم إذ أنهم يساعدون في إطعام ربما ٦ أو ٧ ملايين شخص من أفراد أسرهم .

إن مذبحة بويباتونغ وجميع حوادث القتل الفادرة الأخرى تسبب لنا آلاما بقدر ما تسبب لأي حزب آخر . ولهذا السبب على وجه التحديد زار الرئيس دي كليرك منطقة بويباتونغ لكي يشاطر حزن أسر الضحايا . ولقد لقي ترحيبا في طريقه إلى هناك ولكن بمجرد ظهور بعض المتظاهرين ، أصبح من الواضح أن زيارته قد استغلتها أحزاب معينة ذريعة لخدمة أهدافها السياسية . ولكن ، أطمئن المجلس أننا سنواصل جهودنا لكي نشبت لشعبنا ، جميع أفراد شعبنا ، أننا نهتم وأننا لن نحيد عن عزمنا القوي على وضع نهاية للعنف .

ومع ذلك هناك من يواصلون توجيه التهم بأن حكومتي تحرض على العنف . وأكرر دعوة حكومتي لأي شخص يعتقد أن لديه دليلا على هذا أن يصرح لنا بما لديه حتى يتسنى التحري عن هذه الادعاءات .

لقد أعلن القاضي غولدمستون في تقريره المرحلي الثاني ،
 "بأن اللجنة كانت مقتنعة في جميع الاوقات ، ولا تزال على اقتناعها
 بأنه لا يمكن توجيه النتائج الواقعية ضد الافراد أو الجماعات أو المنظمات
 على أساس أدلة لم تخضع للاختبار" .
 وذكر أيضا ،

"بأن أي غرض طيب لن يخدم بمجرد القيام بمزيد من التحريات بغية
 الالتقاء باللائمة على عنف حدث في الماضي . وينبغي الاقرار بأن الافراد في قوات
 الشرطة ، وأن مؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي ومؤيدي حزب الحرية لانكاشا قد
 كانوا مذنبين باتباع سلوك اجرامي خطير في هذا الصدد ، وإذا كان لنا أن نضع
 حدا لهذا العنف ، فينبغي تسخير كل جهودنا لتهيئة الوسائل للقيام بذلك" .
 اننا نحترم النتائج التي توصل اليها القاضي غولدمستون ، وتلك التي تنتقد
 السلوك الرسمي وانني أحت تحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي على فعل
 الشيء نفسه .

ولربما احتلت مركز المدارة أضرار مؤلمة يكشف النقاب عنها ، وتتعلق
 بالتجاوزات والاعمال غير العادية التي ارتكبتها الافراد في الوكالات الرسمية . إلا أن
 هذا هو غاية المجتمع المنفتح بالتحديد . اننا لا ندعي الكمال . فواجبنا يتمثل في
 ضمان الصراحة ومقاضاة مرتكبي الاعمال المخالفة للقوانين .

لقد جرى استغلال مأساة بويباتونغ فورا والى أقصى حد دون انتظار صدور الحقائق
 لاثباتها من خلال اجراء التحقيق المناسب . علاوة على ذلك ، فقد طلب من الشهود عدم
 التعاون مع قوات الشرطة في التحقيق الذي تقوم به .

وعلى الرغم من ذلك ، يمكنني الآن أن أبلغ المجلس بأن الشرطة ولجنة غولدمستون
 قد أحرزت تقدما لا بأس به في التحقيق الذي تجريانه فيما يتعلق بأحداث بويباتونغ .
 وأن اللجنة ، وبناء على اقتراح مقدم من رئيس الدولة ، قد اختارت السيد القاضي
 باغواتي كبير القضاة السابق في الهند ، للانطلاع بالمهمة . والامتاذ وادنغتون ،

استاذ القانون الجنائي في جامعة رونغ في المملكة المتحدة ، وانضم اثنان من كبار ضباط الشرطة البريطانية الى التحقيق الذي تجريه الشرطة .

وإذ نعلم تمام العلم أن بعض الجوانب الواردة في تقرير القاضي غولدمستون تتضمن انتقادا للحكومة ، فإنني أود أن أتلو على الاعضاء مقتطفا من تقريره المرحلي عن بويباتونغ . يقول ،

"لم يقدم للجنة أي شاهد يبرر على الإطلاق الادعاءات التي تفيد بوجود تواطؤ مباشر في تخطيط العنف الحالي من جانب رئيس الدولة ، أو أي عضو من أعضاء الوزارة ، أو أي من كبار الموظفين في قوات الشرطة لجنوب افريقيا أو قوات الدفاع .

"وفي غياب هذه البينة فإن اللجنة تعتبر أن الادعاءات التي تنص على أن الحكومة وقادة قوى الأمن أنفسهم يتحملون مسؤولية مباشرة عن العنف ادعاءات مجحفة وغير مستموبة وخطيرة .

"وهي خطيرة على نحو خاص لأنها يمكن أن تفاقم من العنف وقد تحبط وتؤخر محاولات كبح جماح العنف" .

بوسعي الإبلاغ أيضا بأن الشرطة قد عملت على مدار الساعة ، وبذلت كل الجهود الممكنة من أجل أن يُمَثَّل مرتكبو الجرائم أمام العدالة . أن ٨٢ في المائة من سكان كوا مادالا هوستل قد جرى القاء القبض عليهم للاشتباه في أنهم ارتكبوا القتل ، وتم تحرير ١٠٠٠ بيان محلّف وجرى تسليم عدد كبير من الأسلحة أخضعت لاجراء اختبار قضائي . واستعادت قوات الشرطة أيضا ممتلكات شخصية تعرف عليها مكان بويباتونغ ، زُعم بأنها سرقت ليلة وقوع الحادثة . لذلك من الواضح أن السلطات المخوّلة بانفاذ القانون تبذل قصارى جهدها من أجل أن تسود العدالة . بيد أنه عليها المضي في إطار الاجراءات القانونية . فلم تعد هناك حالة طوارئ في جنوب افريقيا .

لقد جرى على نحو مكثف تناول مأساة بويباتونغ في وسائط الاتصال في أنحاء العالم . والمجلس يؤدّ أن يلاحظ بأن التعليقات والتقارير الهامة قد ظهرت في أشد الجرائد نفوذا في عدد من البلدان خلال الايام والاسبوع الماضية . وبوسعي الإشارة الى

"ديلي اكسبرس" (لندن) ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، و "سعودي غازيت" ، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، و "صندي تايمز" (جوهانسبرج) ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وصحيفة "وول ستريت جورنال" ، ٧ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، و "تايمز" (لندن) ، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، و "دايلي تلفراف" (لندن) ، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، و "واشنطن بوست" ، ١٣ و ١٥ تموز/يوليه ، و "دي تلفراف" (هولندا) ، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، و "نيوزويك" ، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، و "الفارديان" (لندن) ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، و "نيوي زورخر زائشنغ" (سويسرا) ، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

والنبرة العامة لجميع هذه التقارير والتعقيبات هي أن الأسباب التي أدت إلى أعمال القتل ينبغي التحري بشأنها على نحو ملائم قبل الالتقاء باللائمة على أحد ، وهذه الجرائم جرائم مسؤولة . وتنقل حوادث على صفحات هذه الجرائد التي تعزو السبب الأساسي للمساءلة إلى الصراع القائم بين انكاشا من ناحية ، وتحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي من ناحية أخرى ، وهي بذلك تصادق على النتائج التي توصلت إليها لجنة غولدستون بشأن مسألة العنف عموماً .

وفي سياق التحريات التي أجرتها بشأن أسباب العنف ، تقدمت لجنة غولدستون ببعض توصيات ، وقد تضمنت انتقاداً لوزع الكتيبة ٣٢ من جانب قوات الدفاع في جنوب افريقيا ووحدة الكوفوت السابقة من جانب شرطة جنوب افريقيا . وقامت اللجنة أيضاً بتوجيه النقد إلى حمل الأسلحة التقليدية وبعض النواحي التي تؤثر على الأوضاع السكنية للعمال المهاجرين القاطنين في المستوطنات . والحكومة تنظر بجدية إلى الانتقاد الذي وجهته لجنة غولدستون .

واستجابة لذلك أعلن الرئيس دي كليرك منذ يومين حلّ الكتيبة ٣٢ واستيعاب عناصرها في وحدات أخرى قائمة في قوات الدفاع ، وحل وحدة الدعم الخاصة بتحري الجريمة التي كان يخدم فيها أعضاء سابقون في الكوفوت والسماح لمن يرغب من أعضائها في الانضمام إلى شرطة جنوب افريقيا على أساس دائم ، وسيتم توظيفهم بشكل رئيسي في محاربة سرقة الماشية على أساس لا مركزي ، وعلاوة على ذلك ، سيجري حظر حمل جميع الأسلحة الخطرة في الأماكن العامة الواقعة في مناطق الاضطرابات .

وفيما يتعلق بالمستقطنات ، فقد أكد مجددا الرئيس دي كليرك منذ يومين على قرارات السياسة العامة التي سبق أن اتخذناها في هذا المدد ، بما في ذلك توفير الاموال الكافية لتحسين وتحويل هذا النوع من التجهيزات السكنية ، والتشاور على وجه العجالة مع السكان ، والبلدات المجاورة والسلطات المحلية .

ولقد تم ايلاء المزيد من الاهتمام للتوصيات المحددة التي خلعت اليها لجنة فولدمتون في هذا المضمار ، وحيثما كان مناسبا ، تُحال بعض الجوانب الى اللجنة لاجراء المزيد من التحري عن هذه المسألة المعقدة للغاية . ان ما اقوله للمجلس هو أنه قد جرى اجتماع برئاسة الرئيس دي كليرك نفسه . وهذا دليل على الجدية التي ننظر بها الى هذه المسائل .

وبوسعي ابلاغكم بحصول مزيد من التطور الذي يمكن أن يكون ايجابيا والذي ظهر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ نتيجة سلسلة من الاجتماعات التي عقدها الفريق الدولي المعني بالمظاهرات والمسيرات الجماهيرية ومنظميها مع ممثلي شرطة جنوب افريقيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر النقابات العمالية في جنوب افريقيا ، ودائرة العدل وحزب الحرية لانكاشا .

هذا التطور يوفر فرصة للأحزاب المعارضة وقوات شرطة جنوب افريقيا للعمل معا لمنع العنف ولأن تكون مثالا لما يمكن أن يتحقق اذا أدركنا نحن في جنوب افريقيا ان الحلول هي في متناول أيدينا وعقولنا .

وفي حين أن السلم والديمقراطية يؤيدهما معظم الناس ومعظم الاحزاب السياسية فإن المشكلة هي أنهم لا يعنون نفس الشيء ولا يستخدمون نفس الكلمات . وكما اننا نختلف ايدولوجيا . كذلك تختلف رؤانا للسلم والديمقراطية . إن حكومة بلادي تتوخى أيضا السلم والديمقراطية ، ولكنها ، أكثر من ذلك ، تتوخى أيضا تحقيق الازدهار .

ان السلام ، في نظر حكومة بلادي ، يعني أكثر من مجرد انتهاء الحرب والعنف . إنه يتضمن حق المواطنين في العيش في بيئة متسامحة ، خالية من خوف الاكراه بالتهديد ، وحرق الاحياء ، وارتكاب القتل والافعال الاخرى من الظلم السائد في البلدات . إنه يتضمن حق الاختلاف عن الذين يبشرون بالخوة والكفاح المسلح والعمل

الجماهيري والحق في احترام خياراتهم ووجهات نظرهم بشكل ملائم . إنه يتضمن حق العمل عندما يريد الآخرون الاضراب ، والحق في تعليم الاطفال عندما يريد الآخرون احراق المدارس ، والحق في تأمين الرعاية الطبية في وقت يريد الآخرون فيه اقفال المستشفيات ، والاهم من كل ذلك في هذا السياق ، في الحق في أن تقول لا للعنف دون أن تصبح ضحية لذلك العنف .

إذا كان لنا أن ننعى بالسلام ، فعلى أن نحترم حق الآخرين في الاختلاف . وهذا صحيح بالمثل إذا كان لنا أن ننعى بالديمقراطية . ولذلك ، فإن المقترحات الدستورية التي تقدمت بها حكومتي قد صممت تحديدا لضمان أن تكون الحكومة في جنوب افريقيا الجديدة حكومة تحكم برضى المحكومين ، حكومة تكون مسؤولة من خلال انتخابات منتظمة وحررة في إطار نظام متعدد الأحزاب يقوم على أساس صوت واحد للشخص الواحد ، وستكون الحكومة أكثر قربا من الناس من خلال تفويض السلطة للمناطق المستقلة . وسيتم ترسيخ حقوق الانسان وحمايتها في الدستور من خلال هيئة قضائية مستقلة .

لقد نشأ انطباع بأن حكومة بلادي تعارض اقامة حكومة مؤقتة وبأنها تفضل كتابة الدستور بواسطة هيئة ليست منتخبة ديمقراطيا . وهذا ليس حقيقيا . فحكومة بلادي في الواقع تؤيد اقامة حكومة انتقالية على وجه السرعة . وتلك الحكومة بطبيعة الحال لا يمكن أن تتحقق في فراغ دستوري . إن اقامة حكومة انتقالية تتطلب دستورا انتقاليا . وقد كان هذا ولا يزال هدفنا الرئيسي في المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية .

وفيما يتعلق بمفهوم الجمعية التأسيسية اقترحت حكومة بلادي أن تضع الدستور النهائي جمعية وطنية انتقالية تنتخب على أساس حق الاقتراع الشامل . وخلال المؤتمر الثاني المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية ، قدمت الحكومة ومختلف الاحزاب الاخرى تنازلا كبيرا الى تحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي وذلك بالموافقة على أن مجلس الشيوخ ، وهو المجلس الثاني الذي ن فكر في اقامته للبرلمان الانتقالي ، ليس بحاجة الى المشاركة في وضع الدستور النهائي . ومع هذا ، فإن الحكومة ومختلف الاحزاب الاخرى تؤيد بشدة نظام حكم اقليمي قائم على مفهوم الاتحاد ، مثل بلدان في افريقيا . إنني لم اسمع احدا يقول إن النظام الاتحادي في نيجيريا غير ديمقراطي ، ولم اسمع احدا يقول إن النظام الاتحادي في الولايات المتحدة غير ديمقراطي . واقتراحنا يقضي بوجود التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بسلطات ووظائف وحدود المناطق والحكومات الاقليمية قبل الانتقال الى أداء الدستور الانتقالي .

هناك عدد هام من رؤساء الدول الافارقة الذين وافقوا معي شخصيا عندما قدمت بزيارتهم في عواصم بلدانهم على أن مقترحاتنا مقبولة لهم . قالوا لي إن خبرتهم تفيد بأنه إذا لم نسمح بالحكم الذاتي لبعض المناطق فإننا نفتح الطريق أمام مفك دماء .

لقد زعم أيضا أن حكومة بلادي ترمي الى اقامة حكومة انتقالية تصبح دائمة وتجعل من المستحيل بشكل دائم تغيير الدستور الانتقالي . وهذا ليس صحيحا . فإذا لم يستعص عن الدستور الانتقالي بدستور دائم خلال ثلاث سنوات ، وأنا أسجل هذا في محاضر هذا المجلس اليوم ، فإنه ستجرى انتخابات عامة . وهكذا فإنه ليس دون حدود .

ولا يمكن أن يكون هناك تبرير للإدعاء بأن مقترحاتنا الدستورية تشكّل رغبة في التمسك بالسلطة أو تعزيز حق الاعتراض من البيخ . إن البيخ لا يمثلون الأغلبية في أي منطقة من المناطق في جنوب افريقيا ، وكما قلت من قبل ، إن كتاب العمل المنصري أغلق في الاستفتاء الذي فازت فيه حكومة بلادي يوم ١٧ آذار/مارس .

إن المقترحات الدستورية لحكومة بلادي تتماشى تماما مع أفضل تقاليد المجتمعات الحرة والديمقراطيات الحديثة الناجحة .

ونفس الشيء ينطبق على الاقتصاد . إن حكومة بلادي تلتزم بنظام اقتصادي سوقي يواصل تبني الطاقات الاستثمارية الخلاقة لجميع أفراد شعبنا ويهيئ الفرص للازدهار والنمو . وبينما تعترف حكومة بلادي بالحاجة الملحة إلى خفض المتأخرات القائمة وتخفيف المحن التي يتعرض لها المعدّمون ، فإنها ترفض المطالب القائمة على أفكار ماركسية فاشلة تقوم على سياسات الاقتصاد الموجه المركزية ، والتأميم ومدونات الاستثمار التي تخنق النشاط التجاري .

هذه باختصار وجهة نظر حكومة بلادي في السلام والديمقراطية والازدهار . واعتقد أنه إذا ما كان لرياضي جنوب افريقيا أن يضعوا شارات على أذرعهم ، فإنها ينبغي أن يكون مكتوبا عليها : "سلام ، ديمقراطية ، ازدهار" . ونظرا إلى وجود وجهات نظر مختلفة ومجادلات مستمرة ، فإن حكومة بلادي تقبل هذا وترحب به باعتباره أمرا رئيسيا بالنسبة للعملية الديمقراطية . يجري صنع عالم جديد . وسيكون شعبنا وحكومتنا جزءا من هذا العالم الجديد .

عندما خاطبت هذا المجلس يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ، رويت قصة القس الافريقي الذي قارن مرة السود والبيخ في جنوب افريقيا بحمار وحشي . إذا ما أطلق الرصاص على حمار وحشي ، لا يهم ما إذا كانت الرصاصة تخترق خطأ البيخ أو خطأ اسود : فمن شأن الحيوان كله أن يموت . وهذه الحكاية تحمل رسالة صحيحة اليوم أكثر من أي وقت مضى .

لقد كتبت صحيفة "واشنطن بوست" في مقالها الافتتاحي بالأمس :

"هناك شعور متزايد يؤيد إرسال بعثة لتقصي الحقائق أو بعثة حسن نية إلى جنوب افريقيا للمساعدة على إعادة عملية السلام إلى مسارها . وهذا الرأي يستحق التأييد . خاصة لأنه لا يوجد بديل فعلي من طاولة المفاوضات . لكن في نهاية الامر ، كبح تصعيد العنف السياسي أمر يخدم أبناء جنوب افريقيا أنفسهم . إن توسعهم وحدهم أن يهيئوا المناخ لإزالة الظروف التي تذكى النزاع . وأبناء جنوب افريقيا وحدهم - سودا وبيضا - يمكنهم أن يقرروا الخطى التي يتحول بها ذلك المجتمع إلى ديمقراطية . واجتماع اليوم يمكن الهيئة العالمية وأعضاءها من تعبئة التأييد لذلك التحول الحيوي" .

وإنني أشارك في هذا التحليل القاطع .

أود أن اختتم بياني باقتباس السطور القليلة الأخيرة من شعر افريكاني يسمى "النهاية" . لقد كتبته واحد من شعرائنا الافريكانز المرموقين ، رجل يسمى لوييس ليهولدت . وقد كُتِبَ في أعقاب حرب الأنغلو - بوير ، وحسب ما يقوله الشاعر - وصوت نيران المدافع البريطانية لا يزال يدوي في أذنيه .

تقول كلمات الشعر بالافريكانية .

(تكلم بالافريكانية)

...

(تكلم بالانكليزية)

ويمكن أن تكون الترجمة الحرة كما يلي :

"امنحونا سلما وهدوءا ! لا نطلب أكثر من ذلك ، وانصتوا

بهدهء إلى صوت الريح تهمس بنعومة في آذاننا :

تشجعوا يا أصدقائي تماسكوا

سيمير الطالع صالحا

فمن الظلام يبرز فجر ! " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

لجنوب افريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل اليونان ، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد اكساركوس (اليونان) المقعد المخصص له إلى جانب

قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي المدرج على

قائمتي هو ممثل ماليزيا ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد رديوان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي بأن أهنئكم بمناسبة تعيينكم رئيسا للمجلس لشهر تموز/يوليه . وأود أيضا أن أفكركم وسائر الاعضاء لاعطائي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية ، في وجود العديد من الزعماء الافارقة ولا سيما السيد نيلسون مانديلا .

لقد طلبت الإدلاء ببيان أمام المجلس لانتقل انزعاج وخيبة أمل الحكومة الماليزية إزاء التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا . فمنذ الإفراج عن السيد مانديلا ساد شعور متزايد بالأمل والتوقع بأن جنوب افريقيا بدأت أخيرا تتحرك نحو هدف إقامة بلد ديمقراطي غير عنصري موحد . وفي الحقيقة ، كان هذا الهدف لغاية الآن الأخيرة يبدو قابلا للتنفيذ ، نظرا لوجود مؤشرات مشجعة صادرة عن مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا (كوديسا) على الرغم من حوادث العنف والاختلافات القائمة بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا بشأن الحكومة الانتقالية والدمستور الجديد لجنوب افريقيا . وللاسف ، ظلت الاختلافات وأعمال العنف مستمرة ، وأخيرا وقعت مذبحة بويباتونغ مما جعل من المتعذر على المؤتمر الوطني الافريقي الاستمرار في مشاركته في كوديسا .

لقد جاءت مذبحة بويباتونغ صدمة لنا ، وتضم ماليزيا صوتها الى بقية أعضاء المجتمع الدولي في إدانة هذه الحادثة والمسؤولين عنها . ونحن نؤيد الموقف الذي اتخذته المؤتمر الوطني الافريقي والقرار الذي اتخذته الاجتماع الأخير لوزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية المعقود في داكار ، في السنغال .

إن ماليزيا ، بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفي لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بجنوب افريقيا ، تتابع عن كثب التطورات الجارية في جنوب افريقيا . ونحن نعتز ، شأننا شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي ، بالخطوات التي اتخذها الرئيس دي كليرك في تفكيك الفصل العنصري والمضي في اتجاه إقامة جنوب افريقيا جديدة . كما أننا ندرك الصعوبات الداخلية التي واجهها الرئيس دي كليرك ، بما فيها التي تسببت بها العناصر المتطرفة في مجتمع البيض والعناصر الأمنية التي ظلت تستخدم لسنوات طويلة كأداة لإرهاب الدولة من أجل الحفاظ على نظام الفصل العنصري القمعي .

ولكن ، في المرحلة التي بدأ فيها أعضاء المجتمع الدولي الرد بطريقة ايجابية على التفهيرات الجارية في جنوب افريقيا ، فإن مذبحة بويباتونغ وسلسلة حوادث العنف

التي وقعت في مدن السود في السنوات الماضية ، بالإضافة الى المشاكل المختلفة في عملية كوديسا ، كلها تضافرت لتشير أمثلة خطيرة حول نوايا حكومة جنوب افريقيا بالنسبة لاتباع نهج المفاوضات السلمية لإنهاء الفصل العنصري وانشاء جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

والمطلوب بوضوح الآن أن يعالج الرئيس دي كليرك وإدارته بنشاط مشاكل العنف في مدن السود ويضع حدا لها . لقد وصلت الحالة الى نقطة من التدهور الى حد أن الإنكار المتكرر للمسؤولية المباشرة وتأكيدات الإدارة بأنها ستعالج المشكلة الامنية قد فقدت مصداقيتها . وقد تآكلت الثقة التي تولدت على أساس التقدم المحرز في كوديسا تآكلا خطيرا الى درجة جعلت المفاوضات مهددة بالخطر ، مما سبب القلق للبلدان الافريقية والمجتمع الدولي .

ولابد للرئيس دي كليرك وإدارته من السيطرة على الوضع المتدهور ، والعمل على انعاش العملية التفاوضية ، والعمل في اطار جدول زمني محدد صوب اقامة حكومة مؤقتة مقبولة لدى الاغلبية السوداء ، ووضع حد للعنف . وأن فشل الحكومة في التصدي لهذه المهمة المزدوجة يجعل أصبح الاتهام موجهها اليها بأنها على أقل تقدير متساهلة إن لم تكن متواطئة في هذا العنف ، وأنها لا تعالج بجدية العنصرية في وجه التغير السلمي ، وأن هذا هو ما تريده في الحقيقة لإطالة عملية المفاوضات ومواصلة قبضتها غير الديمقراطية على السلطة في جنوب افريقيا ، والإبقاء عمليا على حكم الاقلية . وعلى الرغم من التغييرات التي جرت ، لا يزال الافارقة السود يعانون ، بسبب استمرار ممارسات الفصل العنصري والتخويف ، بينما تظل الاجحافات الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن الفصل العنصري دون علاج . ولا يمكن معالجة هذه المظالم المعالجة اللازمة إلا بالانتقال الى حكم الاغلبية وبذل جهود صادقة للترقي بالمجموعة السوداء الى مستوى مقبول من المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية .

إن العنف ينبغي في أغلب الاحيان من الاستياء وعدم الثقة ، وعندما يكون مستقبل المرء معرضا للخطر فيمكن للعنف أيضا أن يعبر عن الخوف . وفي ضوء الحالة في جنوب

افريقيا ، يتيح الخوف أرضا خصبة للتلاعب من قبل الذين يتحينون الفرص لتعطيل مفاوضات كوديسا بتحريك مجموعة ضد الأخرى . ولا ينبغي اعطاء هذه العناصر الفرصة لتفعل ذلك . وتعتقد مالميزيا أن من الحيوي أن يجد مجتمع السود حلا دائما لمشاكله ، وأن ينسى الماضي ، وأن يرمي صفوفه في عملية التفاوض مع شغل وقوة شعبه . وتظل كوديسا آلية سليمة للمفاوضات بشأن مستقبل جنوب افريقيا ، إلا أنه لا يمكن مواصلة كوديسا إلا في جو مؤات للمفاوضات ومراعاة مصالح الجميع ، وبإجراءات واضحة من جانب إدارة جنوب افريقيا للحد من العنف والتخويف .

إن مالميزيا تؤيد مشروع القرار المعروف على المجلس الذي يطالب ملطات جنوب افريقيا باتخاذ تدابير فورية للتوصل الى وقف فعال لأعمال العنف في جنوب افريقيا ويدعو الأمين العام الى أن يعين ، على سبيل الاستعجال ، ممثلا خاصا لكي يقوم ، بمعد اجراء المناقشات مع الاطراف ، بتقديم توصيات لاتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف هذه بصورة فعالة وعلى تهيئة الظروف الملائمة لاجراء مفاوضات تؤدي الى انتقال سلمي نحو جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية . ونعتقد أن الوقت مناسب لتشارك الأمم المتحدة بشكل ملموس في السعي الى تحقيق الاهداف الواردة في قرار الجمعية العامة المتخذ بتوافق الآراء بشأن جنوب افريقيا .

وفي هذه المرحلة قبل الأخيرة الحرجة ، يجب أن يكون مجلس الأمن والجمعية العامة ، بالنيابة عن المجتمع الدولي قادرين على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عدم التضحية بهدف إنهاء الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة بسبب العنف الطائفي أو أعمال القوى المعارضة للتغيير .

لقد سمعنا بوضوح نداءات السيد مانديلا وممثلي منظمة الوحدة الافريقية بشأن الحاجة الى اضطلاع الأمم المتحدة بدور واضح . ويتعين على الأمم المتحدة أن تستجيب لنداءاتهم الاستجابية اللازمة من خلال مجلس الأمن ، الذي يتعين عليه الآن ، تمشيا مع أسلوبه الجديد في تأكيد سلطاته ، أن يعوض عن السنوات العديدة لقلة اهتمامه واستجابته للوضع في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ماليزيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو السيد مانفوسوتو بوشيليزي ، الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأني أدعو السيد مانفوسوتو بوشيليزي ، الذي سيتكلم بمفاته الشخصية . وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال اعتراف المجلس أو أي من أعضائه بالمنظمة أو الكيان الذي يدعي تمثيله .

أدعو السيد بوشيليزي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بوشيليزي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسمحني للغاية أن

تتاح لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن بشأن التطورات الجارية في جنوب افريقيا . وأندسني أشيد بقرار مجلس الأمن اعطائي هذه الفرصة ، لأنه يبدو لي أن من الانصاف ، عندما تكون المنظمة التي أمثلها والشعب الذي أمثله موضوع المناقشة هنا وفي القاعات الأخرى ، أن نعطي حقنا الديمقراطي في الدفاع عن أنفسنا .

بعد نهاية نضال طويل ، تقف جنوب افريقيا أخيرا على عتبة جديدة من الحرية والديمقراطية . وفي هذه اللحظة الانتقالية ، نجد أنفسنا وجها لوجه أمام تحديات معقدة ليس لها مثيل حقيقي في العالم .

لدينا حكومة أقلية عنصرية بيضاء تخلت عن نوايا الماضي وثبتت باخلاص طريق المفاوضات من أجل ديمقراطية مفتوحة لا تفرق بين الاعراق والاجناس . كما أن لدينا على الأقل حزبين شوريين عادة من المنفى لمواجهة مشاكل تحويل دفعهما الشوري الى دفع ديمقراطي . وهناك أيضا العديد من أحزاب المعارضة التي ناهضت دائما الفصل العنصري بمختلف الأساليب والاستراتيجيات .

ولكل مجموعة من مجموعات القوى هذه منظورها الخاص ، وينبغي الاستماع الى كل منها إذا أراد أعضاء مجلس الأمن أن يتوصلوا الى وجهة نظر متوازنة حول ما يجري في جنوب افريقيا . وأنا أرحب بأية دراسة يطلع بها مجلس الأمن لتقصي حقائق ما يجري . فكلما ازدادت معرفة العالم بما يحدث حقا زادت الفائدة المرجوة من عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام .

لقد أتيت هنا لأبد بعض الأساطير التي لا يستطيع أحد غيري أن يبدها . يعتقد المؤتمر الوطني الافريقي أنه وحكومة جنوب افريقيا قادران وحدهما على الحل والربط حين يتعلق الأمر بالتفاوض على ديمقراطية جديدة لجنوب افريقيا .

ولكن المؤتمر الوطني الافريقي لم يحرر مترا واحدا من أراضي جنوب افريقيا ، ويعود ذلك أساسا الى أن حزب الحرية إنكاشا وحكومة كوازولو ممثلين لامة الزولو لم يؤيدا دعوته الشورية . وخلافا لذلك ، تخلت الحكومة عن سياسة الاوطان وعن الجزء الأكبر من هياكل الفصل العنصري لأن حزب انكاشا وحكومة كوازولو رفضا بشدة الفصل العنصري منذ البداية . ولولا حزب انكاشا لكنت جنوب افريقيا اليوم كنفدرالية من الدول وكان هذا يمثل بحد ذاته مشكلة دولية معقدة بالنسبة للعالم .

وما لم يشترك الحزب الوطني التابع لحكومة جنوب افريقيا وحزب الحرية انكاشا التابع لحكومة كوازولو وكذلك تحالف المؤتمر الوطني الافريقي في ايجاد الحلول فلن يكون لمشكلة جنوب افريقيا أي حل .

ومن شأن أي تحقيق دولي ذي قيمة أن يخلص إلى أن حزب انكاشا خسر خلال أحداث العنف البغيض أكثر من ٢٠٠ فرع ومكتب اقليمي وما يناهز ٢٠٠٠ عضو عادي . بيد أن العنف بدأ ، وأيا كان سببه الجذري ، فإنه أصاب جميع الاطراف وعلى الجميع أن يشتركوا في إيقافه .

لقد تم دحض ادعاء المؤتمر الوطني الافريقي بأن حكومة جنوب افريقيا هي المسؤولة إلى حد كبير عن العنف . إن جنوب افريقيا في حالة حرب ، وأن قوى التمرد وقوى التمرد المضاد على السواء مارست القتل سعيا وراء المكاسب السياسية أو دفاعا عن المكاسب السياسية التي حققتها . ويمكن لأي فريق مستقل لتقصي الحقائق من جانب الأمم المتحدة أن يثبت ذلك . ونظرا لعدم القيام بمثل هذا التقصي ستبقى مناقشة مجلس الأمن للحالة في جنوب افريقيا منقوصة إلى حد كبير . وأنا أناشدكم ، سيدي الرئيس ، وأناشد باقي أعضاء المجلس أن تأخذوا ذلك بعين الاعتبار أثناء دراسة الحجج والمواقف المطروحة عليكم .

إن الخرافة الأولى التي ينبغي تهديدها هي أنه ليست هناك علاقة بين عملية التغيير الجارية في جنوب افريقيا وبين ما حدث في أي بلد افريقي حصل على استقلاله بعد حرب تحرير .

ليس في جنوب افريقيا مهزومون أو منتصرون . فيها فقط أولئك الذين يجب أن يكونوا شركاء متساوين في عملية التفاوض . إن أية دراسة مفصلة لما حدث بين الجولة الأولى والجولة الثانية من مؤتمر جنوب افريقيا ديمقراطية ستظهر أن المؤتمر وصل إلى طريق مسدود لأن المؤتمر الوطني الافريقي عجز عن كسب دعم نمط المندوبين تقريبا لمقترحاته . لقد كان هذا ما حدث والسبب لم يكن مذبحه بويباتونغ .

والحقيقة الصارخة التي يواجهها المؤتمر الوطني الافريقي هي أن عليه أن يدرك أن هناك عددا من الخيارات للسود في جنوب افريقيا ، وأن هناك من يعارضون ، وأن هناك أطرافا عديدة لن تاتمر بأوامره . إن عليه أن يدافع عن نفسه بوصفه حزبا سياسيا حرا بين أحزاب سياسية أخرى إذا ما أراد أن يرسى لبنة في بنيان الديمقراطية الجديد الناشئ .

وأمل أن أستطيع اقناع أعضاء المجلس بأن انسحاب المؤتمر الوطني الافريقي من مؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) واعتماده لسياسات تقوم على المواجهة في برامج العمل الجماهيرية يستهدفان صياغة سياسات جنوب افريقيا على الشكل الذي يروق لهم .

والحقائق هي أن اللجنة التحضيرية أنشأت كوديسا في نهاية العام الماضي باعتباره محفلا للتفاوض ولا يزال هذا المحفل محفل التفاوض الوحيد في جنوب افريقيا . ولدينا جميعا وجهات نظر حول أوجه ضعفه وأوجه قوته ، بيد أن المؤتمر الوطني الافريقي هو الوحيد الذي يدعى أن كوديسا محكوم عليه بالفشل لا محالة .

إن تعطل المفاوضات أو أي افتقار إلى مؤشر واضح بإمكانية نجاحها ، على الرغم من مناخ العدواة المتزايدة ، من شأنه أن يغذي سياسات جناح اليمين . وسيدرك المؤتمر الوطني الافريقي ذلك . ولذا فإن من المفيد سياسيا بالنسبة للمؤتمر الوطني الافريقي أن يعطل التقدم في كوديسا ثم يأتي بعد ذلك طارحا مطالب هدامة في الوقت الذي لن يترك فيه للسيد دي كليرك شيئا لكي يسترد قوته قبل الانتخابات .

ويتضح أن أزمة المفاوضات التي ستمود على الحكومة بالضرر الجسيم ستؤدي إلى ترجيح كافة سياسات العمل الجماهيري وقرع الطبول تأييدا لمطالب المؤتمر الوطني الافريقي . وفي بداية تقييمي للأزمة الحالية في بياني هذا ، أجد لزاما عليّ أن أقول إنه أيا كانت خطورة هذه الأزمة ، فإنها متبقى خطوة أولى إن لم ينهار السيد دي كليرك في مواجهة هذه الهجمة الأولى المضادة للمفاوضات التي يشنها المؤتمر الوطني الافريقي .

ولكن السيد دي كليرك لن ينهار . أقول هذا ليس بسبب أي تقييم لأوجه قوة أو ضعف السيد دي كليرك ، ولكن لأن المؤتمر الوطني الافريقي لا يواجه السيد دي كليرك . إنه يواجه جنوب افريقيا التي أعيد من جديد تأسيسها ، جنوب افريقيا التي تدفع أمامها جميع الأحزاب السياسية إلى المسرح تحت الاضواء حيث يمكن للمفاوضات أن تنجح . ويواجه المؤتمر الوطني الافريقي حقيقة هي أنه كحزب ثوري يعتبر نفسه حكومة عادت من المنفى يقف اليوم وجها لوجه أمام عملية اشتراكية مؤسسية .

إن المؤتمر الوطني الافريقي يحاول أن يحقق مكاسب سياسية لحزبه في مواقفه المعلنة أمام العالم بشكل عام والامم المتحدة بشكل خاص .

وما لم تدرك الامم المتحدة أن المنظمات الثورية في شتى أنحاء العالم وعبر التاريخ لم تحاول قط أن تنشئ نظاما سياسية تمكن الاحزاب الاخرى من كسب الانتخابات ، فإننا نضيع وقتنا هنا .

إنني أريد نظاما سياسيا تأتي فيه الحكومات وتروح عندما يقوم الناخبون بتعيينها أو اسقاطها . وهذا يشكل بالنسبة لي واحدة من أساسيات الديمقراطية . والحقيقة أنه لا يعني حقاً من سيتولى أول حكومة طالما أن الناخبين لديهم السلطة لاسقاط الحكومات التي لا تتمتع بشعبية .

ولذا فإن أول ما سأقوله لمجلس الأمن هو أن عليه أن يستمع لكلام المؤتمر الوطني على أنه كلام صادر عن منظمة ثورية كغيرها من المنظمات الثورية في العالم ، لا يعنيها إلا أن تثبت نفسها كحكومة عائدة من المنفى . وحقيقة الامر أن السيد مانديلا كان غالبا ما يتكلم عن المؤتمر الوطني الافريقي على أنه حكومة قيد الانتظار .

إن المؤتمر الوطني الافريقي لديه وحش سياسي منعه بيده . وهذا الوحش السياسي أغرق أبناء جنوب افريقيا على مدى عقود في دعاية مفادها إنه طليعة حركة التحرر وأن الامر الوحيد الذي يستحق أن تدور حوله المفاوضات هو تسليم مقاليد السلطة الى الشعب أي تسليم مقاليد السلطة له .

ولست بحاجة لأن أرسم صورة مجتمع الفصل العنصري الذي بدأت امتنا في الظهور نافضة غباره عنها . إن جنوب افريقيا هي من بين الدول المؤسسة للامم المتحدة . وقد أدرجت الامم المتحدة منذ أيامها الأولى قضية جنوب افريقيا في جدول أعمال الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، ناهيك عن الوكالات التابعة للامم المتحدة . وبعبارة أخرى فإن المجتمع الدولي عالم بموضوع جنوب افريقيا . ولكن الإلمام بالحالة العامة قد يؤدي الى تبسيط لفهم تفاصيل الوضع السائد في البلد .

لم تكن جنوب افريقيا أبدا تمثل وضعا استعماريًا نموذجيًا . فمن الناحية الاقتصادية ، تحمل جنوب افريقيا مواصفات العالم الاول والعالم الثالث . ولا مفر للأقلية البيضاء والغالبية السوداء من تشكيل مصير مشترك في بلد واحد . إن بناء دولية ديمقراطية لا عنصرية وتعامل الجنسين بالتساوي يتطلب تحقيق مصالح وحكمة سياسية من الطراز الاول . ولن تتمكن سياسة العناد من تحقيق هذا وإنما الحنكة السياسية . إن الحل التوفيقى هو الكفيل بتحقيق هذا . إنه الاخذ والعطاء .

إن استجابة شعب جنوب افريقيا للمشاكل المتأتية عن الانتقال قد أخلجت الصدر . وثمة إجماع فعلى على ضرورة حل الأزمة التي تعصف بالبلاد من خلال التفاوض والمصالحة . وفي هذا الصدد ، يمكن للمرء الإشارة الى ظهور مؤسستين رئيسيتين في هيئتنا السياسية . وأنا أشير الى اتفاقات السلم الوطنية التي وقّعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ومؤتمر كوديسا الذي أُسّس في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

لعدة عقود خلت كانت جنوب افريقيا بلدا منقسما على نفسه . وأصبح العنف طريقة حياة للعديد . فقد كان هناك الكفاح المسلح الذي شنه المؤتمر الوطنى الافريقى والاحزاب الثورية الاخرى . وحتى الآن فإن الكفاح المسلح معلق ، وأظن بأن على المجتمع الدولي ملاحظة ذلك . انه معلق فقط ولذلك حرص المؤتمر الوطنى الافريقى دائما على الاحتفاظ بالقدرة على استئناف الكفاح المسلح متى شاء .

إن السيد مانديلا ليس فقط مؤسس الكفاح المسلح ، حيث تمثل أومنحونتو ويسيزوي الجناح العسكري للمؤتمر الوطنى الافريقى . انه في الواقع ، القائد العام للجناح العسكري له ، ومنذ بضعة شهور فقط شوهد في أوغندا مرتديا بزته العسكرية ويتكلم مع بعض الناس في مخيماتهم الواقعة في أوغندا ، بوصفه القائد العام للجناح العسكري أومنحونتو ويسيزوي .

كان هناك رد فعل من جانب السلطات التي رأت في نضال المحرومين هذا من أجل الحرية جزءا من هجمة دولية شاملة على جنوب افريقيا . وكانت هناك أحزاب لم تهرب الى خارج البلاد ، وكان عليها أن تهتكر استراتيجيات وتكتيكات تعارض بها الفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا .

وكان هناك أيضا العنف الأخوي الضروس بفعل الاختلافات السياسية والاختلاف حول التكتيك والوسائل . اننا لم نختلف أبدا مع تحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي حول أهداف النضال . وفي الواقع ، يبدو لي أن لدى الناس ذاكرة ضعيفة ذلك انني كنت على الدوام على علاقة جيدة مع السيد تامبو . لقد التقيت بالسيد تامبو في لندن ، والتقيت به في ستوكهولم ، وفي لاغوس وفي ملاوي ، والتقيته في نيروبي ، ودامت لقاءاتنا عبر السنوات حتى العام ١٩٧٩ . لم تكن بيننا أية مشكلة ، وحتى بعد أن قمت بتأسيس حزب الحرية إنكاشا ، استمرت بيننا هذه العلاقة الطيبة .

ناهيك عن الحديث عن مانديلا نفسه . والسيد امبيفي حاضر هنا . في الواقع جاء إلي في مطار هيثرو في منتصف السبعينات ، وقال لي "نحن حلفاء" . لقد اعتبرنا أنفسنا حلفاء ، بالرغم من انني أسست حزب الحرية إنكاشا . لكننا أردنا أن نعمل معا وبإيقاع واحد تلك الأشياء التي كان ممكنا القيام بها .

وامسحتبت وفدا بالفعل الى لندن في العام ١٩٧٩ حيث أجرينا مناقشة استمرت يومين ونصف مع الوفد الذي ترأسه السيد تامبو ، الذي كان آنذاك رئيسا للحزب الوطني الافريقي في المنفى ، عندما تحدثنا لمدة يومين ونصف عن الكفاح في جنوب افريقيا ، وكان واضحا اننا اختلفنا حول أمرين : الأمر الاول ، اختلفنا بشأن استخدام العنف - لم نستطع تبني العنف - وثانيا ، العقوبات - لم نستطع أن نرحب بالعقوبات .

إن الحديث عن السيد مانديلا حديث ذو شجون ، لان علاقتنا ليست فقط علاقة سياسية ، أو مجرد علاقة بين زميلين . بيننا علاقات عائلية ، وخلال سنوات الاحتجاز في السجن لم ننقطع عن المراسلة . وحتى اليوم الذي اطلق فيه سراحه كان لا يزال يرأسني . وفي الواقع ، كنت أنا أول شخص هاتفه مانديلا بعد إطلاق سراحه . لقد فعل هذا كي يقول انه يريد أن يأتني ويراني في منزلي . وأراد مني أيضا القيام بالترتيبات اللازمة له لرؤية ملك الزولو ، وهذا ما وافقت عليه . لكن ، فيما بعد ، ومع انفجار العنف في بيترو ماريتربيرغ ، طلب إلي أن أذهب معه الى هناك لإلقاء خطاب في مهرجان مشترك للسلام ينظمه أتباعنا ، ووافقت بسرعة .

لكن المشكلة انه قبل عدة أيام من ذهابنا الى هناك ، وصلني خبر بان السيد مانديلا لن يذهب الى هناك ، وتكلمت معه بالهاتف . وفيما بعد أخبرني بان السيد هاري غوالا وهو ستاليني متشدد في ذلك الجزء من بلادي ، قد تراس وفدًا قوامه ١٠٠ شخص مار به الى مكتب المؤتمر الوطني الافريقي في جوهانسبرغ وأخبر السيد مانديلا انه ينبغي ألا يذهب معي للحديث الى مهرجان السلم المشترك لأنه لو حدث ذلك لوقعت حمامات الدم .

ولم أوافق بأنه يمكن أن تقع أية حمامات دم . ولكن في الواقع ، وفيما بعد فإن بعض رؤساء القبائل في أومشاتا ، وأثناء زيارة السيد مانديلا لاوفتاتا ، سألوه عن عدم انعقاد الاجتماع وشرح السيد مانديلا نفسه للرؤساء بأنه لم يستطع رؤيتي لأن بعض أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي قد قاموا بخنقه . واستخدم كلمة "خنق" .

إن دائرة العنف والنزاع التي امتدت لعقود طويلة قد انكسرت بفعل التغيير الاساسي للسياسة التي استهلها رئيس الدولة ، السيد دي كليرك ، في برلمان جنوب افريقيا في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ولقد عني هذا انه للمرة الاولى في عمر دولة جنوب افريقيا البالغ ٨٠ سنة ، فإن الصراع بين السود والبيض قد جرى حلّه من خلال المصالحة والمفاوضات .

لقد مثل خطاب الرئيس دي كليرك انتصارا لجميع شعب جنوب افريقيا . وكما يعلم أعضاء هذه المجلس ، فإن وراء الانتصار قادة كثيرون . إن العديد من الناس يعملون الآن من طرف واحد بان خطاب دي كليرك كان نتيجة جهود بذلتها هذه المنظمة أو تلك . اننا لا نوافق على هذا . إن التقدم المحرز باتجاه تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا هو ثمرة أيدي أجيال عديدة .

باسمي شخصيا ، وباسم حكومة كوازولو ، أود أن أشير مرة أخرى الى الحقيقة التاريخية وهي أن أكبر مجموعة قومية في جنوب افريقيا ، وأكبر أمة في جنوب افريقيا ، أمة الزولو ، قد رفضت قبول "العمل العنصري العظيم" . وكان هذا السبب الرئيسي وراء فشل محاولة تحويل أجزاء من جنوب افريقيا الى مناطق بحيث تسود فيها الاقلية البيضاء .

ولسنوات عديدة ، فإنني شخصيا ، وبالنيابة عن حكومتي ونيابة عن جميع شعوب جنوب افريقيا ، رفضت الدخول في أية مفاوضات مع الحكومات المتعاقبة ، ما لم يتم إطلاق سراح نيلسون مانديلا ، وما لم يتم السماح للمؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات المحظورة الأخرى والمنفيين بالعودة الى وطنهم . إن للناس ذاكرة ضعيفة والآن يسمعون الى تحقيق الجهود التي تبذلها كوازولو وحزب الحرية إنكاشا في النضال من أجل الحرية .

أقول هذا كله لأنه يبدو أن هناك تصورا بأن الصراع القديم بين البيض والسود غدا الآن صراعا على السلطة بين المؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية إنكاشا الذي أتولى رئاسته . إن حزب الحرية إنكاشا وهو أحد الموقعين على اتفاقات السلم الوطنية لم يتبع أبدا سياسة إشارة العنف ضد أحد . فلو أن حزب الحرية إنكاشا عمل على تحريض أمة الزولو ضد مناوئيه السياسيين ، لكان الوضع في جنوب افريقيا مختلفا تماما ، وفي غاية الغوض . حقيقة الأمر ، أننا ، بوصفنا قادة ، شاركنا في حملة مستمرة لكبح جماح أتباعنا ، الذين كانوا ضحية الهجمات التي تشنها المنظمات التي اعتبرت العنف جزءا لا يتجزأ من سياساتها لعقود عديدة .

المأساة هي أن المذابح المشينة التي وقعت في بويباتونغ غشيتها أعمال استغلالية جذلة من جانب بعض القطاعات . لقد كان هناك ما يمكن أن أسميه فقط طقوسا حقيقية من العريضة الإعلامية حيث جرى إلقاء اللائمة على حكومة جنوب افريقيا وحزب الحرية إنكاشا وتحميلهما أسباب العنف الحاصل . وفي الواقع ، جرى قتل أعضاء حزب الحرية إنكاشا . وفي حقيقة الأمر ، جرى دفن بعض أعضاء إنكاشا بوصفهم أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي في تلك الجنازة الضخمة . لقد دفنوا بوصفهم أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي لأنهم قضوا حتفهم في تلك المذبحة .

التلفزيون العالمي كان حاضرا ، وقادة الكنائس مثل الاسقف توتو كانوا هناك ، يلقون الواحد تلو الآخر خطبا سياسية تهدد الى التحريض وتدمير مناخ المفاوضات .

أود أن أقول إن العنف ، عكس ما أعلنه ممثلي ليسوتو ، لم يبدأ في ناتال كوازولو . لقد بدأ في عام ١٩٨٤ في مثلث فال فال - حيث اللهب على أشده الآن - وحيث

تقع بويباتونغ . لقد كانت على الدوام منطقة صعبة . فهناك بدأت أولى موجات العنف الاسود في عام ١٩٨٤ ، حيث جرى حرق أحد أعضاء المجلس السود ، السيد جاكوب دلاميني ، وهو في سيارته ، لا لسبب إلا لأنه كان عضوا في المجلس ، فهو "متعاون" بالتالي في نظر الذين ارتكبوا قتله . وتتالى سيل من النشرات يبشع راديو الحرية من لوساكا الذي يديره المؤتمر الوطني الافريقي وجميعها تناشد الشباب أن يتحدوا ويقتلوا جميع من وصفهم بالمتعاونين .

لمعقود خلت كانت جنوب افريقيا بلدا منقسما على نفسه . لقد غدا العنف سلوكا حياتيا للعديد في جنوب افريقيا . وكان هناك ما يسمى بالكفاح المسلح ، الذي ، كما قلت ، قام بشنه المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات الثورية . وكان هناك رد السلطات ، التي قالت ، إن الكفاح من أجل حرية المضطهدين هو كفاح يدعمه السوفييات من أجل شن هجوم كاسح على جنوب افريقيا . تلك كانت وجهة النظر الرسمية . كانت هناك احزاب أخرى ، مثل حزب الحرية إنكاشا ، عندما كان يسمى حركة التحرير الشقافي إنكاشا ، فلم تذهب الى المنفى ، كما أقول ، وكان عليها أن تجد استراتيجيات وتكتيكات أخرى لمناهضة الفصل العنصرى . وكان هناك أيضا العنف الاخوي الضروس الذي اتيت على ذكره .

بعبارة أخرى ، فإن الصورة في الواقع أكثر تعقيدا من تلك التي يقدمها الذين يسمون الى انتاج نسخة مخادعة لتاريخ بلادنا في السنوات القليلة الماضية . أود باسم حزب الحرية إنكاشا أن أرفض رفضا قاطعا أي محاولة لرسم المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات الاخرى على انها الفرسان البيض في دروع لامعة لن تتسخ أيديها بالعنف والإكراه والتخويف .

إن المؤتمر الوطني الافريقي له جناحه العسكري ، كما أسلفت ، ويسمى امنحونتو ويسيزوي ، ويتألف من آلاف العناصر التي تلقت تدريبها في الاتحاد السوفيياتي (السابق) وفي الانظمة المنهارة الاخرى في أوروبا الشرقية . إن المنظمة تسيطر على مخابض هائلة من الاسلحة الحديثة بما فيها رشاشات كلاشنكوف سيئة الميت .

إننا مضطرون إلى التفاوض مع المؤتمر الوطني الافريقي الذي يرفض بعناد وقف تجنيد وتدريب أعضائه عسكريا . منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أفرج عن الآلاف من المدربين عسكريا من أعضاء "أومختو ويسيزوي" من السجون ، عادوا من المنفى وهم الآن في جنوب افريقيا . وأعضاء هذه الجماعة يقتلون أفرادا من شعبي . وهؤلاء الناس لا يمكن أن يحولوا أنفسهم فجأة إلى دعاة مسالمين لانتخابات ديمقراطية . إنهم قوات الماعقة الذين يخوفون ويقسرون كل من يرفض الانصياع إلى أوامر المؤتمر الوطني الافريقي وقبول سياساته .

إن السبب في أن حزب الحرية انكاشا يتعرض لضغط المؤتمر الوطني الافريقي ، وأنه لذلك تُوجّه إليه اتهامات دعائية شرسة كما شهدنا بالأمس ، هو بالتحديد كونه التشكيل السياسي الوحيد القادر بشكل مستقل على وقف حكومة جنوب افريقيا . وأي محاولة يقوم بها المؤتمر الوطني الافريقي للاستيلاء على السلطة تعد غير دستورية . إن انكاشا هي الحزب الوحيد الذي يمكنه مقاومة قسر وتخويف أعضائه حتى وإن كان ذلك يكلفنا كثيرا .

إن خصمنا يدرك أن انكاشا يقف حائلا أمام أية محاولة لإقامة دولة غير ديمقراطية من حزب واحد في جنوب افريقيا محل دولة الفصل العنصري الحالية . وحزب انكاشا يجعل أي اتفاق بين المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة على حساب الديمقراطية أمرا غير قابل للنجاح . إن استراتيجية الدعاية القريبة التي يتعمد فيها حزب عنده ترسانة كبيرة من الأسلحة السوفياتية الحديثة بنزع سلاح شعب زولو العادي الذي يحمل بشكل عادي الحراب والعصي والدروع ، دليل واضح على المدى الذي أصبح فيه الكذب سائدا في بلادنا .

لقد قلت المرة تلو المرة إنني أؤيد حظر حمل الأسلحة الخطيرة في الأماكن العامة . ومع هذا ، فإن هناك بعض الأشياء التي تعد من تجهيزات شعب زولو . إن لدينا بعض التجهيزات التراثية مثل العصا التي أحملها هنا والتي ماحلها حتى آخر يوم في حياتي . إنها من تراث لشعبي . إنني لم أر أبدا - على سبيل المثال في مهرجان -

جنودا أو أفرادا يحملون سيوفا ويذبحون أحدا . إن الشيء الذي ينبغي أن نعالجه في جنوب افريقيا هو ثقافة العنف . إن بومعك أن تستخدم حذاء امرأة لتقتل إنسانا . إنها ثقافة العنف التي يجب علينا جميعا في جنوب افريقيا أن نعالجها .

أود أن أطلب إلى الرئيس أن يسمح بتوزيع نسخ من نص سبق أن أرسلته إليه بالفاكس لإعلام الاعضاء به . لا أريد أن أخوض في هذا الموضوع الآن . فالنم يوفر مزيدا من المعلومات بشأن المسائل التي ذكرتها . وسأوزع نسخا اذا ما رغب الاعضاء ما لم يكونوا بطبيعة الحال راغبين في ألا يحسوا بالارتباك أمام الحقيقة أو الواقع .

فيما يخص الحادثة التي ذكرت مرتين هنا من جانب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ورئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا بشأن تدريب ٢٠٠ فرد من زولو ، فإن ما حدث في ذلك الوقت هو أن السيد ديريك ليونيل ، زعيم "أومختو ويسيزوي" ، الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي في سوازيلند كان يعد فرقة لاغتيالنا وزملائي ولهدم المباني لأنني لم أقبل الاستقلال المزعوم .

أنا ليس لدي جيش ، ليس لدى زولو أي جيش على الإطلاق . ولذلك قرر قائد الشرطة تدريب ٢٠٠ من الزولو في إدارة حماية الاشخاص المهمين جدا . أخذ هؤلاء الناس إلى الجيش لتدريبهم لنا في إدارة حماية الاشخاص المهمين جدا . وبعد ذلك ضمناهم إلى شرطة كوازولو ، أعطونا بعضهم ليحرسوا الوزراء وليحرسوني وليحرسوا مبانينا وما إلى ذلك . ولجنة غولديستون تقوم الآن بتحريات حول هذا . وإنني أشعر بالدهشة لأن أناسا من المحامين وذوي العقلية القانونية يتحدثون عن شيء لا يزال محل تحقيق من جانب لجنة غولديستون ، قائلين بأن هؤلاء الناس أعضاء في فرقة اغتيالات . وهذا تماما ما تسعى لجنة غولديستون إلى تحريره .

إن الانحياز في وسائط الإعلام في جنوب افريقيا شيء لا يمدقه عقل ، الشاهد الرئيسي في هذه القضية ، غونزي خومالو ، الذي قال إننا فرقة اغتيالات ثبت كذبه تماما بما قدمه لنا . لقد أقر أنه كان في الحقيقة يكذب وأنه لم ير أبدا أي تدريب لفرقة اغتيالات . وهذا هو الطعم الذي وضعه رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ورئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا في هذه المناقشة .

هناك أيضا كيل بمكيالين في هذه القضية لأن أناسا جاءوا إلى ترانسكاي وألقت القبض عليهم شرطة ترانسكاي ، كانوا يحملون قوائم بأسماء بعض قادة حزب انكاشا من أجل الحرية وقد جاءوا لقتلهم . وكان أحدهم يحمل هوية تدل على أن بعض أعضاء اومختو ويسيزوي ، الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي انضموا بالفعل إلى جيش ترانسكاي . هنا يوجد كيل بمكيالين ، لأن رئيس ترانسكاي دربته قوة دفاع جنوب افريقيا كما كان الحال بالنسبة لجيش ترانسكاي .

وبعد ذلك هناك موضوع "النزل" . أود أن أذكر أن "النزل" حيث يستضاف السود من الذكور ، تعد جزءا من ماضي جنوب افريقيا الذي لا يمكن الدفاع عنه . إنها جزء من نظام تشغيل العمال الرحل الذي كانت تفرضه أنظمة بيضاء مختلفة ، بما في ذلك نظام الفصل العنصري على أبناء جنوب افريقيا السود . في الماضي ، لم تكن حكومة جنوب افريقيا تسمح للعمال السود بإحضار زوجاتهم وأطفالهم معهم إلى أماكن عملهم . وقد وصف أحد نواب الوزراء ، وهو السيد فرونمان النساء والأطفال السود بأنهم مثل الذئبول التي لا فائدة منها .

ومع هذا هناك مئات الآلاف من العمال السود الذين ليست لديهم نية إحضار زوجاتهم أو أسرهم معهم إلى المدن . وهؤلاء الناس يحتاجون إلى مقار يقيمون فيها مستقبلا . إن نصف السكان السود في جنوب افريقيا يتكونون من أفراد تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ، ولهذا لدينا نسبة كبيرة من السكان المفار السن الذين يحتاجون إلى مقار يقيمون بها وقتا طويلا . ولكن العديد من هذه النزل لم يبق بها أحد لسنوات عديدة ولذلك فإنها لا تلائم الإقامة البشرية . وهي بحاجة إلى أن تحسن كي تلائم استخدام هؤلاء .

إننا في حزب انكاشا من أجل الحرية لا نعترض على تحويل بعض النزل هذه إلى وحدات لإقامة الأسر . ولكن ليس هناك شك في أن العديد من أفراد شعبنا يريدون استخدام هذا النوع من النزل لسنوات عديدة .

إن النُزُل الموجودة في كوامادالا التي ذكرتها الأخبار بعد مأساة بويباتونغ أصبحت خلال السنوات القليلة الماضية ملجأ للناس من الرجال والنساء والأطفال الذين فروا من العنف من فال تريانفجيل . لقد خربت مساكنهم وساءت أحوالهم بعد وفاة أقاربهم بسبب العنف . ولدينا مثال واضح على القسوة التي تعرض فيها عضو اقترض أنه عضو في حزب الحرية انكاشا إذ رُجم حتى الموت أمام كاميرات التصوير العالمية ، وأمام مجموعة من الناس في اليوم الذي احتُفل فيه بدفن ضحايا بويباتونغ ، وأمام ناظري القيادة العليا للمؤتمر الوطني الأفريقي وأحرق أمامهم . إن الناس في نزل كوامادالا يشعرون بالرعب ويبحثون عن بديل يعيشون فيه في تلك المنطقة لأنهم مهددون بالعنف في كل وقت .

إنني لا أدلي ببيان لالقي اللوم على النزلاء في كوامادالا . لست ممن يلومون كل المقيمين في نزل إذا ما ارتكب بعض المجرمين فيه أشياء فظيعة . وإنما أنا أشير فقط إلى العادة السيئة التي لدى البعض الذين قبل أن يتحققوا من الأمر يندفعون إلى القاء اللوم على جميع المقيمين في ذلك النزل .

إنني أتوقف هنا كي أضع لجنة غولدستون في منظورها الصحيح كما أراها . في العام الماضي جرت مفاوضات متعددة الأحزاب توجت بمؤتمر للسلام الوطني حيث وقع اتفاق للسلام الوطني يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وحتى في تلك المناسبة فإن رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي قال للسيد دي كليرك إنه ليست لديه نية لتسريح أومختو ويسيزوي ، الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي ، وذلك قبل أن يجف حبر التوقيع على الاتفاق . لقد أنشأ اتفاق السلام هذا بعض الآليات لمواجهة العنف . كانت واحدة من هذه الآليات لجنة منع العنف والتخويف . ومن الواضح تماماً أن لجنة غولدستون لا تزال في بداية أعمالها . ومنذ عقد مؤتمر السلام الوطني ، استمر تصاعد العنف في العام الماضي ووصل الآن إلى حد الأزمة .

بطبيعة الحال ، نحن نواجه حقيقة أن اختصاصات لجنة غولدستون لا تعطيتها صلاحية تقدير القيمة النسبية للأحزاب السياسية أو تقييم إسهامها في عملية السلام .

وهي معاقبة أيضا عن العودة إلى ما قبل سنة ١٩٨٩ ، حيث جرى في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات إرساء أسس العنف الحالي في جنوب افريقيا . وخلال ذلك الوقت أصدر المؤتمر الوطني الافريقي بيانات للاستهلاك الداخلي تقول إن بوشيليزي لم يكن عميلا للنظام وإنما مناهضا للشورة وإنه يجب العمل على حرمانه من قاعدته . وقال بعض كبار أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي إن بوشيليزي كان شعبانا سم جنوب افريقيا - "ويجب أن نضربه على رأسه" . كان هذا هو ما أذيع .

إن التركيز المحدد على لجنة غولدمتون يجب أن يؤخذ في الاعتبار عندما تستخدم استنتاجاتها لتقييم توجيه اللوم إلى حكومة جنوب افريقيا أو إلى أي حزب سياسي بخصوص التوقف الحالي في المفاوضات .

إننا ممتنون لشرف تمكيننا من أن نعرض ، تمشياً مع مبدأ وجوب سماع الطرف الآخر ، وجهة نظرنا في محفل الأمم المتحدة هذا . وأود أن أؤكد أن للمرء أن يرسل وفوداً عديدة إلى إفريقيا ، سواء من منظمة الوحدة الإفريقية أو منكم شخصياً ، ولكن ما دام هناك موقف متحيز ، تستمعون فيه لطرف دون آخر ، فإنكم لن تحلوا هذه المشكلة مطلقاً ؛ بل في الحقيقة ستفاقمونها .

لقد قدم حزب الحرية إنكاشا شكاوى إلى لجنة السلم الوطنية التي أنشئت بموجب اتفاق السلم الوطني لإدراج رصد سياسات واستراتيجيات الأحزاب السياسية الموقعة على الاتفاق . إن ما نريده يتجاوز التحقيق الفعلي في حوادث العنف ذاتها . فمن اللازم أن نركز على الدعاية الثورية السابقة والانشطة الثورية الراهنة إذا أردنا أن نفهم الأسباب الحقيقية للعنف .

إننا في إنكاشا لا نملك الموارد ، ولا الطاقة البشرية ، ولا المال ولا الدعم الدبلوماسي للسيطرة على وسائط إعلام جنوب إفريقيا ووسائط الإعلام الدولية عندما يتعلق الأمر بالعنف في جنوب إفريقيا . مستجدون في رزمة الأوراق التي قدمتها ، إذا قبلتم أخذها ، مقالات كتبها محفيان قديمان أشارا إلى هذا التحيز فيما يتعلق بحزب الحرية إنكاشا .

لقد سمع العالم أجمع ببويباتونغ لأنها أعطيت تغطية فعالة وكافية . لقد لقي ٣٩ شخصاً مصرعهم في هجوم دنيء على بويباتونغ . وفي نيسان/أبريل من هذا العام ، أي قبل بضعة أسابيع فقط ، وقع هجوم مماثل في مخيم كروسرودز في ايست راند . وقد تعرض للهجوم ٢٥ عضواً من حزب الحرية إنكاشا وفقد أناس أرواحهم في حفلة عنف متناغمة أدت - مثل العنف في بويباتونغ - إلى مصرع النساء وحتى الأطفال .

ويمكنني أن أذكر الكثير من المذابح الأخرى . وفي بعض الحالات كانت شرطة جنوب إفريقيا متورطة ، وكانت متعاونة مع أعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة . وقد قتلوا أعضاء من حزب إنكاشا للحرية في مذابح سقط فيها عدد من الشبان ؛ لقد قتلوا ١٣ شاباً في نفواتشان . وبإمكانني أن أذكر حالات قُتل فيها عدد من الناس على هذا النحو .

ولكن لم تكن هناك صيحة مماثلة لصيحة الاحتجاج الحالية على بويباتونغ لان الذين قتلوا كانوا أعضاء في حزب الحرية إنكاشا ، ولان حزب الحرية إنكاشا لا يملك الموارد للدعاية للحادثة على النحو الواجب ، ولان هيئات مثل منظمة الوحدة الافريقية وهيئتكم لا تتيح لنا مطلقا الغرمة للدفاع عن أنفسنا . إننا لا نقول إننا نريد أن نشن حملة دعائية هنا ؛ إننا نريد أن نتكلم ، وأنا أفعل ذلك الآن ، كيما تستمعوا إلى جميع الاطراف وتقرروا بعد ذلك ما تريدونه . لقد كانت الدعاية التي أعقبت بويباتونغ صادرة عن الذين يمتلكون الموارد لتوليدها ، والذين لديهم الارتباطات الدولية التي نفتقدها .

واعتقد أن من الخطأ بالنسبة لجنوب افريقيا أن تتكلم مع المؤتمر الوطني الافريقي دون غيره عن كوديسا خارج نطاق كوديسا . فإذا شجعنا ذلك ، فإن كوديسا سيتضرر وقد يكون الضرر غير قابل للإصلاح . وإن الترويج لفكرة أن هذه المسائل الدستورية المتمثلة بمستقبل البلاد يمكن حلها على أساس ثنائي ، من جانب المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا وحدهما ، هو الذي سيومع الانشقاق القائم . وهذا بدوره يشعل لهيب العنف . ومع كل الاحترام ، لن تتمكن الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي بمفردهما على الإطلاق من حسم مشكلة العنف ولا حتى مشكلة المفاوضات .

إن جنوب افريقيا بلد متعدد الاجناس . وتعدد الاجناس في جنوب افريقيا يتطلب معالجة الامور بحرص . إننا نرحب بإرسال بعثة دولية لتقصي الحقائق قوية وفعالة تكلف بمهمة البحث عن أسباب العنف ورصد العنف الحالي بغية تقديم صورة أكثر موضوعية وغير متحيزة بدلا من توجيه الاتهامات والاتهامات المضادة الحالية التي تربك عملية المفاوضات في بلادنا .

ولا فائدة من مجيء رئيس المؤتمر الوطني الافريقي إلى هنا ليسرد ما يسمى بالقضايا ، لأن بعض أعضاء الهيئة ذات الملة هم أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي ، بما فيهم السيدة سيسولو ، ومثل هذه الاشياء ليست حيادية بأي حال من الأحوال . إن في جنوب افريقيا منظمات بأسماء تبدو بريئة ، مثل المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان

ومركز المراجع القانونية ، تعمل كلها كواجهة للمؤتمر الوطني الافريقي ومن ثم تصدر هذه التقارير . وعندما جاءت اللجنة الدولية لرجال القانون ، فإنها استقت جميع هذه المعلومات منها - كل هذه السموم عنا - ونشرتها في جميع أنحاء العالم .

وجنبا إلى جنب مع السبل المستخدمة لإنهاء الصراع والعنف كانت المفاوضات جارية لوضع دستور جديد لجنوب افريقيا . وعلى خلاف جميع التجارب السابقة في جنوب افريقيا ، لن يكفي لهذا الدستور أن يلبي تطلعات الاغلبية السوداء فحسب بل أيضا تطلعات الاقلية البيضاء التي لا يستهان بها .

وقد جرى التفاوض على أغلبية دساتير الاستقلال في افريقيا في مؤتمرات دستورية لجميع الأحزاب كان فيها توافق الآراء ، لا العملية الانتخابية ، الطريقة المستخدمة للتوصل إلى القرارات . وهكذا أصبحت الدساتير ملكا مشتركا لجميع الذين كانت لهم يد في المفاوضات . وإن تاريخ فترة الـ ٣٠ عاما الماضية في افريقيا يبين أن اعتماد الدساتير بتوافق الآراء لا يكفل بالضرورة استمراريتها . ومع ذلك ، كانت واعدة أكثر من الدساتير المنبثقة من صراع .

لقد كان في رأي حزب الحرية إنكاشا أن أي مؤتمر دستوري شامل يوحد جميع الاطراف التي تحظى بتأييد ثابت ، بالاشتراك مع الملوك التقليديين ، والحكام والزعماء علاوة على الحكومات ، كما حدث بالنسبة لجميع المستعمرات البريطانية السابقة ، سيكون أفضل محفل للتفاوض على دستور ديمقراطي لجنوب افريقيا .

لقد قطع مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا ، كما هو ممثل حاليا ، شوطا كبيرا نحو تحقيق النموذج الخاص بنا لجهاز تحضيري للدستور يشمل جميع الاطراف . وقد اعتقدنا أنه كان ناقصا بالطبع لأنه استبعد قبيلة زولو ، وهي أكبر قبيلة في جنوب افريقيا . فقبيلة زولو تعتبر نفسها مستهدفة ، لأنه في تموز/يوليه ١٩٩٠ نظم المؤتمر الوطني الافريقي ، والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، والجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا حملة امتناع عن العمل في جميع أرجاء البلاد كانت ترمي إلى الضغط على حكومة جنوب افريقيا لتفكيك كوازولو . إن كوازولو ليست من صنع الفصل العنصري ، فكما تعلمون كوازولو هي قبيلة ذات سيادة ، مملكة .

لدينا الآن ملك مثل ليسوتو وسوازيلند . في الحقيقة ، إن أبرزهم ، كما يسجل التاريخ ، هم وحدهم الذين منعوا من المشاركة .

ويمثل أبناء زاهوسا في ترانسكي حكومة من شعب زاهوسا . ويمثل أبناء زاهوسا في سيزكي حكومة من الزاهوسا في سيزكي . ويمثل أبناء فيندا في فيندا حكومة من أبناء الفيندا . ويمثل شعب بوبهوشاتسوانا حكومة بوبهوشاتسوانا . ولكن ليس هناك حكومة لغاية الآن لأكبر قبيلة فيهم ، قبيلة الزولو . إن السلام لا يمكن أن يستتب .

وقد قاطع كوديسا أيضا بعض اللاعبين الكبار مثل مؤتمر الوندويين الأفريقيين لآزانيا ومنظمة آزانيا الشعبية وحزب المحافظين . وقد حاولنا دوما أن نحثهم على المشاركة في كوديسا . وعلى الرغم من أوجه النقص ، قرر حزب الحرية إنكاشا المشاركة بشكل كامل ، مع التمسك بموقفه بشأن تشكيل كوديسا .

وكما نرى ، فإن المفاوضات في كوديسا ظلت مرتبكة بالمطالبة بأن يتخذ جهاز منع الدستور المكلف بصياغة الدستور قرارات بأغلبية الثلثين . وبعبارة أخرى ، ترى بعض الوفود أنه يمكن للدستور يعارضه ممثلو ثلث كامل من سكان جنوب افريقيا أن يحقق الاستقرار والسلم في البلاد . وعندما يؤخذ في الحسبان أن هذا يعني نحو ١٢ مليون نسمة من السكان البالغ عددهم ٣٧ مليون ، فسندرك أن هذا النهج يمثل مشاكل خطيرة لصانعي دستور ديمقراطي لجنوب افريقيا . وهذا لا صلة له ببويباتونغ .

ولا أريد أن أثقل على الممثلين بالتفاصيل الدقيقة للمفاوضات الدستورية في كوديسا . لقد ذكرت مثالا واحدا لأنه يؤيد الادعاء بأنهم يعملون بموجب إعلان هراري ، الذي أرسى الخطوات التي تتبع في منع الدستور في جنوب افريقيا . وبعبارة أخرى ، لدينا وفود في محادثات كوديسا تشعر بأنها ملزمة بشكل متطلب بقرارات اتخذت خارج البلاد . وهم يدعون أن هناك قاعدة عالمية بأن تعتمد الدساتير بأغلبية الثلثين في جميع أنحاء العالم . وهذا يبدو أنه يخلط بين الاعتماد الأملي للدستور وأحكام التعديل الواردة في دستور بلد ما . لقد كان التحديد المسبق لنظام الموازنة هو موضع الخلاف كله . لم يكن الخلاف حول بويباتونغ . ولا حول فيتو الاقلية البيضاء . هذا كذب .

ليس هناك بديل مقبول لجهاز تفاوضي مثل كوديسا . لقد أحرز الكثير في كوديسا ، بما في ذلك الترتيبات الانتقالية لضمان انتخابات حرة وعادلة ، وحكومة مؤقتة وجهاز لمنع الدستور ليضع الدستور النهائي لجنوب افريقيا .

إن جنوب افريقيا دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة . ولا أعلم كيف سيكون رد فعل جنوب افريقيا على القرارات المعروضة على هذه الهيئة . وكل ما يمكنني أن أقوله إن حكومة كوازولو من ناحية وحزب الحرية إنكاشا من الناحية الأخرى سيبحثان وسيتعاونان مع أي ممثل خاص مكلف بمهمة التحقيق المتعمق في الأسباب الأساسية والكامنة للعنف الذي أصبح الآن مستشرياً في بلادنا ، بغية تقديم توصيات لاتخاذ تدابير لوقف العنف . وليس لدينا أي اعتراض جاد على إنشاء جهاز رصد ، على أساس مستمر ، لمراقبة التطورات في جنوب افريقيا وتقديم توصيات .

ولكن لا بد لي أن أطلق كلمة تحذير . أيا كان شكل الوجود الدولي المتوخى فإنه سيفاقم الوضع إذا فهم أنه يرمي إلى تدعيم موقف طرف ما أو مجموعة من الأطراف في الصراع السياسي الداخلي . إن هناك بالفعل حرباً دعائية عنيفة وطويلة تشنها أطراف مختلفة في جنوب افريقيا .

وهذه الحرب الدعائية قد حشت الناس الى جانب أو آخر لا على أساس الحقائق ولا على أساس الدليل أو الواقع بل على أساس ما تصوره وسائط الاتصال . ومن الحيوي تماما أن يخرق أي تحقيق قشرة الدعاية التي تكونت بالفعل حول أحداث معينة في بلدنا وأن يحدد حقائق الحالة بطريقة موضوعية محايدة . ومن الواضح أن هذا من شأنه تعزيز مهمة الوساطة والمصالحة الرامية الى إنهاء الصراع وتعزيز عملية التفاوض .

كما أود أن أوضح أنه في ظل الظروف الراهنة لا يستدعي الأمر وجود قوات أمن أو قوات عسكرية من قبيل صيانة السلم . إننا نعارض هذا التدخل لا من حيث المبدأ فحسب بل أيضا لأن هذا من شأنه تضييع فرص إيجاد حل من صنع شعب جنوب افريقيا ذاته . وفي ضوء تاريخ بلدنا ، فإن أي حل يبدو مفروضا لن يكتب له النجاح .

لقد أحجمت عن تحويل مداوات هذه الهيئة الموقرة إلى مجال للدعاية يمسور الصراعات الداخلية في جنوب افريقيا . فبالنسبة لكل إدعاء باي واقعة مزعومة ، يمكن لحزب انكاشا من أجل الحرية أن يرد عليه بادعاء مضاد . واعتقد أن هذا من شأنه إجهاد التحقيق ومهمة الرصد اللذين طلب من مجلس الأمن والأمين العام القيام بهما .

ومع ذلك طلبت الى الرئيس أن يعمم على جميع الممثلين وشائق حتى تتضمن تحليلا للعنف في جنوب افريقيا ليعرض على المجتمع الدولي ، واتفاق السلم الوطني ، وبياننا مختصرا بأسباب توقف المفاوضات . ومن الواضح أن هذه الوثائق مكتوبة من منظور حزب انكاشا من أجل الحرية ومن منظور حكومة كوازولو . بيد أنها تشكل مادة أساسية يمكن أن تساعد في أي تحقيق دولي .

إن جنوب افريقيا تمر بفترة عسيرة في طريقها صوب نظام جديد ديمقراطي غير عنصري . ونحن نقوم بمهمة عظيمة نبيلة ترمي الى الاستعاضة عن نظام الفصل العنصري بمجتمع ديمقراطي غير عنصري . وهي تعتبر مهمة فريدة من نواح عديدة . إن المجتمعات التي نحاول أن نوحد بينها في مصير مشترك تنتمي الى العالم الاول والعالم الثالث . إننا نعتبر صورة مصغرة لواحدة من أكبر معضلات عصرنا ألا وهي تخطي الفجوة التاريخية والشفافية بين البيض والسود والغرب وافريقيا .

إن السيد مانديلا ، في أول اجتماع له في دوربان بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ اعترف أمام حشد كبير من الناس أنه يقدر الدور الذي لعبته أنا في تأمين إطلاق سراحه . لقد رفضت التفاوض مع النظام حتى يطلق سراحه ، وهذه حقيقة . ولقد ألقى السيد دي كليرك واحدا من أشهر خطابه في برلمان جنوب افريقيا بتاريخ ٢ تموز/يوليه . ولقد كنت الزعيم الوحيد بين أشخاص عديدين ساعدوه على الوصول الى هذه المرحلة والواقع أنه ذكر على وجه التحديد أنني ساعدته في الوصول الى مرحلة القضاء على الفصل العنصري .

أنا وحزبي ، حزب انكاشا من أجل الحرية ، نشعر بالتفاؤل بأن جنوب افريقيا سترتقي الى مستوى التحدي والى مستوى توقعاتنا . ولقد لعب المجتمع الدولي دورا رئيسيا في مكافحة الفصل العنصري ، وهذا أمر نقدره تماما . وبوصفي أن أقدم إسهاما بناء صوب تمكين شعب جنوب افريقيا من تحقيق مصيره وبناء مستقبل ديمقراطي مزدهر ، ليس لمصالح جنوب افريقيا وحدها بل لمصالح افريقيا بأسرها .

وأخيرا أود أن أضيف أنه اذا استمرت الجزاءات فإن العنف لن يتوقف في جنوب افريقيا . وقبل سفري مباشرة جاء وفد من الممثلين الناطقين بلغة الافريكانيز والناطقين باللغة الانكليزية لمقابلتي بعد أن قابلوا السيد دي كليرك . وكان من المقرر أن يقابلوا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد مانديلا ، في غضون بضعة أيام . لقد أخبروني بأنه لا توجد استثمارات جديدة محلية أو دولية ، وبأن الاقتصاد يمر بضائقات شديدة . ماذا نرى في كل هذا ؟ إن تحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا يخطط للقيام بأعمال مقاطعة ابتداء من الشهر القادم من آب/أغسطس الى كانون الاول/ديسمبر . وأعمال المقاطعة هذه دائما ما تتم عن طريق أعمال التخويف والعنف . وهم يخططون القيام ، في جملة أمور ، بتنظيم مقاطعة مستهلكين على الصعيد الوطني مع مطالبة محددة بدعم عملية الديمقراطية في ملم . وفي عمليات المقاطعة التي ينظمها المستهلكون ، أحيانا يتم إجبار السيدات المسنات على شرب زيت الطهي والمنظفات . وتجري مسيرات الى بيوت رجال الأمن المتورطين في أعمال

عنف ، وتجرى محاكمات جديدة للناس في مختلف المناطق ، كما تجرى حملات لاستعادة المواطنة لجميع الاشخاص الذين يقطنون الاوطان ، ويتم احتلال مكاتب بوفوئاتسوانا وسيسكاي وتجرى مسيرة حتى جمعية كوازولو التشريعية .

إذا لم يكن هذا كله وصفة للعنف وإراقة الدماء ، فلست أعرف ما هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد بوشيليزي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

دون التعدي على حق أي متكلم في الكلام باستفاضة عما يود أن يقوله ، أغدو ممثنا إذا توخى المتكلمون التالون الايجاز بقدر الإمكان .

المتكلم التالي هو السيد لوكاس م. مانغوبي ، الذي وجه إليه المجلس الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأعطى الكلمة للسيد مانغوبي الذي سيتكلم بصفته الشخصية . وهذا لا يستتبع بأي حال اعتراف المجلس أو أي من أعضاء المنظمة بالكيان الذي يدعي تمثيله . وأدعو السيد مانغوبي الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مانغوبي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكر أعضاء

المجلس ومنظمة الوحدة الافريقية على اتاحة الفرصة لنا للمساعدة في توسيع فهمكم للحالة القائمة في الجنوب الافريقي في الوقت الحاضر .

إن أحد أكبر رجال الدولة في الجنوب الافريقي ، وهو الجنرال جاني ممتس - الذي كان من الغريب أنه لعب دورا ليس بالقليل في إيجاد مفهوم عصبة الأمم وتأسيسها ، التي أصبحت فيما بعد الأمم المتحدة ، لا بد أنه يفترب في قبره اليوم .

بينما يمضي الناس في جنوب افريقيا بقتل أحدهم الآخر بالآلاف بوسائل على درجة من الوحشية يعف اللسان عن ذكرها ، يضطر المرء إلى التفكير في الكيفية التي كان سيتصرف بها مؤسسو الأمم المتحدة إزاء هذا الوضع .

وفي ظل خلفية العنف وأعمال القتل العمياء في جنوب افريقيا في الوقت الحالي ، ووقائع تاريخ ذلك البلد الحديث ، التي تعتبر وصمة إلى الابد نتيجة سياسات الفصل العنصري غير الإنسانية ، من حق المرء أن يشعر بالقلق العميق إزاء البلد ورحلته بشكل متهور واضح إلى التدبير الذاتي .

ومن غرائب التقادير المأساوية أنه طيلة أكثر من ٣٠٠ سنة ما فتئ أبناء جنوب افريقيا السود يناضلون من أجل الحرية واستعادة كرامتهم مع تضحية الكثيرين منهم بأرواحهم . والآن في الوقت الذي يبدو فيه أننا نقرب من تحقيق ذلك الحلم ، يحدث ما لا يمكن التفكير فيه والجميع يتعرضون دون داعٍ إلى الخطر .

إن جنوب افريقيا يمكن تشبيهها بعينة مصفرة من الحالة السائدة في أوروبا بعد الحربين العالميتين ، ومؤخرا بعد انهيار الشيوعية .

في أيام الحاجة تلك ، ظهر رجال ذو رؤيا لإقامة النظام بعد الفوضى والاستعادة الاعتزاز الوطني والكدح في ظل مناخ لم يكن يسوده سوى الحزن واللامبالاة .

إننا في بوفوشاتسوانا ما زلنا نشعر بالتفاؤل إزاء مستقبل منطقتنا ، وذلك لسبب بسيط هو أننا مثال حي على أن شعب منطقتنا لديه ما يلزمه لكي ينهض من رماد ما يكاد يشبه الغناء وينجح حيث ظن الآخرون أنه سيفشل .

إن شعبي ، شعب باتسوانا الناطق بلغة سيتسوانا ، ذاق الغدر والقهر والتجزئه وفقدان الهوية والكرامة وعدم إنسانية الفصل العنصري .

إن شعبي قد احتل ما يمكن أن يوصف عموما بالمنطقة الشمالية الغربية من جنوب افريقيا منذ بداية تاريخه وبالتأكيد قبل ظهور أول رجل أبيض بوقت طويل . وفي عام ١٨٧١ ، اعترف البريطانيون رسميا وقانونيا بسيادتنا بموجب قرار كيت السيئ الصيت الآن الصادر في ذلك العام .

وإن أجدادنا كانوا يشعرون بالقلق العميق من أنهم سيفقدون أرضهم وحريتهم وسيادتهم إذا استمر التوسع البريطاني والבוيري دون كبح . وكانوا يعتقدون أن قرار كيت هو الإجابة على مخاوفهم وقد قبلوا مشروعيته بحسن نية . وعلى كل كانت تدعّمه سطوة الامبراطورية البريطانية والملكية البريطانية .

ولكن خلال شهور من إصدار الحكم ، أنكره البريطانيون ، ولم يكن يستحق الورق الذي كتب عليه . وتحققت أسوأ مخاوفنا . وتم ضم أرضنا المعروفة بأرض بيكووانالاند إلى مستعمرة الكيب في ١٨٩٥ ، بينما أصبحت بقية أرض أجدادنا ، بضربة قلم فسي وايت هول ، ما سمي بدولة بوتسوانا المستقلة .

ولقد جرى توثيق جميع ما حصل بعد ذلك توثيقا جيدا . فأهل بوتسوانا التي كانت بتشوانالاند البريطانية - واليوم ، بلادنا بوفوشاتسوانا - حرّمهم البريطانيون والبيوير من أرضهم وحقوقهم على نحو منهجي . ولقد تناثر شعبنا وذهب أيدي سبأ فسي أرجاء شبه القارة . وبدأت ثقافتنا ولغتنا ونسيج وجودنا نفسه بومفنا شعب في التبدد وضاع في أرجاء لوحة هجينة - وهذا الوضع تفاقم بفعل آثام الفصل العنصري .

إلا أنه عبر هذا كله بقيت في أرواحنا شعلة تومض بالقومية ، هذه الشعلة التي لا يمكن أن يطفئها أي عسف أو ظلم للإنساني . ولقد كان إذكاء هذا اللهب ، والإبقاء على هذا الضوء دعامة وجودنا ، التي لا يمكن لأي فلسفة من صنع الإنسان أن تهزها . وكان هذا إيماننا الذي لا يتزعزع بالله القدير : بأنه في حكمته اللامتناهية سيتدخل في نهاية المطاف في تقرير مصيرنا .

لقد حدث هذا ، كما نعتقد في ١٩٧٧ ، عندما نلنا أخيرا استقلالنا من جنوب أفريقيا وبدأنا المهمة الجبارة المتمثلة في إعادة بناء أمتنا من لاشيء البتة . ومنذ ذلك الحين أذهلنا منتقدينا بالنجاح الذي حققناه ، وسنواصل ذلك البناء .

لقد أكدنا في ١٩٧٧ ، ونؤكد اليوم ، على أننا لسنا ، كما يخلو لمنتقدينا في الداخل وكما يخلو للعالم أن يعتقد ، ابن الفصل العنصري . أود أن أؤكد على أننا لسنا صنيعه الفصل العنصري . لقد استخدمنا سياسة الفصل العنصري لكي نستعيد ما كان حقا حقيقا بنا ولنا ، والذي انتزع منا ظلما .

ففي السنوات الـ ١٤ الماضية ، ومن خلال انتهاج سياسة قوية للمشاريع التجارية الحرة والسياسات الاقتصادية المستنيرة والحد من تدخل الحكومة ، أصبحنا المنارة الوحيدة في قارة أفريقيا التي لولا ذلك لكانت مظلمة . إن السجلات تشهد على النجاحات

التي حققناها ، وجميع ما حققناه جرى دون أن يكون لنا حرية الوصول إلى المصادر الدولية المعتادة لتمويل التنمية ، ودون أية مساعدات إنسانية بتاتا .

وقد تتوج ذلك بأن أصبحنا ملاذا آمنا للغارين بأعداد كبيرة من الجنوب افريقيين على أساس يومي وذلك بغية تجنب العنف وعدم استقرار الظروف في بلادهم . إن بؤس هؤلاء الناس البائسين يصل إلى درجة يصعب وصفها ، ونحن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدتهم .

إن هناك عوامل عدة أسهمت في تدوين قصة النجاح التي حققتها بوفوشاتسوانا ، ليس أقلها الاستقرار الذي تمتعنا به على الصعيدين السياسي والصناعي منذ قرابة ١٤ عاما فعادة الاستقلال .

ومع ذلك ، فأمامي مهمة لا أحسد عليها في إبلاغ المجلس اليوم بأن غيوما رعدية سوداء من العنف وعدم الاستقرار تغطي سماء جارتنا جنوب افريقيا اليوم ، قد بدأت لا محالة تقريبا في حجب ضوء شمس الاستقرار والتقدم الذي اعتادت عليه بوفوشاتسوانا . وفي حين أن بوفوشاتسوانا قد سلمت لحد الآن وعلى نحو كبير من العنف الذي يجتاح جنوب افريقيا ، فإننا نعلم أن خططا للقيام بأعمال جماعية وإضرابات ومقاطعات تمر بمراحل متقدمة .

وليس في نيتي اليوم الدخول في ممارسة غير مجدية في توجيه أصابع الاتهام واللوم إلى الحالة الراهنة ، غير أن هناك بعض الحقائق التي ينبغي تسجيلها فيما يتعلق ببوفوشاتسوانا .

من المسائل الثابتة التي تدعو للأسف في بلادنا أن المؤتمر الوطني الافريقي يتبع سياسة رسمية تهدف إلى زعزعة الاستقرار في بوفوشاتسوانا وذلك بغية تهيئة المناخ لشل قدرة الحكم فيها من أجل تنصيب إدارة تتفق وميوله . ولقد تم التأكيد على هذا رسميا في مؤتمر السياسة الوطنية الذي عقده المؤتمر الوطني الافريقي في أيار/مايو من هذا العام .

وإنني لا أتخَرَّصُ أو أتكهن عندما أتكلم هنا . إنها حقيقة . لقد لَوَّحَ القادة البارزون في المؤتمر الوطني الافريقي بهذه الخطط علانية وفي مناسبات عديدة ، كان آخرها الهجوم البشع الذي شنّه زعيم المؤتمر الوطني الافريقي الذي وعد باستخدام أسلوب الحرق الشنيع في الاغتيال السياسي لكي يضمن إزالة حزبي من الحكومة .

لقد كان عماد فلسفتنا ، وسيبقى ، قائما على الاعتقاد بأن مشاكل منطقتنا لا يمكن أن تُحل في أي مكان غير طاولة المفاوضات . إننا أمة لا تؤمن بالعنف على مدار تاريخها وكل ما حققناه حتى اليوم كان من خلال الخطاب المتحضر والمفاوضات .

في شهر شباط/فبراير من هذا العام ، سافر السيد مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الافريقي إلى عاصمتنا ، مباباشو ، لإجراء محادثات مع حكومتي ومعني حول الوضع الراهن . وخلال اجتماعنا المطول ، شكرني السيد مانديلا على إصراري المتكرر خلال السنوات التي قضاها في السجن على إطلاق سراحه ورفع الحظر عن منظمته في جنوب افريقيا . واعترف أيضا بحقيقة أن المؤتمر الوطني الافريقي لم يُحظر أو يُقيد في بوفوشاتسوانا .

وعندما وجه السيد مانديلا بالأدلة خلال هذا الاجتماع معه ، قدم ضمانته الشخصية بأن المؤتمر الوطني الافريقي سيتوقف فورا عن متابعة برنامجه في زعزعة استقرار بوفوشاتسوانا .

إنني أعاني من خيبة أمل إذ أجد لزاما علي القول بأنه ولأسباب باتت معروفة جيدا للمؤتمر الوطني الافريقي لم يلتزم بهذا التعهد .

ومن جانبنا لقد أعلننا مرارا وتكرارا بأن المؤتمر الوطني الافريقي ليس محظورا ، ولم يكن محظورا في بوفوشاتسوانا . وبشرط أن يلغي المؤتمر الوطني الافريقي بالمطلب البسيط والمقبول عالميا بأن يُسجل باعتباره حزبا سياسيا وبأن يصبح بالتالي مسؤولا عن أقواله وأعماله ، سيتمتع بالحق الديمقراطي في العمل في بوفوشاتسوانا دون أية عقبات .

إن المعلومات المتوفرة لدينا التي لا يمكن دحضها ، منحوبة بالاقوال والافعال التي صدرت مؤخرا عن المؤتمر الوطني الافريقي وحلفائه ومنظمات خط المواجهة ، تشير ، إن هي أشارت إلى أي شيء ، إلى أن حملة زعزعة الاستقرار التي يتزعمها ضد بوفوشاتسوانا قد جرى تمهيدها . إننا نمتلك الأدلة على أن المؤتمر الوطني الافريقي يتابع جدول أعمال مزدوجا ، يتضمن التفاوض من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، العمل على زعزعة الاستقرار الشامل في المؤسسات والأفراد ممن لا يتفق معهم .

إنه لما يؤسف له أن منظمة كانت مسؤولة عن صياغة إعلان كوديسا للنوايا واتفاق السلام ، وموقعة على هاتين الوثيقتين ، تستمر في حملة زعزعة الاستقرار عن طريق العمل الجماهيري والتخويف والإضرابات والمؤامرات السرية . وفي ذلك الجزء من عالمنا ، إن هذه التصرفات تؤدي حتما إلى المواجهة والعنف وإحراق الممتلكات وخسائر فادحة في الأرواح .

وإذ نضع هذا في الاعتبار ، من الجدير أن نلاحظ أن كثيرين منا يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن قرار المؤتمر الوطني الإفريقي بالانسحاب من المؤتمر المعني بجنوب إفريقيا المستقلة وبدء برنامجه الجماهيري اتخذ قبل أن يمقد المؤتمر الثاني المعني بجنوب إفريقيا المستقلة . ولكن لنذكر أننا جزء لا يتجزأ من المؤتمر بما في ذلك لجنته الإدارية .

كان من غير المفهوم بالنسبة لنا أنه رغم كون لجنة الإدارة التابعة للمؤتمر اجتمعت بضع مرات بعد توقف المؤتمر ، فإن المؤتمر الوطني الإفريقي لم يشر أو يتابع المسائل التي يبدأ الآن عمله الجماهيري بشأنها . وكانت هذه المسائل على أية حال مدرجة على جدول أعمال كل من الاجتماعين التاليين ، إلا أن وفد المؤتمر الوطني الإفريقي تجاهلها .

إن الاستخدام غير المسؤول لمشاعر الجماهير ، على نحو ما نرى في الوقت الحاضر ، يعطل تقدمنا صوب الديمقراطية الحقيقية ، ويسرع انقمارنا في حكم استبدادي وفي يأس .

إن بوفوشا تسوانا ، من جانبها ، أسهمت - وهي على استعداد لمواصلة اسهامها - في حل المشاكل الخطيرة التي تواجه منطقتنا . لقد دُعينا للمشاركة في مداولات المؤتمر المعني بجنوب إفريقيا الديمقراطية ، فعلنا ذلك راغبين . وكنا - ولانزال - مقتنعين بأنه يمكننا أن نقدم اسهاماً كبيراً . وبوفوشا تسوانا لديها الكثير الذي يمكنها أن تتقاسمه نتيجة خبرتها التي اكتسبتها بمشقة والتي أسفرت عن النجاحات العديدة التي يمكننا أن نعزز بها الآن .

إننا نعرض بتواضع وبإخلاص ، أنه إذا كان المجلس يرغب في أن يرى ما هو المستقبل المثالي تقريبا الذي يمكن أن تكون عليه جنوب إفريقيا سواء فيما يتعلق بالتنمية أو الوثام بين العناصر ، فإنه ينبغي له أن يزور ويرى بوفوشا تسوانا اليوم . إنني بتواضع وإخلاص أدعو المجلس للقيام بهذا ، تماماً كما إننا قدمنا دعوة إلى منظمة الوحدة الإفريقية .

طيلة سنوات عديدة نحن مقتنعون بأن الحل الصحيح الوحيد لمشاكل منطقتنا هو اعتماد نظام كونفيدرالي ، مع أوثق الروابط الاقتصادية الممكنة بين العناصر المكونة ذات السيادة في ذلك النظام .

إلا أنه - بمصر النظر عما يظهر في نهاية عملية التفاوض ، سيكون الاعتبار الهام بالنسبة لنا دائما أن تكون توصياتنا قائمة على ما نرى أنه يحقق أفضل المصالح لشعوبنا . وعندئذ ، نطلب إلى شعبنا نفسه أن يتخذ القرار النهائي .

أخيرا ، أريد أن أقترح اليوم أن يضع جميع زعماء الجنوب الأفريقي جانباً المصالح الذاتية وسياسات القوة ، وأن نواجه مسؤوليتنا لنهني الغرض والبؤس عن طريق المفاوضات . وإنني أناشد مجلس الأمن والأمم المتحدة في مجموعها أن تستخدم نفوذها الكبير لتعزيز هذا الاقتراح . إن هذا هو الطريق الصحيح العادل إلى الأمام ، إنه طريق إلى التقدم ، إنه الطريق الوحيد إلى التقدم . والبديل من ذلك مروع إلى حد عدم امكانية تموره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو العميد

أوبا جكوزو ، الذي وجه إليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأعطى الكلمة للعميد أوبا جكوزو الذي سيتكلم بمفئة الشخصية . وهذا لا يعني بآية حال اعتراف المجلس أو أي من أعضائه بالمنظمة أو الكيان الذي يدعى تمثيله له . وأدعو العميد جكوزو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد جكوزو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أشكر المجلس

شكرا جزيلا وأقدم تقدير بلادي للدعوة التي وجهت للاستماع إلي في المجلس . ونحن نقدر ، سيدي الرئيس ، أنكم بحكميتكم وبقيادتكم للمجلس ، رأيتم من الملائم ومن الضروري أن يستمع إلى بعض الأطراف الأخرى التي تمثل واقعا في جنوب افريقيا بمصر النظر عن اعتراف المجلس بها . فشكرا سيدي الرئيس .

إن الحقيقة بشأن جنوب افريقيا يجب أن تطرح . وعدم تفهم الحقائق يمكن أن يؤدي وسيؤدي الى كارثة للقارة الافريقية كلها .

السيد الرئيس ، سيداتي وسادتي ، إنني هنا اليوم لاختبركم بالحقيقة . وأي كلمة تنحرف عن الحقيقة تمثل ظلما لشعبي في ذلك الجزء من العالم .
إنني أعني وعيا خاصا كلمات السيناتور برادلي في مؤتمر الحزب الديمقراطي هنا في نيويورك في أوائل هذا الاسبوع ، حيث قال :

"في وقت آخر من تاريخنا ، كتب مارتن لوتر كينغ جونيور من زنزانة سجنه سيكون علينا أن نتوب في هذا الجيل ليس فقط عن الكلمات والاعمال السيئة التي قام بها إناس أشرار ، ولكن أيضا عن صمت أناس طيبين" .
وإننا لا نريد أن نتوب عن صمت باق .

الحقيقة أن العنف السياسي والتخويف البشع يحيقان بجنوب افريقيا ليلًا ونهارا .

ومن الأهمية أن نعرف بعض الحقائق التاريخية . أولا خلال الخمسينيات كان المؤتمر الوطني الافريقي حركة تحرر حقيقية - وأكرر "حقيقية" . فقد كافح ضد القوانين والقواعد والاجراءات القمعية للفصل العنصري .

إن الفصل العنصري يصل الى نهايته ، وقد أصبح تاريخا . هذا لا يمكن إنكاره ، حتى من أشد أعداء النظام ، مثلنا أيضا ، مثل أبناء جنوب افريقيا السود .

إلا أن المؤتمر الوطني الافريقي لا يزال يكافح ويمارس سياسات ١٩٥٠ ، وسياسات الشار ، التي تعني العنف والتخويف وزعزعة الحياة اليومية للشعب ، بما لذلك من آثار سلبية على اقتصاد البلاد . ولا يمكننا أبدا أن نأمل في المساهمة بشكل ايجابي في مستقبل متحرر ونحن نرفض ترك ماضي العبودية . يجب أن نكون متحررين في عقولنا أولا .

إن الذين ألزموا أنفسهم بإحداث التغيير في جنوب افريقيا لم يدركوا بعد ، إما بشكل متعمد أو بتأشير من دعاية المؤتمر الوطني الافريقي ، أنهم متحررون فعلا .

إن الأحزاب والمنظمات السياسية التي كانت محظورة حرة الآن في أن تعمل حسبما تشاء تقريباً .

وبسبب هذا السلوك غير العملي ، ورفض قبول الحالة الراهنة ، التي تعد لصالحهم ، يعاني ثلاثون مليوناً من البشر دون مسوغ ، وسياسات ومطالب المؤتمر الوطني الأفريقي تؤيدها دول وحكومات خارج حدود جنوب أفريقيا . لماذا ؟

ليس من الصحيح أن الحزب الوطني ، تحت رئاسة دي كليرك ، يمثل جميع البيض . ومن السخف ، ومن غير المسؤول ، القول - بل حتى من الأسوأ الاعتقاد - بأن المؤتمر الوطني الأفريقي وحده يمثل التطلعات السياسية للسود في جنوب أفريقيا .

إن الإعلام الانتقائي المستمر وآلية دعائية لا ترحم أقنعا حتى حكومات مسؤولة بأن المؤتمر الوطني الأفريقي يمثل جميع أفراد الشعب الأسود في جنوب أفريقيا . وهذا غير صحيح تماماً .

طوال السنين ، انتشرت جماعات سياسية عديدة في جنوب أفريقيا . هذه حقيقة . ١٩ جماعة ممثلة في مفاوضات المؤتمر المعني بجنوب أفريقيا الديمقراطية التي لقيت إعلاماً عالمياً النطاق . هذه حقيقة . وهناك مجموعات أخرى عديدة غير مشاركة في هذه المفاوضات ، ومع هذا ، فالحقيقة أن هذه المجموعات غير الممثلة في المؤتمر تمثل أناساً ، وهذا هو كل ما تُعنى به الأمم المتحدة - شعب وحقه في الحياة في سلام على كوكب الأرض .

ومع ذلك لدى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا شعور زائف بالتفوق الذي يفترض سلفا حق التفاوض باسم كل الآخرين . وهو ينسى أنه ، بموجب اعلان النوايا الموقع في كوديسا ، مشارك بالتساوي في العملية الدستورية لا أكثر . وليس لديه ما يبرر أي اعتقاد آخر .

ويروج المؤتمر الوطني الافريقي تمورا بأنه سيكون حكومة المستقبل . وينطوي هذا على الوقاحة . وعندما لا يتحقق ما رتب المؤتمر الوطني الافريقي يلجأ الى العنف بغية حفظ ماء الوجه أمام مؤيديه الدوليين الذين خدعهم فلم تعد أنشطته ومواقفه أنشطة ومواقف حركة تحريرية تقدمية وإنما أنشطة ومواقف حركة قمعية عازمة على الاستيلاء على السلطة بالاساليب الثورية . وهه الوحيد هو نقل السلطة من البيض الى السود ، الامر الذي لم يعد فكرة واقعية . إنه يصبح عنصريا .

إن في جنوب افريقيا ١٠ أوطان . وسواء اعترف بها دوليا أم لا فهذا أمر ليس له صلة بالموضوع . إنها موجودة . ويعيش الملايين من البشر داخل حدودها .

وتتمتع ستة من هذه الاوطان بالحكم الذاتي . ومرة أخرى ، إذا لم يصدق هذا البعض أو الجميع فهو إنكار لحقائق ملموسة . وتتمتع أربع من هذه الدول بالاستقلال السياسي والحكم الذاتي ، مثل بلادي سيسكاي . وهي تنتظر اليوم الذي تتمكن فيه أن تشغل مكانها إلى جانب جنوب افريقيا الجديدة التي تبرز بالم .

لماذا ينكرها المجتمع الدولي وحكوماته التي يجب - وينبغي - أن تعترف ما الذي يحصل في الجزء الجنوبي لافريقيا . ويؤسفني أن أقول إنه من الأسهل سياسيا عدم الاعتراف بالحقائق وإنكار الواقع . لماذا نقوض وجودها ونسب المزيد من البؤس ؟ ولاي هدف ؟ ولاية غاية شريرة ؟ وللأسف ، هذا هو الاستنتاج الوحيد الذي نستطيع أن نتوصل اليه ، إنها فكرة شريرة للاستيلاء على السلطة والجشع .

ولا يمكن التمني باختفاء قادة هذه الدول المستقلة . فمن الحقيقي أن المؤتمر الوطني الافريقي يريد القضاء على هؤلاء القادة الذين لا يؤيدونه - وقد جرت محاولات للقضاء عليهم . هذه هي الحقيقة .

إن الفصل العنصري القديم جثة ميتة يتعين دفنها . ولكن يظهر الآن شكل أكبر وأكثر شؤماً للفصل العنصري . ويقوم بذلك المؤتمر الوطني الإفريقي وحلفاؤه . وفيه من الخبث ما يتجاوز الوصف .

إن شعب بلادي لا يقبل إحلال عنصرية السود محل عنصرية البيض - الفصل العنصري الاسود محل الفصل العنصري الابيض . لقد انتهت أسطورة المناورات السياسية بين السود والبيض . وما يهم شعبي الآن هو مسألة القيم والمعايير المشتركة ، لا مسألة اللون أو الفصل .

إن الموت برصاصة أرحم من التعذيب الفكري والجسدي الذي تسببه القلادة التي تطوق الرقبة . فالخوف يلاحق الناس في جزء العالم الذي أعيش فيه اليوم ، وخصوصاً في البلدات حيث تنذر أسباب الراحة ، ويدفع الخوف الكثير من الناس الى القتل لأنه يتعين عليهم أن يشاروا لانفسهم أو يحموا انفسهم . هذا هو واقع جنوب افريقيا وبلادي اليوم .

إن العنف ليس حدثاً عارضاً . ينظمه بعدة طرق الذين لن يعترفوا بواقع التغيير .

وعندما يتدخل رجال الشرطة لوقف هذا العنف ، تنزل عليهم اللعنة ، ويلاحقون بالدعاية والتغطية الاعلامية العالمية النطاق ، ويخرج هؤلاء الناس من بلداتهم . وفور خروجهم من البلدات يبدأ العنف ويقال للعالم مرة أخرى إن حكومة جنوب افريقيا ، أو حكومة سيسكاي ، أو أية حكومة أخرى لهذه الدول ، ترفض وقف ، أو لا تريد وقف ، العنف . هذه هي الحقيقة .

إن المؤتمر الوطني الإفريقي يود فرض ايديولوجيات أجنبية بالية وغير ناجحة على شعب مسالم ومتدين وتقليدي . هل هذه ديمقراطية ؟ ألا يمثل هذا انتهاكاً لحقوق الانسان لهذا الشعب ؟ إن هذا المؤتمر يشجع العنف الجماعي ، الذي يعتقد أنه سيحقق التغيير . وهذا التغيير جار بالفعل . وحقيقة الامر هي أن أنشطته تؤثر بشكل سلبي على عملية التغيير . وهي تشجع البغيضة والخوف ومقاومة السلطة .

إن من يخالف أو يعارض المؤتمر الوطني الافريقي بأية طريقة يصبح هدفا للعنف . ولكن هناك معارضة متزايدة لكل ذلك وردود فعل عليه . إن العنف يواجهه بالعنف ، لأن الانسان مهما كان مسالما سيحمي أحياءه وممتلكاته بكل ما يملك .

إن حلقة الاحداث المفزعة مستمرة ليلا ونهارا . والمؤتمر الوطني الافريقي لا يريد التفاوض . فمواصلة التفاوض من شأنها أن تعني أنه سيتعين على المؤتمر الوطني الافريقي اقتسام السلطة ، وكل ما يتعلق بها ، مع الاحزاب والمنظمات الاخرى . إن المؤتمر الوطني الافريقي يريد كل شيء : السلطة المطلقة . لقد وقعت حربان عالميتان لمنع حدوث ذلك . لماذا يجب أن تكون جنوب افريقيا استثناء ؟

ويدعي المؤتمر الوطني الافريقي أنه يمثل الاغلبية من أبناء جنوب افريقيا . إنها كذبة مفضوحة . فمن حيث العدد ، لا يمثلون إلا جزءا من مجموع السكان من السود والبيض والهنود والملونين والاعراق الآسيوية الاخرى داخل حدود جنوب افريقيا .

إن رفض الاعتراف بحدوث تغييرات جذرية وبعبدة المدى في جنوب افريقيا - ولا تزال تغييرات أخرى جارية - هو بذاته سبب رئيسي لاستمرار العنف والشغب . والعالم يشاهد ذلك ، ولأسباب لا يمكن تفسيرها ، يؤيد حزب أقلية ، لا بل منظمة لم تعلن بعد أنها حزب سياسي ، إقامة حكم الاغلبية المزعوم . إنه لا يمثل غالبية شعب جنوب افريقيا ، مهما كرر قول ذلك .

إننا أمة لها ثقافات ولغات مختلفة في بلد تعرض للدم جُورا في الوقت الذي تبذل فيه جهود جبارة لتصحيح الماضي . وبالطبع ، هدم الفصل العنصري حياتنا جميعا . ولكن علينا أن نتيح له فرصة التغيير . علينا أن نشق بالبيض في جنوب افريقيا ليتغيروا . ومع ذلك إن التحامل يزيده ويبقيه ضد جنوب افريقيا أحد اللاعبين الاقلية فيها - فيما يتعلق بالتمثيل - وهو المؤتمر الوطني الافريقي .

وقد أصبح من الواضح بالتأكيد الآن ما هي لعبتهم وما يريد المؤتمر الوطني الافريقي تحقيقه من خلال العنف داخل جنوب افريقيا والحملة الدعائية على النطاق العالمي .

ونقاد بازدياد إلى الاعتقاد بأن الأمر ليس ما هي جنوب افريقيا الآن وما كانت عليه ، أو ماذا فعلت جنوب افريقيا أو لم تفعله ، وإنما ما تملكه جنوب افريقيا وما تريده الدول والحكومات التي تؤيد ادعاءات المؤتمر الوطني الافريقي - وتريد السيطرة المطلقة عليه . وأي شيء آخر يمكننا أن نصدقه عندما نرى مدى تبجيل المؤتمر الوطني الافريقي بما لا يتناسب مع تمثيله في جنوب افريقيا ، حيث يعارضهم الملايين - نعم ملايين عديدة - ولكنهم لا يتجرأون على قول ذلك بسبب الانتقام والتخويف ، وكيف تزوده الشعوب والحكومات من خارج جنوب افريقيا بوسائل تنفيذ هذا الانتقام والتخويف .

ومن أجل أن يحقق المؤتمر الوطني الافريقي وحلفاؤه أهدافهم ، فإنهم أقسموا أن يجعلوا جنوب افريقيا وسيكاي وبوفوشاتسوانا غير قابلة للحكم . هل هذه ديمقراطية ؟ إن العالم يُصر على العملية الديمقراطية صوب إقامة جنوب افريقيا جديدة ، ومع ذلك يوجد في مراكز المسؤولية من يواصلون تأييد المؤتمر الوطني الافريقي الذي يستخدم أساليب غير ديمقراطية لتحقيق أهدافه . ومرة أخرى نقول ، لماذا ؟

إننا لا نعمل بأمر حكومة جنوب افريقيا أو أية حكومة أو منظمة أخرى في هذا الشأن . إننا نطالب بالاستماع إلينا ، لأن شعبنا يعاني ولا يزال يعاني منذ أمد طويل ، لأننا جميعا افريقيون جنوبيون حقا ، ولدنا وترعرعنا هناك . وسيزداد الوضع سوءا ما لم يتم وقف أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي وإرغامه على التفاوض .

ومهما اتسع الخيال لا يمكن للمؤتمر الوطني الافريقي أن يحقق أهدافه إلى أن يصبح الحكومة من خلال المفاوضات والعمليات الديمقراطية دون استخدام التخويف . فلا يزال المؤتمر الوطني الافريقي يتمسك بايديولوجيات بالية . إنه يؤيد ويدعم مجموعات ومنظمات اهابية في كثير من أجزاء العالم . وقد اعترف بذلك علانية في عدد من المناسبات . إن المؤتمر الوطني الافريقي يؤمن بالقضاء على منافسيه السياسيين ، ولا سيما القادة .

إنني أتكلم من منطلق تجربة حزينة لأنني كنت ضحية هذه المناورات . إن المؤتمر الوطني الافريقي لا يطبق المعارضة . لقد أعلن أن وجود حركة سياسية في

منطقتي - التي تعتنق وجهة نظر مخالفة - يمثل استفزازا في حد ذاته وينبغي القضاء عليه . وقد تبع هذا القول ما لا يقل عن ١٤٨ هجوما عنيفا . لقد تعرّض الناس للقتل والاذى والتشويه والإصابة بجراح ، ودمرت ممتلكاتهم بالقنابل البترولية والحرائق والمصادرة ، وجرحت كرامتهم بالمضايقات والمسبات .

وفي بلادي يقوم المؤتمر الوطني الافريقي بتجنيد الشبان لتدريبهم في الخارج وإعادتهم للاستيلاء على الحكم وتحدي السلطات القائمة . ويواصل المؤتمر الوطني الافريقي تكديس الاسلحة في اجزاء مختلفة في جنوب افريقيا . لماذا ؟ بالتأكيد أصبح الجواب واضحا . إنه يريد السلطة عن طريق المدفع . والقول إنه يحارب الفصل العنصري لم يعد ذا صلة . إنه يحارب أي شخص يعارضه .

الحقيقة هي أن قوات الأمن في جنوب افريقيا مدربة ومجهزة تماما للتمسدي لأي جريمة أو إخماد أي حركة تمرد أو ارهاب أو أي عصيان مدني أو انتفاضة . ولهذا السبب جرت على نفسها غضب المؤتمر الوطني الافريقي . ولهذا السبب أيضا فإن قوة صنع السلم لن تكون ناجحة . ومن الحتمي أن تخدم مصالح المؤتمر الوطني الافريقي . وبأي حال من الاحوال فإن المؤتمر الوطني الافريقي لن يقبل بأي قوة لمنع السلم أو باية قوة أخرى - أو باية منظمة أخرى - في جنوب افريقيا ما لم تمثل لمطالبه . إن القوى الثورية في جنوب افريقيا تجعل من الصعب من الناحية العملية وستجعل من الصعب بالنسبة لاية قوة مهنية أن تنفذ مهامها على نحو فعال بسبب موقفها وأنشطتها الارهابية . وهذه تجعل من الصعب على الجماهير أن تتعامل بحرية مع أجهزة الأمن أو إنفاذ القانون لمكافحة العنف .

إن الوحدات المسلحة للمؤتمر الوطني الافريقي تنكرت في صورة قوات للأمن في عدد من المناسبات وارتكبت جرائم من العنف الكريه لكي تجرم بذلك قوى الأمن والنظام . ومما يدعو إلى الإحباط ومن المحزن أن نرى أن وسائط الإعلام العالمية شيعت هذه الاخبار وجعلت العالم يعتقد أن قوى الأمن التابعة لجنوب افريقيا هي التي ارتكبت هذه الاعمال الجبانه . وبالطبع تبين تورط البعض ولكن ليس الكل كما زعم .

ودعوني أقول إنه ليس هناك من شخص في بلدي فقد حياته أو دمرت ممتلكاته نتيجة أعمال رجال الأمن أو الشرطة - وقد مات الكثيرون من الناس في بلدي . إن كل الوفيات والاصابات والخسائر في الممتلكات تسبب فيها المؤتمر الوطني الافريقي وأتباعه .

إن كوديسا لم تفشل . لقد خربها المؤتمر الوطني الافريقي بتوجيه من الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا .

لقد كان ينبغي أن تكون تلك فرصة لنا جميعا لحل خلافاتنا بكرامة وتصميم . لقد حولت هذه العملية إلى ممارسة عقيمة من جانب أشخاص عدوانيين متصليين رفضوا التفاوض عندما أدركوا أنه ليس بإمكانهم فرض أوامرهم على كوديسا . تلك هي حقيقة الامر .

إن استراتيجيات المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا قد أدت إلى وجود ٤٠ في المائة من السكان - أي ستة ملايين شخص - بلا عمل ، وإلى فقدان ٥٠ ٠٠٠ وظيفة في الشهور الستة الاولى من هذا العام في أربعة قطاعات فقط من قطاعات التوظيف ، وإلى زيادة أعمال السرقة المسلحة بنسبة ٢٠ في المائة في أربعة أشهر وزيادة أعمال اختطاف الطائرات بنسبة تزيد على ٥٤ في المائة في الأشهر الأربعة الاولى من هذا العام .

لقد أعلن المؤتمر الوطني الافريقي على الملأ معارضته الاستثمار في جنوب افريقيا من جانب دول وشركات أجنبية . إن المؤتمر لا يريد جنوب افريقيا مزدهرة لأنه في ظل هذه الحالة سرعان ما يفقد تأييد الشعب ويجد من الصعب عليه تحرير الناس على القيام بأعمال العنف . إن المؤتمر الوطني الافريقي يدعو الآن إلى عمل جماهيري وهذا يعني مواجهة مع قوات إنفاذ القانون والنظام . إن المؤتمر يرحب بالمعارك التي تسفر عن أعمال الموت والاصابات التي تحتل مرة أخرى الصفحات الاولى من صحف العالم وتصدر بشأنها التعليقات في الإذاعة والتلفزيون .

وأؤكد لأعضاء المجلس أن رغبة جميع أبناء جنوب افريقيا هي أنه ينبغي ، لدى القيام بأي استطلاع رأي ، استشارة جميع القادة بمن فيهم قادة الولايات المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي في جنوب افريقيا الذين وصموا ، لأغراض دعائية ، بأنهم إمعات وأذناب لحكومة جنوب افريقيا .

والمهم في جنوب افريقيا هو أن الشعب ينبغي له الآن أن يكف عن التعلق بالشعارات والايديولوجيات الفارغة ويواجه الحقائق في جنوب افريقيا - مجتمع متعدد الأعراق وينبغي النظر إليه على هذا الاساس ، وإقامة اتحاد أو نظام اتحادي للحكم ، وإشراك جميع الاقليات وتأمين وجود وسائط الاشراف على سير الاعمال الإدارية للاحتراز من سوء استعمال السلطة ، وتنمية اقتصاد قوي يقوم على مبادئ السوق الحر بدلا من الاشتراكية والكلام عن التأميم ، وهناك حاجة لأن يقوم جميع القادة باحترام بعضهم بعضا ، وبأن يستمع كل منهم إلى وجهات نظر الآخرين ، والقبول بأنه لا يمح لأي حزب أن يطمع أبدا في السيطرة على جميع الأحزاب الأخرى . هذه هي الحقائق في بلدي .

وأرجو من جميع القادة الموجودين هنا اليوم أن يملّوا لله العليّ القدير كي يهديهم في قراراتهم . ندعو الله أن ينقذ جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر اللواء جكوزو على

العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو السيد ج. ن. ريندي الذي وجه إليه المجلس الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ريندي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ، أود أن

أعبر عن إمتنانني الخالص وشكري للشرف والامتياز الذي أسبغ عليّ ، بوصفي قائد حزب التضامن في جنوب افريقيا ، لمخاطبة هذه الهيئة بشأن مسألة جنوب افريقيا . كما نود أن نسجل تقديرنا لمنظمة الوحدة الافريقية لاقتراحها عقد هذا الاجتماع وللمجلس الامن التابع للأمم المتحدة لموافقته على هذا الطلب . إن مسألة جنوب افريقيا عُرضت على هذه الهيئة الدولية بمبادرة من الهند في عام ١٩٤٦ وهي تستحوذ منذ ذلك الوقت على نصيب كبير من المناقشات العامة . ومن المناسب أن يقوم مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، باعتباره هيئة مهمتها الحفاظ على السلم والنظام الديمقراطي ، أن ينشط لتعزيز أهدافه ومقاصده .

إن مسألة جنوب افريقيا ليست مستعصية الحل إذا توفرت الارادة السياسية لدى جميع الاطراف من أجل السعي إلى إيجاد نظام جديد عن طريق عملية السلم والتفاوض . وإن حزبي ملتزم إلتزاما راسخا بالسعي لالتماس التغيير بطريق سلمي وذلك حتى تتدوم فوائد التغيير في ذلك البلد . إن العنف ، كما نشاهد ، لن يؤدي إلا إلى اغراق البلاد في حالة من الفوضى وحسب تعبير ممثل اليابان إن تفاقم الازمة ليس في مصلحة أحد (الجلسة ال ٣٠٩٥ ، ص ٩٧) . إن العنف لا يخدم أي مصالح سياسية مفيدة ، وإذا استمر العنف في تهور يصبح مستحكما ولا يوجد في واقع الامر منتصرون . إن العنف هو إعتداء على كرامة الفرد .

ولهذا السبب على وجه التحديد فإن حزبي هو أحد المشاركين في مؤتمر جنوب افريقيا ديمقراطية (كوديسا) ، وأحد الموقعين على اتفاق السلم الوطني وإعلان النوايا . وهناك بالفعل اتفاق ، في جملة أمور ، على أن تصبح جنوب افريقيا دولة ديمقراطية ذات سيادة لا تقوم على العرق أو الجنس ، وأن يصبح الدستور هو القانون الأعلى ، وأن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان المعترف بها عالميا ، وأن يكون هناك فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وأن تكون هناك زواجر وضوابط سليمة وأن تكون هناك ديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب وانتخابات منتظمة على أساس حق الانتخاب العام على أساس قائمة حضور عامة للناخبين ، ونظام انتخابي يقوم على التمثيل النسبي ، وأن يتيح الدستور الاشتراك الفعال للأحزاب السياسية للأقليات تمثيلا مع الديمقراطية . والمشاركون يدركون أيضا المسؤولية الجسيمة الملقة على عاتقهم في هذه المرحلة من تاريخ البلاد . وعلى الرغم من أن الأحزاب قد أعلنت أنها ملتزمة بالاتفاقات فإننا نشاهد للأسف توقفا في عملية التفاوض .

إن مذبة بويباتونغ حادثة لا يمكن تبريرها ، وقعت بشكل مأساوي بعد توقف أعمال كوديسا ، وهذا من شأنه فقط أن يعزز إيماني وإلتزامي بأن هناك طريقا وحييدا إلى نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا ألا وهو طريق التفاوض . وإن البعد عن هذا الطريق الضيق الصعب الشاق يؤدي إلى تصاعد العنف وعدم اليقين والاحباط والغضب وإلى أشار مأساوية ، كما شهدنا بالفعل . وأود أن أعبر مرة أخرى عن تعازي حزبي المخلصة لأسر ضحايا بويباتونغ وأدعو الله ألا تتكرر هذه المأساة الإنسانية مرة أخرى .

لنضع العنف في جنوب افريقيا في منظوره الصحيح . إن سياسة التمييز العنصري المكرسة في دستور ١٩١٠ والتي بلغت ذروتها في سياسة الفصل العنصري المكنن التي استمرت على مدى الخمسين سنة الماضية تقريبا أدت إلى تأصل العنف . إن حوادث شاربفيل وسويتو وبويباتونغ هي تعبير مادي عن ذلك العنف . إننا نجني الثمار الضارة للفصل العنصري . إن مجتمع جنوب افريقيا مجتمع مستقطب وسياسة الفصل العنصري بذرت إنعدام الثقة والخوف والاحباط . وهناك اقتراحات سياسية متنوعة من جانب هتس الاحزاب - وكلها ملتزمة بالديمقراطية ؛ ولكن من قبيل الافراط في التبسيط والسذاجة

الاعتقاد بأن عملية المفاوضات تتم دون صعوبات . لا يوجد طريق سهل إلى الحرية والديمقراطية ، وخاصة في مجتمع لم يخبر إلا القليل من الثقافة والقيم الديمقراطية . إن الأمة الجديدة التي خرجت من نظام الفصل العنصري ليست بلا هلع واضطراب .

إن العنف يقوض العملية الأساسية للديمقراطية . ولا يمكن للمرء أن يتفاوض في مناخ من العنف . ومن ثم فقد كان اتفاق السلام الوطني أداة لتمهيد الساحة السياسية ولتهيئة المناخ الذي يفرض على التغيير الدستوري السلمي . إن التفاوض عملية هشة والعنف يقوض أي تقدم تم إحرازه . إن العنف يؤدي إلى الإحباط وإلى هدر الدماء ويرسخ نفسه في حلقة مفرغة .

لقد قوض نظام الفصل العنصري والعنف المنبثق عنه اقتصادنا . إن اقتصادنا رهينة الآن . وقد كان الهدف من المفاوضات بالتحديد تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية وضمان تساوي الفرص والعدالة الاجتماعية للجميع . وتتزايد التوقعات في مجتمعنا بالتمتع الفوري بفوائد التغيير . بيد أن العقوبات والعنف قد أديا إلى كساد الاقتصاد وبالتالي نوعية الحياة ، مما أدى إلى إحباط ناجم عن عدم تحقيق التوقعات . والأعمال اليائسة الناتجة عن الإحباط لا تؤدي إلا إلى إذكاء فتيل العنف .

لا أود أن أسهب في الحديث عن أسباب العنف ، يكفي القول إنه توجد مجموعة معقدة متشابكة من العوامل التي تتعلق بقضايا اقتصادية وسياسية وتعليمية وسكنية . وهناك من ناحية أخرى أيضا عدد كبير من لاعبي الأدوار الذين أسهموا في قضية العنف ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، علني أو سري ، عن عمد أو عن غير عمد ، وإلى حد كبير أو صغير .

يجب علينا أن نمتنع عن عادة التجريم ، لأن ذلك يرسخ مشاعر الإحباط ويزيد من انقسام مجتمعنا . هناك عيوب لدى الجميع .

وبينما تبقى مسؤولية إنهاء العنف مسؤولية جماعية ، فإن القسط الأكبر منها يقع على عاتق حكومة جنوب إفريقيا التي يتعين عليها الآن أن تتحمل دورها بشكل نشط وبمزيد من العزم . تقع على عاتق حكومة جنوب إفريقيا مسؤولية قانونية عن إنهاء العنف ، في الوقت الذي تقع فيه على عاتق الشعب والأحزاب السياسية مسؤولية أخلاقية تحقيقا لهذا الهدف . ويجب أن ينحصر التزامنا المشترك في اتخاذ الخطوات بصورة جماعية لإيجاد حل وللاعتراف بأن التوفيق ضروري في أي نظام ديمقراطي جديد . إن الحل التوفيق ليس الحل المثالي ، ولكنه أفضل ما يمكننا تحقيقه في ظل الظروف السائدة .

إن حزبي ملزم بإقامة حكومة ديمقراطية لكن للديمقراطية مفاهيم مختلفة بين الأحزاب السياسية المختلفة ويتعين على المرء أن ينسق بين مختلف المفاهيم ليتوصل إلى توافق في الآراء . وجنوب افريقيا ديمقراطية ناشئة ، والديمقراطيات الناجمة قد مرّت بعملية التعلم هذه . والمحافظة على قواعد اللعبة من أهم حتميات أي ديمقراطية ، حتى لو كان ذلك في أوقات الازمات الاقتصادية والسياسية . ولقد شئت أن بناء النظام الديمقراطي أصعب بكثير مما حلم به أنبياء الثورة الفرنسية وثوريوها . وإذا أخذنا في اعتبارنا ما نشهده من توترات في العديد من أجزاء العالم حول قضية الاقليات لخلصنا إلى حتمية معالجة هذه المسألة بعمق وبصورة بناءة .

إن حزبي ، حزب التضامن ، يرغب في أن يتقدم بالتوصيات التالية : أولا ، إننا نؤمن بأن الطريق إلى الامام يكمن في المفاوضات باعتبارها العملية الشرعية الوحيدة القابلة للبقاء من أجل صياغة دستور جديد وإنشاء نظام ديمقراطي . ويجب أن يكون الحوار عملية مستمرة ومستديمة ، وأن تجري المحافظة على زخم المفاوضات . ودعوني أؤكد أيضا أن المفاوضات لا يمكن أن تجري إلا في مناخ من الاستقرار والسلام . لذا يتعين على جميع الأطراف أن تمتنع ، في إطار كوديسا وخارجه ، عن أي عمل أو تصريح من شأنه أن يذكى العنف . فلن يتم إرساء السلم في جنوب افريقيا إلا على أيدي اللاعبين والاهالي أنفسهم ، وهم المسؤولون عن تهيئة الظروف المفضية إلى المفاوضات . ويتعين على الشعب وحده داخل البلد إيجاد الحل .

ثانيا ، نرحب باشتراك مجلس الامن التابع للأمم المتحدة في الإسهام بتهيئة الظروف التي تشجع على التفاوض . اننا نؤيد الاقتراح القاضي بإرسال ممثل خاص للأمين العام إلى جنوب افريقيا لتسهيل استئناف عملية ومفاوضات كوديسا . ويجب أن تكون هذه الممارسة بحسن نية تتمشى مع مهمة الأمم المتحدة . اننا نطلب إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الدستور ورصد وتقييم وقائع المفاوضات ونتائجها سرعان ما تستأنف .

١٨. الشا ، نحث جميع المشاركين في كوديسا على العودة إلى المفاوضات والالتزام مجددا بالاتفاق الوطني للسلام وإعلان النوايا كي يتسنى لنا إخماد العنف . كما نحث جميع الاطراف السياسية الأخرى التي لم تشترك بعد في العملية على القيام بذلك إذا كانت مؤمنة بالنظام الديمقراطي .

رابعا ، إننا نؤمن بضرورة إيلاء الاهتمام الملح لإعادة البناء الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التغييرات السياسية لأن من يرث أرضاً بوراً اقتصادياً هو بمثابة منتصر مزيف . فالديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية هما الركيزتان التوأمين لعملية التقدم ، وهما تسيران جنباً إلى جنب .

الاختبار الصادق للديمقراطية هو عتبة تحمل الاختلافات : فكلما تدنى مستوى التسامح تزايد عدم الاستقرار . يجب أن تحوّل التحديات إلى إنجازات لا إلى إحباطات . وعلى جميع الاطراف أن تتجاوز العقول الشديدة الضيق وأن تستجيب للتحديات الأكبر : تحديات بناء الأمة . وما لم نتصرف بحكمة الآن فمن المؤكد أننا سنتصرف بدافع الميأس في الغد .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد ريدي على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو السيد جوساب ، الذي دعاه المجلس بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد جوساب (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا يوم عظيم بالنسبة

لحزب الشعب الوطني في جنوب افريقيا . فقرار مجلس الأمن توجيه الدعوة إلى جميع المشاركين في عملية كوديسا يشهد بها لا يرقى إليه الشك على الطريقة النزيهة والموضوعية التي عالج بها مجلس الأمن الحالة الحساسة والصعبة السائدة في بلادنا الحبيبة اليوم . وجهود العديدين في جنوب افريقيا وفي المجتمع الدولي ستكون الغيميل الذي سيحسم بين أن تصبح جنوب افريقيا لبنان آخر أو بوسنة أخرى أم لا . والعنف الذي كان يدور على هاتين الساحتين يذكر تذكيراً محزناً بضرورة بذل كل جهد واضطلاع المجتمع

الدولي بدور لرسم مسيرة الحل السلمي لمشاكل بلدنا والشروع في خطوات التنفيذ السريع لإنشاء حكومة ديمقراطية لا عنصرية .

في هذا اليوم الهام أتوقف لأذكر خطابا عظيما ألقاه في هذا الجمع عام ١٩٤٨ رجل ملام عظيم هو بونديت جواهر لال نهرو الذي ، بوصفه أول رئيس لوزراء الهند الحرة ، قال :

"يتكون العالم من أمم عديدة تختلف في أفكارها وتنميتها الاقتصادية .
وعلينا أن نعترف بهذه الاختلافات وألا نسعى إلى إكراه أي شخص على التمرّد وفقا لطريقة معينة . فالإكراه يبذر بذور المواجهة والعنف" .
لم نأت إلى هنا اليوم لإدانة أحد - لو وجد التزام ثابت بثقافة التسامح ، وبالسماح للأفراد والمنظمات باختيار توجهاتهم ، ولو كرّس قادة كل قوة في جنوب افريقيا انفسهم لإيقاد العنف على مستوى القواعد الشعبية لاصبحت جنوب افريقيا بلدا يفخر العالم به .

إن تنوع مجتمع جنوب افريقيا يشابه في نواح كثيرة تنوع مجتمعي الهند ويوغوسلافيا . أما وقد تعلمنا الآن من تجربة مرة في هذين البلدين ، فيتعين علينا أن نكرّس انفسنا لكفالة القضاء التام على الصراعات بين المجموعات والطوائف .
لقد صدرت اتهامات وقوبلت باتهامات مضادة . كما أقيمت بيانات ملتهمة . ولا يمكن الإشارة بالأصابع في اتجاه واحد فقط . وعوضا عن الاحترام المتبادل فيما بيننا يتعاظم الشك ويقوى يوما بعد يوم .

وأود أن أوضح بجلاء اليوم أنه لا يوجد بديل من السلام والمفاوضات . وبينما نؤمن بأن أبناء جنوب افريقيا قادرون على أن يجد الواحد منهم الآخر ، نرى أن هناك حاجة ماسة إلى أن يفضّل المجتمع الدولي بدور .

إن للأمم المتحدة دورا في توفير الموضوعية . ونحن نرى أن مستوى دور الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى ينبغي أن يكون دورا تفاوضيا بين المشاركين في كوديسا . ونقترح أن يكون لدى مجلس الأمن عزم على أنه سيقوم بدور في استئناف المفاوضات . وبهذه المبادرة ، ينبغي أن يجري الأسرع بالمفاوضات في بلدنا . إننا نشق ثقة عظيمة بجنوب افريقيا وبمستقبلها .

كما ينبغي أن تفضل الأمم المتحدة بدور في كفالة ألا يحمل أي شخص على قبول نموذج دستوري معين في جنوب افريقيا . إن جنوب افريقيا ، شأنها في ذلك شأن الهند ، بلد فيه اختلافات اقليمية قوية . ولا بد أن نأخذ هذا في الاعتبار لأن الأمر يجب أن تكون قوية . فضلا عن ذلك يجب أن يعترف دوليا بأن بعض التفاصيل سيستغرق حسمها وقتا ، بيد أن إقامة حكومة مؤقتة على أساس دستور متين لا يمكن تأجيلها . فهذه الحكومة مرسى الثقة وتؤدي دورا في تخفيض مستوى العنف .

إن حزبي يشيد بقرار مجلس الأمن بأن يكون للأمم المتحدة وجودا محسوسا في جنوب افريقيا ، بالاتفاق مع جميع المشاركين في كوديسا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد جوساب على

ايجازه .

المتكلم التالي هو السيد كينيث أندرو ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أندرو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرحب بهذه الفرصة باسم

الحزب الديمقراطي في جنوب افريقيا للمشاركة في مداولات المجلس . ومنذ ما يزيد عن ٣٠ عاما ، ما برح الحزب الديمقراطي يعارض هو وأسلافه الفصل العنصري . ونحن نستشهد بايماننا بتساوي الحقوق والحريات لجميع أبناء جنوب افريقيا ، في كرامة انسانية وفي ظل حكم القانون . ورؤيانا لجنوب افريقيا تستند الى دستور يوضع عن طريق المفاوضات بين الزعماء الاصليين لجميع شعوب جنوب افريقيا ، ويجري حسب أحكامه انتخاب البرلمان لجنوب افريقيا غير المجزأة على أساس صوت واحد للحد الواحد .

إن عقد مؤتمر من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية يمثل فرصة هامة وتاريخية لجنوب افريقيا . ولقد كان الحزب الديمقراطي مشاركا نشطا في الإعداد لكوديسا ، فقد قدم أول رئيس للجنة الادارية ، واضطلع بدور تام في اجراءاته .

وقد نجحت كوديسا نجاحا عظيما في الاشهر الخمسة الاولى من هذا العام . واتخذت خطوات واسعة صوب حل المشاكل التي بدت حتى ذلك الحين مستعصية الحل . وخلال الدورة العامة الثانية لكوديسا التي عقدت في ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، تعثرت المفاوضات ثم انهارت . والحزب الديمقراطي يأسف أسفا عميقا على ما جرى . ونحن نبذل قصارى جهدنا لاقتناع الذين أسهمت مواقفهم في هذا الانهيار بالاعتراف بالحاجة الى الاستئناف العاجل للمفاوضات باعتبارها العملية المقبولة والمشروعة الوحيدة لدفع بلدنا قدما صوب ديمقراطية دائمة .

وما تزال كوديسا عاجزة عن تحقيق الاهداف لا بسبب فشل المفاوضات ذاتها فحسب ولكن أيضا بسبب العنف الذي يتسم به مجتمعنا اليوم . ومن الواضح أن المشكلتين بحاجة الى معالجة متزامنة .

إن أسباب العنف في جنوب افريقيا قد حلت في التقريرين المرحليين للجنة فولدستون . والتقرير المرحلي الثاني يذكر "أن أسباب العنف عديدة ومعقدة" ، وتتضمن الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأت عن تاريخ من التمييز العنصري ومن الفصل العنصري تحديدا ، والتحيز المتصور ، وبالتالي انعدام الشعبية ، لقوات الشرطة وللجيش في جنوب افريقيا ، ومناخ التعصب السياسي ، وخاصة لدى المجتمعات السوداء ، وازدياد الميول الاجرامية في مواجهة عدم كفاية قوات الشرطة والامن .

وبالنسبة لمسألة العنف السياسي خلصت اللجنة الى ما يلي :

"إن أعضاء ومؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية إنكاسا مذنبون بتسبب العديد من الحوادث التي نتج عنها وفيات عدد كبير من الأشخاص أو جرحهم" .

وقد استرعت اللجنة الانتباه الى :

"تاريخ يمتد سنوات من تواطؤ الدولة في الأنشطة الخفية التي تتضمن سلوكا إجراميا".

وعموما خلصت اللجنة الى أنه :

"ليس مما يبعث على العجب إذن أن حالة العنف السياسي والتخويف في جنوب افريقيا واسعة الانتشار وأن أسبابها عديدة ومعقدة الى حد كبير".

وقد تم التوصل الى نتائج مماثلة من جانب "المسح المستقل للعنف في جنوب افريقيا" الذي قامت به اللجنة الدولية للقانونيين . وقد خلصت هي بدورها الى أن أسباب العنف "عديدة ومتنوعة" وتتضمن البطالة الواسعة النطاق ، وإنشاء المدن على نطاق واسع ، بما يقتصرن بها من فقر شديد ، وانعدام الثقة بقوى القانون والنظام ، وانهيار سلطة القادة التقليديين ، وانهيار التعليم للسود ، والمنافسة السياسية ، وحروب العصابات . وقد ذكرت اللجنة أنه :

"في حين أن الفصل العنصري وأيديولوجية التنمية المنفصلة من الأسباب الجذرية للاضطراب ، فإن المنافسة السياسية العنيفة التي ازدادت تفاقمًا نتيجة للقتل العشوائي قد أصبحت العنصر الأساسي في حياة الناس".

إن الرأي المدروس للحزب الديمقراطي هو أن هذين التقريرين قد خلاصا عموما الى نتائج وتحليلات سليمة . ومن مصلحة جنوب افريقيا أن تولي الأحزاب السياسية الانتباه الكامل لمضمون التقريرين المشار اليهما أعلاه بدلا من أن تحاول أن تستخدم على نحو مستخف وقصير النظر العنف الحالي كوسيلة لتسجيل النقاط السياسية والتعبئة . كما نعتقد أنه لا توجد فائدة تستحق الذكر من القاء اللوم على المتنافسين السياسيين عن العنف الحالي ، بل ينبغي أن توجه جميع طاقات واجراءات الأحزاب الى إزالة هذه الوصمة من مجتمعنا .

وإن حالة الجمود الحالية ، أكثر من أي شيء آخر ، تخلق تركة جديدة من المرارة ومجموعة شهداء جديدة ، ومجموعة جديدة من المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل . وهي لا تؤخر استئناف المفاوضات فحسب ولكنها تؤخر أيضا انتعاش ونمو اقتصاد

جنوب افريقيا الضروري لخلق الثروة ورفع مستوى الذين انتهكت كرامتهم والذين خنقت فرصهم في الحياة بسبب سياسة الفصل العنصري .

إن أبناء جنوب افريقيا العاديين يريدون دستورا جديدا ويتوقون الى حل سلمي للعنف ويودون بناء مجتمع جديد لا عرقي واقتصاد مزدهر .

والمسألة الرئيسية هي أنه ليس ثمة بديل مقبول للمفاوضات المتعددة الاحزاب . ومن قبيل المفارقة أن المسائل التي أدت الى انهيار المحادثات لا يمكن أن تحسم إلا بإعادة القيام بالعملية المعلقة حاليا .

ونعتقد أن المجتمع الدولي يمكنه أن يخطلع بدور بناء في المساعدة على حسم الازمة الراهنة في جنوب افريقيا ، وبينما نرحب بأي جهود حسنة النية للمساعدة ، فإن الدستور الجديد ، حتى يكون دائما وملزما ، لا بد أن يكون في التحليل الاخير نتيجة للتفاوض والاتفاق بين أبناء جنوب افريقيا أنفسهم .

ومن أشد المشاكل التي تواجه جنوب افريقيا خطورة في الوقت الحالي هي مستوى الريبة في قوات الامن وقدرتها على مواجهة العنف السياسي بفعالية .

إن الاحزاب والمؤسسات الرئيسية في جنوب افريقيا قد تجاهلت أو تباطأت في تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها لجنة غولدستون أو أنها لم تتعاون تعاون كاملا مع الهياكل التي أنشأها اتفاق السلم الوطني .

ونرى أن استعادة الثقة بالمؤسسات المسؤولة عن تحقيق السلم تتطلب تشجيع وتعزيز المؤسسات التي انشئت بموجب أحكام اتفاق السلم الوطني .

وإن أحد العناصر المفيدة في هذا الصدد يمكن أن يكون تعيين فريق من الشخصيات الدولية التي تحظى باحترام وثقة جميع الموقعين على اتفاق السلم الوطني الذين يمكنهم أن يشجعوا على تنفيذ الاتفاق داخليا ودوليا .

وينبغي التأكيد على أن أي إجراء يتوخاه المجتمع الدولي ويستهدف توطيد السلم في جنوب افريقيا يجب ، حتى يكون فعالا ، أن يحظى بتأييد جميع الموقعين على اتفاق السلم الوطني .

ومن المهام الملحة استعادة السلم . والمهمة الأخرى هي استئناف المفاوضات الدستورية وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في كوديسا . وتيسيرا لهذه العملية قد يوجد دور يضطلع به شخص محترم ومحايد يتمثل في أن يقوم بمهمة في جنوب افريقيا لتيسير استئناف المفاوضات .

وبالإضافة الى ذلك يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور في الإبقاء على زخم المفاوضات وعمليات الاعتقال . وفي هذا الصدد ، يمكن لشخص مستقل ، أو هيئة مستقلة ، أن يضطلع بدور الوساطة ، ضامنا تحقيق التقدم المستمر في تحقيق وتنفيذ القرارات التي اتخذتها أحزاب جنوب افريقيا . والدور الأساسي لمثل هذا الشخص ، أو الوكالة ، من شأنه أن يتمثل في منع انهيار المفاوضات نتيجة لعدم الامتثال للاتفاقات و/أو التوصيات وما يلحقها من حلقة من تبادل الاتهامات بسوء النية .

وفي حين أنه من الحقيقي أن عدم الامتثال للاتفاقات في بعض الأحيان يكون نتيجة لمشاكل عملية ومشروعة ، فإنه في العديد من الحالات الأخرى ينبع من رغبة من جانب منظمات معينة في إتاحة فرصة للتفكك الانفاس لانفسها أو لتحقيق ميزة سياسية . وإذا كان للتقدم صوب حسم حالة الجمود الدستوري أن يحرز فإن الاتفاقات الملزمة التي يتم التوصل اليها نتيجة للمفاوضات الشنائية أو المتعددة الأطراف ينبغي تنفيذها على نحو مستمر ومستقر . وإن شعب جنوب افريقيا ينبغي أن يعلمه شخص أو وكالة يوثق بها بالمسؤول عن عدم الامتثال .

إن أي دور للمجتمع الدولي لا ينبغي أن يعفي الأحزاب السياسية داخل جنوب افريقيا من مسؤوليتها عن حل مشاكلها ، ولا سيما تلك الناشئة عن العنف وانهيار المفاوضات . وعلى أفضل حال ، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في هذه العملية . ولكنه لا يستطيع أن يفرض دستورا على جنوب افريقيا . وبالتالي إن أي خطوات يتخذها ينبغي أن تحظى بإقرار من أكبر عدد ممكن من المنظمات السياسية في جنوب افريقيا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المثلث التالي هو ممثل

النرويج . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني ممتن

لاتاحة هذه الفرصة أمامي للادلاء برأي حكومتي في الحالة الحرجة في جنوب افريقيا . وبالنظر الى تأخر الوقت ، سأحاول الايجاز قدر الامكان .

إن النرويج تدين اندلاع أعمال العنف التي وقعت في جنوب افريقيا . وإننا نشعر بقلق عميق لأن السلسلة المأساوية من العنف ستكون لها عواقب مروعة بالنسبة لعملية التفاوض ككل ولاضفاء الطابع الديمقراطي على جنوب افريقيا . إن المذبحة الاخيرة في بويباتونغ قد ذكرتنا على نحو مأساوي بهذه الاخطار .

وإزاء هذه الخلفية تدعو النرويج جميع الاطراف أن توقف أعمال العنف فوراً . ويجب ابداء ضبط النفس بفية تسهيل استئناف المحادثات التي توقفت في الآونة الاخيرة . وبصفة خاصة ، تدعو النرويج حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ على الفور جميع التدابير اللازمة لحماية حياة وممتلكات جميع أبناء جنوب افريقيا . إن الاتفاق بالنسبة للبلد بأمرة ستكون حقا كثيفة وقاتمة ما لم تتوقف أعمال القتال وتستأنف المحادثات عما قريب .

لقد أحطنا علما بالاقتراحات التي تم التقدم بها أثناء هذه الجلسات وفي مشاورات السابقة ، بما في ذلك مشروع القرار المعروض على المجلس . إن النرويج تؤيد الاشتراك المباشر للأمم المتحدة في الحالة الراهنة . وهذا يمكن أن يكون في شكل آلية دولية توافق عليها جميع الاطراف ، وينبغي أن تتأتى عن مشاورات وشيقة قائمة على أساس تقصي الحقائق الذي يقوم به الامين العام وممثل له الخاص المقترح . وكما أوضح وزير الخارجية ستولتنبرغ ، إن النرويج مستعدة للمشاركة في هذه الآلية والاسهام فيها مساهمة نشطة .

من الواضح أن على المجتمع الدولي مسؤولية في إقرار السلم ومنع الاعمال العدوانية . وإزاء خلفية التقرير الاخير للامين العام "جدول أعمال للسلم" ، نعتقد

النرويج اعتقادا راسخا بأن الحالة السائدة في جنوب افريقيا الان تتطلب مبادرة دولية منسقة . ويجب بذل جميع الجهود دعما للعملية الرامية الى تحويل جنوب افريقيا الى مجتمع موحد وديمقراطي ولا عرقي . وفي الحقيقة أن الفرصة الفريدة الماثلة أمامنا الآن لا ينبغي أن تفلت . ويجب أن لا ندعها تفلت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

البرازيل . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر نهائنا اليكم على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري . إن البرازيل التي تقيم أوامر المداقة والاخوة الطويلة الامد مع الرأس الأخضر يسعدنا أن تراكم تترأسون مداولات المجلس في هذه اللحظة الهامة . إن ما عرف عنكم من مهارات دبلوماسية لهو دونما شك ذخرا للمجلس .

ترحب البرازيل بأن مجلس الأمن يستخدم سلطته المتجددة ليدرس كعده في الماضي الحالة الناجمة عن حوادث العنف المدني الاخيرة في جنوب افريقيا . ونشيد بمبادرة منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الافريقية في نيويورك بطلب جلسة طارئة للمجلس لبحث هذه المسألة الملحة والبت فيها .

وتمتد حكومة البرازيل بأن من حسن الحظ أن يتمكن مجلس الأمن من الاستفادة في هذه الظروف من مشاركة السيد نيلسون مانديلا في هذه المناقشة .

إن الملات المعروفة بين الحاجة الى امتثال الفصل العنصري وصون الأمن الدولي تبرر تماما مشاركة هذا المجلس في التدابير الرامية الى التغلب على مشكلة المصراعات المدنية في جنوب افريقيا والتعجيل بعملية تفكيك هياكل الفصل العنصري البغيضة . وحقيقة الامر أن تعقد المشكلة قد استقطب الجهد الجماعي لجميع الهيئات ذات الملة في الأمم المتحدة .

والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، ولا سيما الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي والقرار ٧٩/٤٦ ألف ، لاتزال توفر ارشادا هاما لا غنى عنه لعمل المجتمع الدولي .

إن العنف قبيح بحد ذاته وبغض دأئما . وهو يؤدي الى مزيد من العنف ، مما يولد حلقة من الاهوال المتفاقمة . ومن واجب الشرفاء أن يدينوا هذا وأن يوقفون دونما ابطاء .

إن مختلف الهجمات على الافراد والممتلكات في جنوب افريقيا في الاشهر القليلة الماضية ، بما فيها مذبحة بويباتونغ النكراء في ١٧ حزيران/يونيه ، قد ولدت قلقا كبيرا لدى المجتمع الدولي . وللبرازيل حكومة وشعبا قد شعرت بمدمة عميقة حيال تلك الاعمال التي يستهجن الضمير نوعيتها الانسانية . والى ضحايا هذه الاعمال النذلة ، والى أسرهم واصدقائهم ، نتقدم بأحر التعازي .

إن أعمال القتل والعنف العشوائي في مدن السكان السود جرائم غير مقبولة ، وهي أيضا تهدد عملية المفاوضات التي تستهدف إنهاء الشكل الأكبر من أشكال العنف . وفي الحقيقة إن مصدر العنف النهائي هو نظام الفصل العنصري الشرير .

وتؤيد البرازيل بثبات جهود شعب جنوب افريقيا الرامية الى إزالة العنصرية والتمييز العنصري . ونؤيد بثبات تدابير الأمم المتحدة لمساعدة هذه الجهود وللإسراع بإنهاء الفصل العنصري .

ومما يشجعنا الخطوات الهامة التي تتخذها سلطات جنوب افريقيا لإلغاء ركائز الفصل العنصري التشريعية الرئيسية ولضمان حرية سياسية أكبر . وتحدث عملية انتقالية مبشرة بالخير العميم عن طريق الحوار والمفاوضات .

وتزعجنا الآن فكرة أن الإخفاق الثابت في كبح موجات العنف في جنوب افريقيا يمكن أن يضر بتلك العملية أو أن يجعلها تتحرك بسرعة أقل . ولا ينبغي إهدار الوقت على بناء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا متحدة . وكل يوم يهدر في ذلك الجهد يوم تخسره العدالة وحقوق الإنسان . وكل يوم يهدر في تفكيك الفصل العنصري يوم نخسره في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي . إن ذلك العنف يجب أن يوقف فوراً .

وحتى يتحرك الحوار بسلامة وسرعة بين الأطراف المختلفة في جنوب افريقيا من الضروري ضمان مناخ مؤات للسلام الاجتماعي والثقة المتبادلة . وضمان تحقيق هذه الظروف ليس ترفاً خيارياً ولكنه عنصر جوهري في الجهود الرامية الى تحقيق التغيير السياسي والاجتماعي في جنوب افريقيا .

ومن واجب جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة أن تسهم بما يمكنها أن تسهم به لمساعدة جهود الذين يرغبون بإخلاق في كسر حلقة العنف وفي تحقيق السلام المدني الدائم . إن ذلك واجب علينا ، ولكن في المقام الأول واجب على شعب ذلك البلد المعاني منذ وقت طويل الذي يستحق ، كما تستحق الشعوب في كل مكان ، حياة في سلم وكرامة ، وفرصة للازدهار والرخاء بوصفه أمة حرة .

لقد حان عند وقت طويل استتباب السلم في جنوب افريقيا . والبرازيل التي هي دولة واقعة في جنوب الاطلسي مثل جنوب افريقيا تأمل في ألا يوجد ما يمنع ذلك الشعب من نيل الحرية والعدالة . ونحن نؤيد بقوة الانتباه المستمر والعمل المتواصل من جانب الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلمة التالية هي ممثلة البرتغال . أدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها .

الآنسة مندي (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

وفد البرتغال وبالإصالة عن نفسي أود أن أخبركم ، سيدي ، بسرورنا الكبير لرؤيتكم تتراصون أعمال مجلس الأمن هذا الشهر ، وخصوصا كونكم تمثلون بلدا افريقيا لغته الرسمية اللغة البرتغالية وله صلات الصداقة والتعاون الوثيق جدا بالبرتغال . ونحن نعرف خصالكم العظيمة التي تبين احترام الرأس الأخضر لميثاق الأمم المتحدة والقوانين والقواعد الدولية . وتبين رئاستكم أيضا خصالكم الدبلوماسية والسياسية وقدراتكم العظيمة . ولدينا كامل الثقة بأنكم متقودون عمل المجلس بنجاح كبير .

دعوني أيضا أعرب عن تقديرنا العميق لسلفكم السيد بول نوتردام على الطريقة المؤثرة التي عالج بها أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي .

إن الاحداث المشيرة التي حدثت في بويباتونغ مؤخرا تعطي بعدا جديدا لمشكلة العنف في جنوب افريقيا ، لما يشكل مصدر قلق خطير بالنسبة الى الحكومة البرتغالية ، بسبب الكلفة العالية في الحياة البشرية ولمقاساة شعب جنوب افريقيا وللأثر السلبي على بناء جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية جديدة . إن الالتزام الذي أيدت البرتغال به من البداية العملية الانتقالية في جنوب افريقيا ، وهي العملية التي بدأت قبل سنتين ونصف السنة تقريبا بإطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين معروف جيدا .

ونعتقد بأنه يجب الاتفاق على المبادئ والجدول الزمني في إطار كوديسا لإقامة حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات ديمقراطية تؤدي الى تحقيق الهدف النهائي : إقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري ومتحد على أساس تطبيق مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد" .

ويجب على المجتمع الدولي أن يعتبر مناشدة حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وجميع القوى الاخرى المتمثلة لمجتمع جنوب افريقيا أن تستأنف المحادثات في إطار كوديسا أمرا ذا أولوية لتحديد الاهداف التي يقبلها الجميع لعملية الانتقال السياسي في جنوب افريقيا . واستثناف المفاوضات سيكون هو ذاته عاملا هاما في تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سيسهم يقينا في التنمية الاقتصادية لجنوب افريقيا على نحو خاص ، والتنمية الاقتصادية في الجنوب الافريقي عموما ، مما يؤدي الى فوائد لشعوب تلك البلاد .

وفي الوقت نفسه ينبغي مضاعفة الجهود لاتخاذ خطوات كبرى للاحتواء الفعال للعنف . إن اتفاق السلم الوطني ، الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، مك هام لم يؤد ، يا للأسف ، الى الاثار المرغوب فيها . وسيكون من المهم تقوية هياكل السلام المتوسطة التي أنشأها هذا الاتفاق ، وأيضا مواصلة دعم أنشطة الكيانات المستقلة مثل لجنة غولدستون .

إن البرتغال ، على الرغم من وعيها بأن المحافظة على الامن العام هي في المقام الاول مسؤولية حكومة جنوب افريقيا ، ترى أن حل هذه المشكلة سيتوقف على التزام جميع ممثلي القوى السياسية ، ومتراعي مبدأ قبول ومشاركة جميع الاطراف المختلفة المعنية في جنوب افريقيا .

إن تنظيم بعثات المساعي الحميدة ، وتأييد الجهود التعاونية لإعادة هيكلة قوى الشرطة والمشاركة في برنامج ذي اثر اجتماعي يخفف عبء بعض الحاجات الاجتماعية المقترنة بمشكلة العنف - مثل تحسين الظروف المعيشية في المساكن المؤقتة - قد تكون تدابير ينظر فيها .

ونحن نؤيد بقوة استعمال الامين العام لمساميه الحميدة ، ونعتقد بأن إيفاد ممثل خاص الى جنوب افريقيا من شأنه أن يكون خطوة هامة في الاتجاه الصحيح .

وبلدي ، بوصفه عضوا في المجموعة الاوروبية ، يؤيد بنشاط مبادرات المجموعة المختلفة التي أشار إليها أمس ممثل المملكة المتحدة ، وهي البلد الذي يتولى الرئاسة الآن . ونود أن نؤكد على المبادرات التالية على نحو خاص ، لأنها اتخذت خلال النصف الاول من سنة ١٩٩٢ حينما تولت البرتغال رئاسة المجموعة الاوروبية : أولا ، إعداد الزيارة القادمة لثلاثي المجموعة الاوروبية لجنوب افريقيا ستناقش خلالها مسألة العنف ، وثانيا ، زيارة وفد المجموعة الاوروبية برئاسة عضو الحكومة البرتغالية للدورة العامة الثانية لكوديسا ، وثالثا ، البيان الذي يتعلق بالعنف والذي نشر في ٢٢ حزيران/يونيه في أعقاب حوادث بويباتونغ ، ورابعا ، استنتاجات تتعلق بجنوب افريقيا وأقرها مجلس الوزراء الاوروبي في لشبونة في ٢٧ حزيران/يونيه ، وخامسا ، التعزيز الرئيسي "لبرنامج ضحايا الفصل العنصري الخاص" .

إن إقامة نظام غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا يتيح خلق الظروف لحياة الاستقرار والتنمية الاقتصادية لجميع مواطني جنوب افريقيا مستوفد أيضا على التوجه العملي وعلى استعداد المجتمع الدولي لحل هذه المشكلة المشيرة . وتود البرتغال أن تبين في هذه المناسبة استعدادها للمشاركة في هذا المجهود المشترك .

أشكر المجلس شكرا جزيلا على إتاحتها الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة البرتغال على

الكلمات الطيبة التي وجهتها إلي .

المتكلم التالي ممثل ألمانيا أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

مما يشرفني أن أتكلم اليوم ، سيدي ، في مجلس الامن تحت رئاستكم الحكيمة والفعالة . وكما فعل سالفكم الموقر أثق بأنكم ستفعلون على نحو ممتاز بمهمة قيادة أعمال المجلس الى نهاية ناجحة .

تحدث هذه المناقشة في وقت تحد كبير وفرصة تاريخية ليس لشعب جنوب افريقيا
فحسب ولكن لمنطقة الجنوب الافريقي برمته .
لقد حققنا معا تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . وتبذل جهود جادة لتنفيذ اتفاق
السلام في أنغولا ولإيجاد حل سياسي عن طريق المفاوضات في موزامبيق .
إن المجتمع الدولي كله متحد الآن في تأييده للتغير الجوهري في جنوب افريقيا
بالوسائل السلمية .

وحكومتني ترحب بمبادرة منظمة الوحدة الافريقية الداعية الى عقد هذا الاجتماع الذي تتأكد أهميته بوجود عدد كبير من وزراء الخارجية ، والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والسيد نيلسون مانديلا .

في غضون السنوات القليلة الماضية تمت الإطاحة بعدد لا بأس به من الايديولوجيات العتيقة ، وبلا رجعة على ما نأمل . وهذا التطور يشجع بقوة كل من يناضلون داخل جنوب افريقيا وهنا في الامم المتحدة من أجل القضاء الفوري على نظام الفصل العنصري اللإنساني ، ثم اقامة نظام ديمقراطي جديد عن طريق عملية تفاوضية منهجية .

وقد رحبت المانيا بالدلائل المتزايدة التي تبشر بأن جنوب افريقيا أصبحت على اعتاب عصر جديد . وبهذه الروح أيدت حكومتني "الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي" المؤرخ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وكما انعكس في الوثائق التي أعقبته والتي اعتمدتها الامم المتحدة بتوافق الآراء ، يشكل ذلك الإعلان نقطة تحول تؤذن بتصفية الفصل العنصري والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي موحد وغير عنصري .

واليوم ، تشني حكومتني على الخطوات الهامة التي اتخذها الرئيس دي كليرك وحكومته من ناحية ، ومن ناحية أخرى المؤتمر الوطني الافريقي تحت قيادة نيلسون مانديلا ، وكذلك أبناء جنوب افريقيا الآخرون الملتزمون بالديمقراطية ، تلك الخطوات التي فتحت الطريق أمام عملية "كوديسا" التفاوضية . ونحن نصر ، مع الاغلبية الساحقة من مواطني جنوب افريقيا الذين يستهدفون ، عن طريق التغير السلمي ، قيام جنوب افريقيا الديمقراطية التي يمكن فيها لجميع المواطنين دون تمييز أن يعيشوا معا وأن يعملوا من أجل مستقبل مشترك أفضل ، نصر على ألا تضيق هذه الفرصة التاريخية . ولا بد من استئناف عملية كوديسا دون تأخير .

إن البداية المشجعة لمفاوضات كوديسا والتأييد الواسع لها من جانب شعب جنوب افريقيا أشارا التوقعات بأن العملية المؤدية الى تصفية الفصل العنصري ستكون عملية لا رجعة فيها . وقد استندنا الى هذا التوقع مع شركائنا الاوروبيين .

إلا أن الأحداث الأخيرة في جنوب افريقيا تشير التساؤل حول ما إذا كان معارضو هذه العملية يعتقدون أن باستطاعتهم وقف مسيرة التاريخ أو عكس اتجاهها بتدبير أعمال العنف وبث الكراهية وتأخير الإصلاحات الأساسية ، أو الانحراف عن مسار الحلول التوفيقية .

إننا نعتقد أن عملية القضاء على الفصل العنصري لا يمكن أن تتوقف ولن تتوقف . وهذا ما يجعلنا نأسف للتضحيات العنصرية التي تلقي بوطأتها الثقيلة على عملية المصالحة ، ونبكي على من لقوا حتفهم .

نهاب بجميع أطراف الصراع أن توقف أعمال العنف ، ونحث على اتخاذ خطوات نحو رقابة أكثر فعالية على قوات الشرطة ونحو منع مزيد من الاستخدام غير القانوني للقوة ، وخصوصا بتنفيذ توصيات لجنة غولدستون . وفي هذا السياق ، نشير إلى إعلان اجتماع قمة لشبونة الصادر عن المجموعة الأوروبية ، وإلى الإعلان الختامي لقمة ميونيخ ، الصادر من مجموعة الـ ٧ ، ونكرر الإعراب عن استعدادنا للإسهام ، إلى جانب شركائنا الأوروبيين ، في الحد من العنف ومواصلة العملية التفاوضية .

ونحن نتوقع من سلطات الأمن في جنوب افريقيا أن نحترم الحقوق السياسية للجميع ، وأن تتقيد بدقة بمبدأ تناسب الوسائل المستخدمة . كما نتوقع من منظمتي الأعمال الجماهيرية أن يلتزموا بمبدأ عدم العنف - وهو مبدأ نشأ أصلا في جنوب افريقيا قبل بضعة عقود ، وحظي بعد ذلك بتأييد الرأي العام العالمي في كل أنحاء العالم .

إننا نأسف لوقف عملية المفاوضات ، ونناشد جميع الأطراف أن تدرك الأهمية التاريخية لعملية "كوديسا" ، ومن ثم ، أن يستأنف المفاوضات دون إبطاء ، بغية الانتهاء منها بأسرع ما يمكن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المانيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي ممثل بوتسوانا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ،

والإدلاء ببيانه .

السيد ليفويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أنت صديقي ، وقد ناشدتنا توخي الايجاز ، ولذا أرجوك أن تعذرني إذا لم أتوجه اليها بالتهنئة ، وسأدخل في صلب الموضوع مباشرة .

السيد الرئيس ، أعتقد أنكم ، ومجلس الامن ، تدركون الآن مدى أهمية الدعوة الى عقد هذا الاجتماع . لقد أتحتم الفرصة لزعماء جنوب افريقيا لأن يحضروا ويعربوا عن آرائهم وينفثوا مشاعر الاحباط ، ويفصحوا عما يريدونه ومالا يريدونه لبلدهم - عما إذا كانوا سيعيشون فيها فسادا أم لا . وهذه معلومات قيمة جدا بالنسبة لمجلس الامن ، لأن أولئك من الذين ينتمون الى الجنوب الافريقي يؤمنون بأنه من الأهمية بمكان أن يبني مجلس الامن نفس القدر من القلق والاهتمام الذي أبداه حيال الازمات في أماكن أخرى ، حيال الازمات في افريقيا - وازمة الجنوب الافريقي واحدة منها - ناهيك عن الازمة في الصومال والازمة في ليبيريا . بل الواقع أن أهمية هذا الاجتماع تجعلني أعتقد أننا ينبغي أن ننحني إجلالا لرؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية الذين أمروا على عقده . ونأمل أن يسفر هذا الاجتماع عن شيء يسهم في الاهتمام الى حل للمشكلة التي نواجهها في جنوب افريقيا .

أقول هذا لأنه كانت هناك بعض المخاوف ، في بعض الاوساط ، على الاقل في البداية ، بشأن قرارنا بالقدوم الى مجلس الامن لمناقشة الحالة في جنوب افريقيا . وقد استمعنا الى حجج تدفع بأن عقد اجتماع لمجلس الامن لن يحقق غرضا مفيدا ، وأنه لن يؤدي إلا الى تفاقم حالة هي أملا حالة مبلبلة ودامية . واقترح علينا ، بدلا من الحضور الى مجلس الامن لإذكاء نيران العنف ، أن نكرس طاقاتنا للضغط على الاطراف في عملية "كوديسا" للعودة الى مائدة التفاوض والمضي قدما بالمفاوضات .

هذه الحجج ، حتى وإن كانت مقبولة جدا ، فإنها واهية بعض الشيء . فلم إذا لا يناقش العنف الجامح الذي يجتاح المناطق الحضرية وشبه الحضرية في جنوب افريقيا الآن ، هنا في مجلس الامن هذا بعينه الذي كرس - كما ذكرت منذ قليل - أشهراً من المشاورات والمناقشات المكثفة - على نحوه ما يبرره ، للعنف في البلقان وفي

أماكن أخرى ؟ وقد ثبت بالفعل أننا - أو على الأقل من ينتمون منا الى جنوب افريقيا - لم ندع الى هذا الاجتماع بخصوص جنوب افريقيا بنية السعي الى المواجهة أو إصدار حكم بالإعدام على كوديسا ، أو الانحياز الى جانب أو آخر في مداولات كوديسا المضطربة . إن مملحتنا الخابطة تقتصر - وأكرر تقتصر - على التماس التفسيرات ، ليس فقط فيما يتعلق بمذبحة بويباتونغ ، بل فيما يتعلق بالعنف عموما في جنوب افريقيا اليوم ، ذلك العنف الذي قد يقضي أيضا على عملية كوديسا إذا سمح له أن يستمر بلا كابح .

إن التزام دول خط المواجهة ، وبلدان الجنوب الافريقي بوجه عام ، والقارة بأكملها ، بعملية التفاوض في إطار كوديسا - أو في أي إطار قد يختاره شعب جنوب افريقيا إذا أراد التخلي عن كوديسا - لا قدر الله ، إلتزام واضح وغني عن البيان .

نريد لكوديسا أن تفضي إلى قيام جنوب افريقيا الجديدة التي ننشدها منذ أمد طويل .
إننا لم نتوان أبدا في ندائنا المستمر للأطراف في المفاوضات بالتخلي بالشبهات
والصبر في مساعيها الجماعية لصياغة دستور جديد لبلدها الذي مزقه الصراع .

ولكن عملية كوديسا تحتاج إلى السلام والهدوء إذا كان للمفاوضات أن تزدهر
وأن تنجح أيضا . ولا يمكن انكار حقيقة أن كوديسا ، في البيئة الحالية في جنوب
افريقيا بسلسلة المذابح التي لا تنتهي ، أصبحت عملية معرضة للخطر وإلا فما كنا قد
أتينا هنا لنناقش كيف يمكن لمجلس الأمن أن يساعد على انعاش العملية . إن العنف
ليس ، ولا يمكن أن يكون ، عاملا مسيرا لعملية التفاوض ، بل هو كابح لها .

فما هي إذن غاية العنف الذي نتحدث عنه ؟ بالنسبة لأولئك منا الذين لا يعيشون
في جنوب افريقيا ، من الواضح أن هناك شيئا بالغ الشر حول طابع العنف . وكثير ممن
سبقوني إلى الكلمة تحدثوا عن طابع العنف - عن خبثه وعبثه وعشوائيته وطيشه ، العنف
الذي يزداد تفاقمًا بالفموض المتزايد حول عجز الحكومة عن السيطرة عليه . لماذا ،
مع وجود قوة للشرطة قوامها ١١٠ ٠٠٠ فرد ، تعجز حكومة جنوب افريقيا عن السيطرة على
العنف الذي يقتصر على بضعة جيوب في المناطق الحضرية من جنوب افريقيا وبعض جيوب في
المناطق الريفية ؟ لماذا تعجز الحكومة عن السيطرة على العنف ؟ لا يزال الأمر لغزا
في نظرنا . وإذا كان ذلك لغزا لمن ينتمون إلى الجنوب الافريقي ، فلا أدري ماذا يمكن
أن يكون بالنسبة للذين ينعمون به بعد الشقة .

من نافلة القول إن المستوطنات الفردية سيئة السمعة ما هي إلا أوكار للجريمة
والأوبئة المعادية للمجتمع ، ولدتها الطبيعة البائسة والمهينة لهذه المساكن
الشبيهة بالشكنات . ما الذي يجعل من العصب على الشرطة - مثلا - أن تقوم بوظيفتها
في هذه المساكن ، وتفتشها وتخلصها من الأسلحة الخطرة ، أو - إذا احتاج الأمر - أن
تحوطها بقوات الأمن لكفالة عدم مهاجمتها من الخارج من يأتون من مستوطنات
أخرى ، وعدم خروج نزلاتها مدججين بالسلاح ، إما بما يسمى بالأسلحة المستحدثة أو
بأسلحتهم الحديثة ، لمهاجمة المستوطنات الأخرى ؟ ما الذي يجعلهم يخرجون في وضوح
النهار حاملين هذه الأسلحة ويذهبون الناس ؟

اننا نتحدث هنا - وأرجوكم أن تنصتوا باهتمام - عن قوات شرطة من أكفا قوات الشرطة في العالم وأكثرها يقظة . وأقول ذلك على سبيل التلطف : إنه جهاز للشرطة يرى كل شيء ويعرف كل شيء ، وكان في أيام مجده يعرف ما يحدث حتى خط الاستواء . هذه القوة نفسها وقد تعززت حتى بلغت ١١٠ ٠٠٠ من رجال الشرطة ، لا يمكنها الآن أن ترى أو تعرف ما يجري داخل جنوب افريقيا ، في القطارات والمستقطنات والجنازات والمؤتمرات الشعبية السياسية ، وبعض هذه الأمور يحدث في وضح النهار ، ولا يحتاج الى اتخاذ الظلام ستارا . هذه الشرطة نفسها إما تصل الى مسرح المذابح الجماعية بعد ساعات من وقوعها ، وبعد مفادرة مرتكبها بوقت طويل ، أو تصل في وقت مبكر أكثر من اللازم ، لأنها قد أُنذرت ، ثم تفادر المكان لأنها قررت أنه لا يوجد هجوم ، دون أن تدرك أنها وصلت قبل الهجوم بخمس ساعات ، ثم تبتعد عن مسرح الجريمة قبل وقوعها ، وبعد دقائق يقع الهجوم .

ولأننا نحن في الجنوب الافريقي علقنا أملا كبيرا على عملية كوديسا ، لدينا شعور قوي بوجود ما يمكن أن نسفيه مؤامرة مبيتة تحركها بعض القوى الشريرة في جنوب افريقيا لتخريب كوديسا والعودة بجنوب افريقيا الى طرقها الشريرة القديمة ، لاستعادة "الفصل العنصري العظيم" ، لأن هناك نمطا واضحا للعنف ، كما نعرف جميعا ، وكما أشير هنا . فكلما زاد التقدم الذي تحرزه كوديسا ، ازداد تصاعد العنف خبثا ووحشية .

نعم ، لا بد من إنعاش مفاوضات كوديسا المعطلة . ونأمل أن يكون ذلك في الامكان ، حتى تبث فيها حياة جديدة ودينامية جديدة واحساسا جديدا بالهدف ، ولكن خريطة أن يُهيأ ويفرض مناخ يغضي الى نجاحها . وكما قال وزير خارجية زمبابوي بالامس ، لا طائل من وراء التعكير فلننمش كوديسا . لننمشها ولكن ليس في ذلك المناخ السائد في جنوب افريقيا اليوم ، لأنه سيحدث انسحاب آخر . ولكني أعتقد أن انسحابا واحدا يكفي إذا أردنا للمفاوضات أن تنجح .

ومن ثم ، وحتى في الوقت الذي ندعو فيه اخواننا ، أي زعماء جنوب افريقيا ، الى العودة الى مائدة المؤتمر للتفاوض ، نرى أنه من الاهمية بمكان أن نضمن أن يكون بومعهم القيام بذلك في بيئة تسمح لهم بأن يجلسوا في كنف السلام في ذلك المبنى في جونسبرغ للتفاوض على دستور جديد لجنوب افريقيا .

ولا بد من تكرار القول بأن المسؤولية عن تهيئة هذا المناخ المؤدي الى نجاح كوديسا تقع على عاتق الحكومة الحالية . نعم ، أن جميع زعماء جنوب افريقيا يتحملون بعض المسؤولية عن جعل النشاط السياسي لاتباعهم معتدلا ، ولكن لا يمكن تحميلهم المسؤولية الاساسية عن تنفيذ القانون وفرض النظام . عليهم مسؤولية مساعدة الحكومة الحالية على الحفاظ على القانون والنظام ، ولكن صيانة القانون والنظام تقع على عاتق الحكومة ، وإلا فإنها تكون قد تنصلت من مسؤوليتها .

ويحدونا وطيد الامل أن يرقى مجلس الامن الى مستوى مسؤولياته ، وذلك بتعيين ممثل خاص ، على النحو المتوخى في القرار الذي يوشك على اتخاذه ، واعطاء هذا الممثل الخاص كل الصلاحيات الضرورية للذهاب الى جنوب افريقيا والقيام بالمهمة التي لا بد - في رأينا - من القيام بها لمساعدة شعب جنوب افريقيا في مفاوضاته من أجل اقامة جنوب افريقيا الجديدة التي أقول إننا جميعا معينا جاهدين الى تحقيقها على مر السنين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بوتسوانا على

العبارات الرقيقة التي وجهها لي .

بموافقة أعضاء المجلس ، اعتزم الآن أن أعلق الجلسة ، وسنعاود الاجتماع

الساعة ١٥/٣٠ .

علقت الجلسة الساعة ١٤/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٠ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل

اليونان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء ببيانه .

السيد إكسارخوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه . ويسرنا ، بصفة خاصة ، أن نرى برئاسة المجلس بين اليدين الخبرتين للممثل الدائم للرأس الأخضر ، البلد الذي تربطه باليونان دائما علاقة وثيقة وودية .

أود أيضا أن أتوجه بالتهنئة لسلفكم السفير بول نوتردام ، ممثل بلجيكا

الدائم ، على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه .

لا يمكن لأحد أن يجادل اليوم في حقيقة أن الفصل العنصري نظام سياسي غير مقبول ، ولا بد من استئصاله بجميع أشكاله ونتائجه العملية . هذا فضلا عن أن المجتمع الدولي ، الى جانب القادة السياسيين الرئيسيين في جنوب افريقيا ، ملزم بإنشاء مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ، عن طريق الوسائل السلمية ، ومن خلال مفاوضات تشترك فيها جميع الاطراف المعنية .

وقد أسفرت عملية هذا الانتقال ، التي بدأت بالافراج عن رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، السيد نيلسون مانديلا ، عن نتائج ايجابية رائعة أحيت فينا الآمال في الوصول الى خاتمة تفاوضية مبكرة . وقد برهنت واقعية المشاركين في المفاوضات على وجود أساس متين لأن تعيش جميع العناصر في جنوب افريقيا وأن تزدهر في كنف السلام والتعاون الوطني .

إلا أن العنف الآخذ في التصاعد في جنوب افريقيا يشكل تهديدا خطيرا للعملية التفاوضية ، ويقوض النتائج المحرزة حتى الآن . وقد راح ضحية العنف بالفعل عدد كبير من الأرواح البريئة في جنوب افريقيا ، وأثر تأثيرا ملبيا على رفاه السكان هناك ، ولا بد من وقفه على الفور ، وإلا سيكون المعارضون للتغيير المستفيدين الوحيدين من هذا الوضع . ولبلوغ هذه الغاية ، مطلوب بذل جهود جادة على الصعيدين المحلي والدولي على السواء .

في بيان صدر في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، أعربت المجموعة الأوروبية بدولها الاعضاء عن شعورها بالصدمة إزاء الحوادث المروعة الاخيرة في جنوب افريقيا ، وبالذات في بويباتونغ ، وحثت حكومة جنوب افريقيا على التحقيق في تلك الحوادث بسرعة وبعناية ، لمعاقبة المسؤولين عنها ، ودعت زعماء جميع الاطراف المعنية الى المشاورة بعزم وتصميم على الطريق السلمي المؤدي الى قيام ديمقراطية غير عنصرية يمثل فيها جميع أبناء جنوب افريقيا .

ونحن نعتقد أن المسؤولية عن كبح العنف وضمان الامن والحماية للشعب تقع في المقام الاول على عاتق السلطات المختصة في جنوب افريقيا . وثمة دور مماثل في الهمية يخص من يملكون التأثير على التطورات في ذلك البلد . واتفاق السلم الوطني الموقع في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ يوفر مثالا طيبا على تصميم الاطراف الموقعة ومصدق نواياها ، ويشكل الهيكل السليم الذي يمكن لاهباء جنوب افريقيا في إطاره أن يعملوا معا من أجل تهيئة مناخ السلم والثقة اللازم .

ومنذ أعلنت حكومة افريقيا عن استعدادها للسماح للمراقبين الاجانب بالاشتراك في التحقيق المتعلق بالمذبحة المأساوية الاخيرة التي وقعت في بويباتونغ ، أفسح المجال للمساعدة الدولية لتدعيم الجهود المحلية المبذولة لكبح العنف .

واليونان ترحب بالدعوة التي وجهها مجلس الامن للأمين العام لتعيين ممثل خاص يوصي بتدابير من شأنها إنهاء العنف على نحو فعال ، والمساعدة على خلق الظروف المؤاتية لإجراء مفاوضات تؤدي الى انتقال سلمي في جنوب افريقيا . وتؤمن الحكومة اليونانية ايمانا قويا بأن هذه المفاوضات يجب أن تجري بحسن نية ، وفي مناخ خال من العنف .

وتوافق اليونان على الرأي القائل بأننا يجب أن ننظر الى هذه الاجتماعات التي يعقدها مجلس الامن على أنها فرصة لبذل جهود جديدة لاستئناف المفاوضات في جنوب افريقيا . وقد لاحظنا أثناء هذه المناقشة أن أنصار التغيير الرئيسيين في جنوب افريقيا أكدوا من جديد على رغبتهم في الإبقاء على العملية التفاوضية . كما أن نتائج الاستفتاء الأخير في جنوب افريقيا أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الأغلبية

الساحقة من السكان ، بغض النظر عن اللون أو العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية ، تؤيد هذه العملية .

لا ينبغي إذن ادخار أي جهد من أجل الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن وتوطيد أركانه ، واستخدامه كأساس لحل تفاوضي ثابت وعادل وسليم . علينا أن نساعد مجتمع جنوب افريقيا على الحفاظ على قدرة الدفع والاستمرار في البناء على ما تحقق حتى الآن .

واليونان تؤيد كل التأييد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن ، وتعلن عن استعدادها للعمل ، إما بشكل فردي أو بشكل جماعي مع شركائها في المجموعة الأوروبية ، من أجل تنفيذه على نحو تام وفعال .

ولا يغيب عن بالنا أن الواقع الجديد القائم على التعاون دون الإقليمي والاقليمي والدولي المكشف في الميادين السياسية والاقتصادية يشير الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، الى دور هام يُنتظر أن تلعبه جنوب افريقيا الجديدة الديمقراطية الموحدة وغير العنصرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليونان على العبارات الطيبة التي وجهها لي .

المتكلم التالي ممثل هولندا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء ببيانه .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أتقدم بتهانئي إليكم وإلى سلفكم : إليكم على العمل الهام الذي تضطلعون به حالياً ، وإلى السفير نوتردام على العمل الممتاز الذي أنجزه الشهر الماضي .

إن هولندا ، شأنها شأن شركائها في المجموعة الأوروبية ، نادت عبر السنين بإقامة جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية ، بالوسائل السلمية .

وبلوغا لتلك الغاية دعونا جميع الاطراف في جنوب افريقيا ، مرارا وتكرارا ، الى وقف أعمال العنف الجارية ويتمثل موقفنا في أن المفاوضات ذات القاعدة العريضة هي وحدها التي يمكن أن تؤدي الى تسوية دائمة .

وقد رحبت حكومة هولندا بعملية التغيير الجذري التي بدأت عقب تولي الرئيس دي كليرك منصبه في عام ١٩٨٩ . وبفضل الموقف الايجابي الذي اتخذته جميع الاطراف المعنية استُهِلت ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، مفاوضات في إطار المؤتمر المعنوي بقيام جنوب افريقيا الديمقراطية . وكان ذلك معلما على الطريق المؤدي الى جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية وغير العنصرية . وفي أعقاب النتيجة الايجابية التي أسفر عنها استفتاء ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ، كان من المتوقع أن تقدم الترتيبات الانتقالية في وقت مبكر .

وهولندا يساورها قلق بالغ إزاء حقيقة أن المفاوضات في الأشهر الأخيرة أصبحت على نحو متزايد ، وأن مؤتمر كوديسا - ٢ المعقود في ١٥ و ١٦ أيار/مايو لم يتمكن من أية نتائج ملموسة .

إن العنف المتزايد في جنوب افريقيا يشير حقا قلقا شديدا . وقد صدمتنا الأحداث التي وقعت في بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ، والتي أعقبها تعليق المفاوضات .

إن حكومة جنوب افريقيا تتحمل مسؤولية خاصة عن المحافظة على النظام . وعلى ضوء هذا أصدر المجلس الأوروبي بيانا في لشبونة أثناء القمة الأوروبية التي انعقدت يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ، أشار فيه الى :

"الحاجة المطلقة الى كفالة السيطرة الفعالة على الشرطة - وقوات

الامن" .

مرة أخرى تدعو حكومة هولندا الى وضع حد لسفك الدماء المفجع والطائش ، المستمر في جنوب افريقيا .

من الحيوي أن تستأنف المفاوضات في إطار كوديسا بأسرع ما يمكن . وحكومة هولندا على اقتناع بأن الحوار بين جميع الأطراف المعنية هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى قيام جنوب افريقيا جديدة ، حرة وديمقراطية . ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية الى استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن .

وترحب هولندا بأن يقوم الامين العام بتعيين ممثل خاص يساعد في تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف العملية التفاوضية ، ويسهم بذلك ، على ما نأمل ، في وضع حد فعال للعنف . وفي الوقت ذاته ، نود أن نعرب عن تقديرنا للخدمات الحميدة التي أداها الامين العام حتى الان .

وترى هولندا أن المجتمع الدولي يمكنه ، وينبغي له ، بموافقة الأطراف المعنية ، أن يوظف بدور بناء في استعادة مناخ الثقة الضروري لعملية المفاوضات ، وهو مناخ ، للأسف ، لا يسود في جنوب افريقيا في هذه اللحظة . لذا ، فإننا نؤيد تمام التأييد مشروع القرار بالصيغة التي أعد بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل هولندا على الكلمات الطيبة التي وجهها لي .
المتكلم التالي ممثل اسبانيا ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد يانييز - بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :
يسرني بالغ السرور أن أردد كلمات من سبقوني الى تهنئتك ، سيدي الرئيس ، على الطريقة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن هذا الشهر . إن قدراتكم السياسية والقانونية ومهارتكم الدبلوماسية ، التي أضيف اليها الآن صبركم ، تكفل أن تحقق هذه الاجتماعات الهامة لمجلس الأمن النتائج التي نرجوها جميعا .

إن الحكومة الاسبانية التي رحبت منذ البداية بالشجاعة والبصيرة السياسية اللتين تحلى بهما الرئيس دي كليرك ، ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، نلسون مانديلا ، ومائتر الزعماء والمسؤولين السياسيين في جنوب افريقيا الذين مكثوا من بدء عملية تغيير واعدة في جنوب افريقيا ، ترغب في الاعراب هنا عن اقتناعها بأننا لا يمكن ، ولا يجب ، أن نسمح بإحباط الآمال المشروعة التي ولدتها تلك العملية .

لقد تابعت اسبانيا بأقصى درجة من الانتباه والاهتمام مسار التطورات في جنوب افريقيا . ويساورنا قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للعنف ، وخاصة المذبحة التي وقعت في بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ، وما أعقبها من حوادث عنيفة .

إن العنف المتصاعد في جنوب افريقيا ، بما يصاحبه من خسائر فادحة في الأرواح البشرية ، تترتب عليه عواقب وخيمة ، لا بالنسبة لاستقرار الداخلي في ذلك البلد فحسب ، بل أيضا بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها ، وهو بالتالي يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي قاطبة .

واسبانيا ، بوصفها عضوا في المجموعة الأوروبية ، قد أعربت بالفعل عن موقفها من الأحداث المفجعة التي وقعت في بويباتونغ ، وذلك في سياق الإعلان الخاص بجنوب افريقيا ، الذي اعتمد في الاجتماع الأخير للمجلس الأوروبي في لشبونة ، والذي أشار اليه ، ضمن آخرين ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة التي تتولى حاليا رئاسة المجموعة الأوروبية .

نود أن نكرر الإعراب عن استبشاعنا في اسبانيا للعنف الذي أطلق له العنان في جنوب افريقيا ، وأن نؤكد على أن الحكومة الاسبانية ترى من الاساسي توضيح الحقائق وتحديد المسؤولية ، دون أن يغيب عن البال أنه من الضروري ضمان الرقابة الفعالة على قوات الشرطة والامن .

وحقيقة أنه على الرغم من التقدم الاكيد الذي تم إحرازه حتى الآن ، لم يتسن بعد التخلص نهائيا من نظام الفصل العنصري ، تترتب عليها نتائج سلبية للغاية بالنسبة لحقوق الإنسان لجميع أبناء جنوب افريقيا وبخاصة الاغلبية . فهو ، بالتحديد ، يؤدي الى اندلاع العنف على النحو الذي شهدناه مؤخرا في ذلك البلد .

لذا ، فإن اسبانيا تعتبر من الاهمية القصوى أن تستأنف عملية التغير السلمي بأسرع ما يمكن ، من خلال العودة الى الحوار والتفاوض ، بهدف قيام جنوب افريقيا الديمقراطية اللاعنصرية والموحدة .

وينبغي أن يعلم شعب جنوب افريقيا أن بوسعه أن يعول على تضامن اسبانيا حكومة وشعبا ، في جهوده لبلوغ ذلك الهدف . وكلنا ثقة بأنه على أساس هذه المناقشة الهامة ، سيتجلى أيضا تضامن المجتمع الدولي الراسخ في السعي لتحقيقه .

وهذه الاجتماعات التي يعقدها مجلس الامن والتي دعت اليها منظمة الوحدة الافريقية في هذا الوقت الملائم ، ستمكن المجتمع الدولي من الإسهام بشكل ايجابي في وضع حد للعنف ، وضمان أن تعود جميع الاطراف الى مائدة التفاوض في ظل ظروف تمكن من التحرك الحاسم صوب تغير بعيد الاثر للهيكل السياسية في جنوب افريقيا .

وبناء على ذلك ، نؤيد تمام التأييد نص مشروع القرار المطروح على أعضاء المجلس ، وبخاصة المبادرة التي تدعو الامين العام الى أن يعين ، على سبيل الاستعجال ، ممثلا خاصا ، لكي يقوم ، بعد اجراء مناقشات مع الاطراف ، بتقديم توصيات لاتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف بصورة فعالة ، وعلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات ناجحة .

إن اسبانيا ، الى جانب شركائها في المجموعة الاوروبية ، ستدعم ، بكل الطرق الممكنة ، جهود الامين العام وممثله الخاص في هذا الصدد . وبلوغا لهذه الغاية تقوم الحكومة الاسبانية في الوقت الراهن بمضاعفة جهودها الدبلوماسية واتصالاتها مع جميع الاطراف .

ختاما ، تود اسبانيا أن تنضم الى المجتمع الدولي في دعوة كل الاطراف في جنوب افريقيا ، وحكومة جنوب افريقيا بصفة خاصة ، الى تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات في إطار كوديسا ، بغية كفالة الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية حقا - وبالذات من خلال إنشاء حكومة انتقالية في الوقت الملائم .

إن بلوغ ذلك الهدف سيتمكن جنوب افريقيا تماما من احتلال مكانها المشروع في المنطقة وفي المجتمع الدولي ، وهذا بالتأكيد ستكون له آثار ايجابية على القارة الافريقية ، وعلى العالم أجمع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .
المتكلم التالي ممثل زامبيا . وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد موسوكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودُّ أن أهنيكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه . إنكم تمثلون بلدا افريقيا صديقا لا يزال ملتزما بالنضال العادل لمناهضة الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية . ومن ثم فإنه يليق بهذه الهيئة أن تنظر في الوضع الخطير السائد في افريقيا تحت قيادتكم القديرة .
أودُّ أن أتقدم من سلفكم السفير بول نوتردام بخالص التقدير الذي يكتنه له وفد بلادي على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس عن شهر حزيران/يونيه .
هل لي ، سيدي الرئيس ، بداية أن أشكركم وأشكر الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على نزولهم عند طلب وفد بلادي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة .

لقد سهلت مهمة وفد بلادي كثيرا من خلال البيانات الهامة التي أدلى بها زعماء حركات التحرر في جنوب افريقيا ، وخصوصا ، السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، والسيد كليرانس مكويتو ، رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، فضلا عن وزير خارجية السنغال ، الذي تكلم نيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية .

في اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد مؤخرا في دكار ، السنغال ، أعرب المشاركون عن بالغ القلق إزاء العنف المتصاعد في جنوب افريقيا والموجه ضد مجتمعات السود والقوى التقدمية ، بهدف تقويض نفوذهم على طاولة المفاوضات ، خصوصا في المذبحة التي وقعت مؤخرا في بلدة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . لقد شجب المؤتمر بشدة حالة العنف وطالبوا بإجراء تحقيق شامل ومكشوف في أسباب العنف ودور قوات الأمن في ارتكاب هذا الحادث وغيره من الحوادث .

كما دعا المؤتمر إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في مسألة العنف في جنوب افريقيا ولوضع حد له فضلا عن تهيئة الظروف للمفاوضات المفضية إلى عملية انتقال سلمية إلى جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة ولا عنصرية . وفي هذا الصدد ، دُعي أيضا الأمين العام للأمم المتحدة لأن يرصد عن كثب تطور الوضع في جنوب افريقيا واتخاذ جميع التدابير الضرورية .

ومن دواعي ارتياح وفد بلادي أن مجلس الأمن بعقده لهذا الاجتماع قد عبّر تعبيرا إيجابيا عن استجابته للنداء الذي وجهه رؤساء الدول في منظمة الوحدة الافريقية . ونحن نتوقع بأنه سيتصرف بما يتسق مع موقف الزعماء الافارقة ، هذا الموقف الذي يعكس تطلعات شعب جنوب افريقيا . ومن نافلة القول أن تطلعات شعب جنوب افريقيا لإنهاء الفصل العنصري وإقامة ديمقراطية لا عرقية قد تجسدت في العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وفي العديد من المقررات التي اتخذها المجلس خلال ٤٥ عاما .

إن من الواضح من البيانات العديدة التي أدلى بها في هذه المناقشة أن العنف المتصاعد في جنوب افريقيا يترك عواقب وخيمة بالنسبة لبلوغ حل سلمي وعادل لمشاكل جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ما تزال زامبيا تشعر بالقلق العميق إزاء العنف المتزايد في جنوب افريقيا . كما أننا نشعر بعميق القلق إزاء الادعاءات الشابتة بتواطؤ قوى أمن الدولة وإزاء الأدلة على هذا التواطؤ ، مما أبرزتها المحاكمات والتحقيقات واللجان الكثيرة . وهذا الدليل أكدته لجنة غولدستون وبضعة تقارير قدمتها بعثات تقصي الحقائق الدولية المستقلة .

إن زامبيا تدين بشدة المذبحة التي ارتكبت في بويباتونغ ، فضلا عن أشكال العنف الأخرى التي تهدد الآن عملية السلام الجارية برعاية المؤتمر المعني بجنوب افريقيا ديمقراطية . إننا نشجب بالتأكيد ارتكاب أعمال العنف ، بما في ذلك استخدام ما يسمى بالأسلحة التقليدية التي كانت مصدرا كبيرا للعنف في البلدان السوداء .

إننا نقر ونؤكد أن مسؤولية الحفاظ على النظام والقانون تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا . ولذلك فإن من مسؤولية سلطات جنوب افريقيا اتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء العنف فورا . وينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تفضل بمسؤولياتها ويجب أن نراها تفعل ذلك . ومن الواضح أن سلطات جنوب افريقيا لديها القدرة والموارد الضرورية لإنهاء العنف ، ومقاومة المرتكبين للجرائم وحماية أرواح مكان جنوب افريقيا . إننا ندعو جنوب افريقيا إلى القيام بذلك تمشيا مع واجباتها والتزاماتها . إننا نحث جميع الأطراف على ضمان التنفيذ الفعال للتزاماتها وفقا لاتفاق السلام الوطني .

وفي هذا الصدد ، إن وفد بلادي يدعو إلى الوحدة والتضامن بين جميع القوى المناهضة للفصل العنصري وتوجيه جهودها لبلوغ أهدافها المشتركة .

إننا على اقتناع بأن إنهاء العنف من شأنه تهيئة المناخ المفضي إلى المفاوضات السلمية ، بما في ذلك استئناف العملية التفاوضية بموجب كوديسا ، لأنه لا معنى لآلية مفاوضات تجري في مناخ العنف السائد هذا . لهذا السبب ، من المفهوم أن يقوم المؤتمر الوطني الافريقي بتعليق مشاركته في المؤتمر المعني بجنوب افريقيا ديمقراطية .

إن المجتمع الدولي برمته يتابع باهتمام شديد الحالة في جنوب افريقيا . ففي هذا المنعطف الحاسم في تاريخ هذا البلد ، ينبغي النظر إلى حكومة جنوب افريقيا باعتبارها تتصرف بحسن نية امتثالا للشروط التي حددها إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . إن شعب جنوب افريقيا بحاجة إلى السلام ، إن أهالي الجنوب الافريقي بحاجة إلى السلام . إلا أن هذا السلام لا يمكن تحقيقه ما لم يتوفر الالتزام الصادق من جانب جميع الأطراف المعنية بالعمل من أجله .

لا يمكن أن يكون شك في أن هناك حاجة إلى الاستئناف المبكر لعملية السلام في ظل المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية . إن الواقع الآن أن الحالة حساسة لدرجة أن أي مزيد من الإشارة يمكن أن يشعل رد فعل جماهيري بالغ الخطورة له آثار خطيرة على منطقة الجنوب الافريقي برمتها . في الوقت الراهن ، ليس هناك أي قدر من الثقة المتبادلة ، كما قال ممثل آخر بحق ، وليس هناك أي قدر من الائتمان بين الأطراف الرئيسية في عملية السلام في ظل المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية . وفي هذه الظروف ، من غير الممكن تقريبا استئناف المفاوضات . ولذلك يؤيد وفد بلادي النداء الذي وجهته حركات التحرر لجنوب افريقيا ، والذي أيده مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعه الأخير في دكا بالسنغال ، والموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يعين ، على نحو عاجل ، ممثلاً خاصاً للتحقيق في الأسباب الكامنة وراء العنف المستمر ، والتقدم بتوصيات بشأن تدابير إنهاء العنف ، واستمرار مراقبة التطورات في جنوب افريقيا وإبلاغ الأمين العام عند الضرورة .

وفد بلادي يرى أن الممثل الخاص للأمين العام ينبغي له ، بمجرد تعيينه ، أن يذهب فوراً إلى جنوب افريقيا حتى يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في تقريره قريباً .

إن على الأمم المتحدة مسؤولية ملزمة بكفالة التفسير السلمي في جنوب افريقيا . ويجب أن تواصل الاضطلاع بدور إلى أن يعلن ممثلو الغالبية في ذلك البلد أن الحالة فيه لا يعكس اتجاهها ، وبالتالي وكما هو منصوص عليه في الإعلان ، سيواصل الأمين العام تقديم تقارير إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذه .

مما لا يمكن إنكاره أنه منذ اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أحرز تقدم هام نحو تهيئة مناخ مؤات لإجراء المفاوضات . وقد أدى هذا إلى رفع بعض التدابير التي كانت مفروضة ضد جنوب افريقيا . وفي الواقع أن بدء عملية السلام في ظل المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية بعث الأمل في انتقال سلمي إلى جنوب افريقيا ديمقراطية . ووفقاً للحالة الراهنة إن مسألة العنف لا تزال تمثل عقبة كبيرة أمام المفاوضات في جنوب افريقيا .

إن العنف يمكن أن يعرقل العملية بأسرها بما يحمله ذلك في نهاية الامر من نتائج مدمرة بالنسبة الى جنوب افريقيا بشكل خاص والمنطقة بأسرها بشكل عام بما في ذلك بلدي زامبيا .

إن وقوع مواجهة دموية في جنوب افريقيا يمكن تجنبه . ونحن نرى أن الرئيس دي كليرك بيده مفتاح السلام . لقد أثبتت الغالبية السوداء رغبتها المستمرة في التفاوض بحسن نية . وحتى تنجح عملية السلام ، يجب على الحكومة أن تظهر أيضا حسن نواياها المعلنة بوضوح . وفي الواقع ، فيما يتعلق بأحكام الإعلان ، يقع على سلطات جنوب افريقيا التزام بتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات . ويجب عليها أن تفعل هذا إذا ما كان لها أن تقضي على الغرض . إن التوقف الكامل للمفاوضات ، وأكرر هذا ، ليس في مصلحة أحد على الاطلاق . وستكون مأساة لافريقيا وللعالم بأسره إذا ما أصبح السلام بعيد المنال في هذا المنعطف الخطير .

وفي الختام ، نود أن نناشد مجلس الأمن أن يدعم مشروع القرار المطروح أمامه ، وهو إذ يفعل هذا ، يبعث برسالة لا غموض فيها الى جنوب افريقيا بأن الحالة في ذلك البلد تهم المجتمع الدولي . ولا يمكن للمجلس أن يطلب أقل من أن تمثل جنوب افريقيا امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى . فليتصرف المجلس الآن قبل أن تُفقد السيطرة على الحالة في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زامبيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية وأدعوه الى شغل مقعد السي

طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، يسرني أنكم تتراأسون هذه المداولات الهامة التي لا تتعلق فقط بافريقيا ، وأنتم ابن موقر لها ، ولكن أيضا بالمجتمع الدولي كله وبمدنيته وديمقراطيته . وأود أن أعرب أيضا عن التقدير لسعادة السفير نوتردام على قيادته الماهرة للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه .

(السيد خرازي ، جمهورية
إيران الإسلامية)

إن وجود العديد من وزراء الخارجية والزعماء من افريقيا ولاسيما السيد
نيلسون مانديلا الذي يمثل الكفاح الذي لا يكل والشجاعة وكذلك السيد كلارنس ماكويتسو
رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا يدل في حد ذاته بوضوح على أهمية الموضوع
المطروح والخطر الواسع الانتشار الذي يهدد ليس فقط جنوب افريقيا ولكن الدول
المحيطة أيضا .

(السيد خرازي ، جمهورية

ايران الاسلامية)

إن استمرار فقدان الارواح الناجم عن العنف المستمر في جنوب افريقيا غير مقبول . ويستهدف العنف الآن زعزعة القوى الديمقراطية والمجتمعات المحلية بوجه عام . وإن الحالة التي نشأت مؤخرا تشير بالغ القلق حول مدى سيطرة النظام على قواته الامنية . وفي هذا السياق ، تشير تقارير كثيرة الى تورط عناصر من قوات الامن واليمين المتطرف في تقوية هذا العنف المستمر . ولكن ، في نهاية المطاف ، تتحمل حكومة جنوب افريقيا المسؤولية الكاملة . ونتيجة لذلك ، تتعرض إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لاعنصرية موحدة لتهديد شديد .

وفي هذا المنعطف البالغ الحساسية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ فورا كل التدابير الضرورية لوضع حد للعنف ولانشاء آلية لرمذ الحالة في جنوب افريقيا ، وذلك لاستئناف المفاوضات البناءة ، ولتمهيد السبيل لاستئصال نظام الفصل العنصري الى الابد .

وفي هذا الصدد ، ينبغي للمجتمع الدولي بشكل عام ومجلس الامن بشكل خاص ضمان أن تبدأ المفاوضات على أساس إطار ديمقراطي حقيقي يحظى بقبول جميع الاطراف المعنية . وينبغي تشجيع حكومة الاقلية في جنوب افريقيا على قبول هذا الإطار الديمقراطي لاستئناف المفاوضات والتخلي عن سعيها الى ضمان تفوقها على الاغلبية السوداء من السكان بالإصرار على التمتع بحق النقض .

ومنذ اعتماد الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي المعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة ، يقوم المجتمع الدولي وبصورة خاصة الامم المتحدة ، برصد مسألة استئصال السياسات العنصرية لنظام جنوب افريقيا . وقد دعا الاعلان الى تهيئة مناخ ملائم للمفاوضات بغية إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية على أساس دستور جديد . وينبغي للمجتمع الدولي ألا يخفف من شدة التدابير المفروضة حاليا على نظام الفصل العنصري قبل تحقيق هذا الهدف .

(السيد خرازي ، جمهورية
ايران الاسلامية)

وقد حدثت في السنوات الثلاث الماضية تطورات ايجابية . وتشمل هذه التطورات الافراج عن بعض السجناء السياسيين ، ومنهم السيد نيلسون مانديلا ، ورفع حالة الطوارئ ، وإلغاء بعض التشريعات التمييزية ، وعودة عدد من المنفيين السياسيين ، وأخيرا ، بدء المفاوضات في إطار كوديسا .

وعلى الرغم من هذه التطورات ، فإن نظام الفصل العنصري ، الذي يعد وصمة عار في جبين الانسانية وجريمة ضدها ، لا يزال قائما . ولا يزال شعب جنوب افريقيا المحروم يعاني من هذا النظام العنصري . ولا يزال مئات من السجناء السياسيين يرزحون سرا في سجون جنوب افريقيا . وقد قتل كثير من الناس أو جرحوا بسبب الاجراءات الوحشية والمنتظمة التي تتخذها قوات الامن في جنوب افريقيا .

وما برح عهد العنف هذا تتعاقد قسوته تعايدا منتظما منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وقيل أن أكثر من ٧٠٠٠ شخص قتلوا منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وينقسم الضحايا الى فئات مختلفة . ووفقا لمرفق الوثيقة S/24232 ، تفاقم العنف في جنوب افريقيا الذي يستهدف مجتمعات السود ، ومن أمثلته الاخيرة المذبحة التي وقعت في بلدة بويباتونغ ليلة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . إن المجتمع الدولي يحمل حكومة جنوب افريقيا المسؤولية ويطالبها بوقف العنف فورا وحماية حياة وممتلكات جميع مواطني جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من أن الوفيات والاصابات على هذا النطاق تشكل حالة طوارئ وطنية ، فإن استجابة سلطات نظام جنوب افريقيا لم تكن ، على أقل تقدير ، كافية على الاطلاق . وإن استمرار حلقة العنف الاخيرة يعرض عملية المفاوضات السلمية والتحول نحو جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ومتحدة لخطر شديد . فمن هو المستفيد من استمرار هذا العنف ؟ الاقلية المحظوظة التي ترى مصالحها تتعرض للخطر عندما يزداد زخم عملية التفاوض السلمي صوب وضع في جنوب افريقيا أكثر انسانية وغير عنصري . وفي هذا المدد ، إن لا مبالاة حكومة جنوب افريقيا تشير بعض التساؤلات . ولهذا ينبغي التأكيد لتلك الحكومة على أهمية تنفيذ مهمتها في حفظ السلم والسلامة العامة .

ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكتفي بالتغييرات الأخيرة في جنوب أفريقيا . إن القضاء التام على جميع سياسات الفصل العنصري وبزوغ الاحترام للمبادئ الأساسية المتمثلة بالحقوق المتساوية لجميع بني البشر ، بغض النظر عن لونهم أو جنسهم ، أمر ضروري . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، ينبغي الاستمرار بدأب في تطبيق الجزاءات على النظام الحالي ، وفقا لقرار الجمعية العامة ، بوصفه العنصر الرئيسي لموقف المجتمع الدولي من جنوب أفريقيا . ونحن نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي ، في الوقت الذي يدين فيه تصعيد العنف في جنوب أفريقيا ، ولا سيما المذبحة التي وقعت في بلدة بويباتونغ ، أن يتخذ القرارات اللازمة لوضع حد مبكر لهذا العنف ولرصد التطورات في جنوب أفريقيا حتى يستأصل الفصل العنصري .

إن حكومة بلادي تؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام واستخدام مساعيهِ الحميدة في جنوب أفريقيا كما دعت منظمة الوحدة الإفريقية . ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل التماس السبل والوسائل لوقف العنف وللمساعدة على الإسراع بعملية التفاوض الديمقراطي بغية تحويل جنوب أفريقيا إلى بلد غير عنصري وديمقراطي . وفي هذا السياق ، إن تعيين ممثل خاص للأمين العام وإيفاده إلى جنوب أفريقيا يمثلان خطوة إيجابية أولى ، ستتيح إجراء تحقيق مستقل حقا في العنف والوضع العام في جنوب أفريقيا . ومع ذلك ، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يبقيا المسألة قيد النظر بغية ضمان التحول السلس لجنوب أفريقيا صوب بلد ديمقراطي لاعنصري .

وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تتابع باهتمام التطورات في جنوب أفريقيا وتشعر ببالغ القلق . وقد دأبت حكومة جمهورية إيران الإسلامية على المساعدة في تعبئة وتدعيم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على سياسات الفصل العنصري والإنسانية والعنصرية . وعلاوة على ذلك ، تتعاون جمهورية إيران الإسلامية بلا انقطاع مع مختلف الهيئات الدولية بغية تعزيز تنفيذ الجزاءات ضد جنوب أفريقيا .

(السيد خرازي ، جمهورية
ايران الاسلامية)

وترى جمهورية إيران الإسلامية إنه لن يتسنى تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض إلا بعمل متضافر . ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، من الضروري صياغة دستور جديد بمشاركة جميع المجموعات الوطنية التي تمثل الشعب في جنوب افريقيا على أساس إطار متفق عليه ، لإقامة بلد ديمقراطي غير عنصري وموحد . واليوم ، إن العالم على استعداد أكثر من أي وقت مضى للقضاء على العنف والعنصرية .

هذا هو أقل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لتخفيف معاناة شعب جنوب افريقيا المقهور .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية إيران

الاسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل ايطاليا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على تقلدكم رئاسة المجلس عن شهر تموز/يوليه .

إن التغييرات الهامة التي حدثت في جنوب افريقيا في السنوات الاخيرة تلقى الترحيب الحار من بلدي . وفي الواقع ان تلك الفترة كانت مثمرة من حيث الاحداث السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى تحول حاسم صوب إقامة حكم ديمقراطي وغير عرقي حقا . وفي هذا السياق ، أود أن أعبر عن تقدير حكومتي العميق للإلغاء التشريعي التدريجي للفصل العنصري والمفاوضات التي جرت في إطار مؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) .

ولكن للأسف لا يدعو سبب مناقشتنا اليوم إلى السرور . في الشهور الاخيرة حدثت زيادة مزعجة في العنف في جنوب افريقيا ، بلغت ذروتها بالحوادث المزعجة في بويباتونغ التي راح ضحيتها عدد كبير من الارواح البشرية البريئة . وعلاوة على ذلك انقطعت عملية المفاوضات . وتشعر ايطاليا بالقلق البالغ إزاء تدهور المناخ السياسي وتحث بقوة جميع مكونات مجتمع جنوب افريقيا - الحكومة والشرطة والاحزاب الممثلة لكل أبناء جنوب افريقيا المشاركة في عملية كوديسا - أن تبذل قصارى جهدها لوقف حلقة العنف في جهد مشترك لتهدئة الحالة .

وللاسباب ذاتها ، تناشد ايطاليا جميع الاطراف المعنية الاستئناف السريع للمفاوضات في مؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية . إن المنجزات الهامة التي أُحرزت حتى الآن لا ينبغي أن تضيع هباءً ، وإن العملية الرامية إلى التمثيل الديمقراطي غير العرقي لجميع أبناء جنوب افريقيا ينبغي التمسك بها ومواصلتها .

يتابع المجتمع الدولي باهتمام بالغ التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا ، والمداولات الحالية في هذه القاعة دليل واضح على ذلك الاهتمام . واسمحوا لي بـأن أذكر في ذلك الصدد بالدور البناء الذي لعبته المجموعة الأوروبية كما تجلى ، في جملة أمور ، في حجم برنامج المساعدة الخاص لضحايا الفصل العنصري والزيارة الوشيكة لجنوب افريقيا من جانب ثلاثة من وزراء خارجية المجموعة .

وللسبب ذاته ، يحدو ايطاليا وطيد الامل في أن مشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم ، بتأييده الاستمرار في استعمال المساعي الحميدة للأمين العام وبدعوته الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص ، سيسهم اسهاما فعالا في تشجيع جميع الاطراف المعنية على الشروع في حسم خلافاتها بالحوار الصادق الرامى إلى إيجاد جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية و متحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ايطاليا على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو السيد بانثو هولوميسا الذي وجه المجلس إليه الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأعطى الكلمة للسيد بانثو هولوميسا الذي سيتكلم بمفئة الشخصية . وهذا لا يستتبع بأي حال اعتراف المجلس أو أي من أعضاء المنظمة بالكيان الذي يدعي تمثيله .

أدعو السيد هولوميسا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد هولوميسا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا أود أن أشكر

المجلس على هذه الفرصة للإشتراك في مناقشته بعد ظهر اليوم .

إن يجتمع المجلس هنا اليوم لبحث وبيلة العنف في جنوب افريقيا ، ينبغي لنا أولا أن نُعرّف العنف في سياق الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جنوب افريقيا . إن نظام الفصل العنصري والسيطرة البيضاء قد اتسما دائما بعنف الدولة الاقصى الذي يستخدم بشكل وحشي لإجبار الاغلبية غير الممثلة من أبناء جنوب افريقيا على الانصياع لحكم البيض .

إن ما فعله السيد دي كليرك في الفترة بين ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر هو العودة بجنوب افريقيا ، بالمفهوم السياسي ، إلى فترة ما قبل عام ١٩٦٠ ، عندما كانت المنظمات السياسية تتمتع بحرية الحركة والانتماء والاجتماع . ومن الناحية القانونية لأنه أعاد جنوب افريقيا إلى فترة ما قبل عام ١٩٤٨ أي قبل أن يصبح الفصل العنصري مقننا ومؤسسا . إن السود لم يكن لديهم حق التصويت خلال أي من الفترتين وهم لا يتمتعون بذلك الحق الآن .

إن أشد ما يحرص عليه الآن هو التنافس مع حركات التحرير في التأشير على المجتمع الدولي ، وإزاحتها من طريقه بوصفها عاملاً وشل حركتها . إن تعنت النظام هو الذي خلق المأزق في المفاوضات . إن الرئيس دي كليرك ، بطبيعة الحال ، التقى بحلفائه قبل "كوديسا ٢" وتعهد بإبطاء تقدم المفاوضات . وفي "كوديسا ٢" أمر على نسب أغلبية خاصة مرتفعة جدا ، يعلم أنها لن تلقى قبول أبناء جنوب افريقيا .

ويحتج في دوائر أخرى بأن الحكومة الحالية في جمهورية جنوب افريقيا ليست استعمارية وبالتالي ليس هناك ما يبرر تدخل المجتمع الدولي ، كما كانت الحالة في ناميبيا وزمبابوي . إنني أسلم بأن جنوب افريقيا دولة مستقلة ذات سيادة بيد أن نقل السلطة من بريطانيا ، البلد الأم ، في عام ١٩١٠ إلى الأقلية البيضاء يجعل من حكومة جنوب افريقيا الحالية حكومة استعمارية ، حيث أن شعب جنوب افريقيا الأصلي محروم من تقرير المصير في جميع أجهزة الحكم .

وأشير إلى استراتيجيتها الحالية الرامية إلى محاولة أن تضم إليها حركات التحرر لجعلها تتقاسم اللوم الحالي عن العنف ومسائل أخرى . إن زعزعة استقرار المجتمعات السوداء لا تتوقف عند بلدات السود . بل تمتد إلى حكومات الاوطان التي تعارض الحيل القذرة لحكومة الحزب الوطني واتجاهها إلى وزع قواتها ضد السود المعزلين الأبرياء .

إن حكومة ترانسكي ، التي انضمت إلى الحركة الديمقراطية العريضة ، ما فتئت بوجه خاص مستهدفة لعملية الخنق المالي من جانب حكومة جمهورية جنوب افريقيا طيلة أكثر من سنتين مائيتين متتاليتين لإجبارها على الانصياع لأوامرها . ففي العام الماضي على سبيل المثال وافقت حكومة جنوب افريقيا على ميزانيتها في شهر تشرين الأول/أكتوبر بدلا من شهر نيسان/أبريل ، وفي شهر آذار/مارس من هذا العام أمرنا بإقفال دفاترنا . وميزانية هذا العام ، ١٩٩٣-١٩٩٣ ، لم تتم الموافقة عليها حتى الآن . ماذا يمكن أن تسموا هذا ؟ اليس هذا زعزعة للاستقرار ؟ إنه في واقع الامر ، وأعترف ، إبتزاز سياسي يرمي إلى دفع سكاننا المحليين إلى الغضب على الحكومة وذلك عن طريق تجويع الجماهير المتعمد وبالتالي التفكير في إشعال الثورة .

إن هذه الاستراتيجية ما فتئت تتبع منذ السنة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩ ، وقد بلغت ذروتها بالإنقلاب الفاشل في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وجميع الدلائل المتاحة في محكمة ترانسكي العليا - التي يترأسها قضاة قانونيون من جنوب افريقيا - تشير حتى الآن إلى تواطؤ جنوب افريقيا إبتداء من حياكة الإنقلاب وحتى تنفيذه . ولتوكيد استخدام حكومة جنوب افريقيا البيضاء للمرتزقة لتحقيق أهدافها السياسية الخبيثة ، أود أن أشير إلى أن محاولة الإنقلاب الفاشلة ضد ترانسكي قادها أعضاء "جيش تحرير ليسوتو" الذين دربتههم ومولتههم وسلحتهم حكومة جنوب افريقيا للإطاحة بحكومة الرئيس الراحل ليبو جوناشان رئيس مملكة ليسوتو .

وهؤلاء الرجال تحتجزهم حكومة ترانسكي ويظهرون في المحكمة حيث يواجهون تهماً بالخيانة . لقد أكد الأعضاء في جيش تحرير ليسوتو أثناء محاكمتهم تقارير المخابرات التي وردت إلى الرئيس دي كليرك في ١٩٩٠ بأن مزرعة تعود إلى المدعو فان توندر في كوينز تاون ، وتحدّ ترانسكي في الغرب ، كانت تستخدم للتدريب وكنقطة تجمّع للرجال الذين يذهبون لقتل المجندين في قوة الدفاع التابعة لترانسكي ، وذلك باستخدام مدافع المورثر .

لقد تم الكشف من خلال مكتبتي عن الأمر الصادر عن الدولة باغتيال غونيوبي بناء على وثيقة صادقة أرسلت إليّ مع اغفال اسم كاتبها . واليوم في حوزتي أيضا ملف أعد بالطريقة نفسها . وفي اليوم الذي أقرر فيه فتح الملف سيثبت دون أدنى شك أن جنوب افريقيا البيضاء خبيرة في زعزعة استقرار مجتمعات السود ، وما ينتج عنها من سفك الدماء وخسائر في الأرواح ، وذلك من أجل تيسير بقائها في السلطة .

إن تاريخ جنوب افريقيا في زرع حقول الألغام يُظهر أن حكومة جنوب افريقيا تنكر معرفتها بأي شيء تتورط فيه لكي يتبيّن فيما بعد أنها قامت بارتكاب امساءات خطيرة ، كما هو الحال مع غونيوبي وغيره ، وترست فيدز ، وفضيحة انكاشا غيت والدعم المقدم لليونيوتا وقوات رينامو .

وعندما يجري الكشف عن الأعمال الشريرة وأعمال الجرائم المارخة والمستترة التي تدبرها حكومة جنوب افريقيا ، فإنها تتقدم بأعذار واهية كونها حدثت في الماضي .

حتى إنه يبدو في عملية التفاوض هذه أن الأغلبية التي لا صوت لها يسمع أو يُدلى به في الانتخابات ستكون معتمدة على مواقف ومشاعر وأهواء واستعداد حكومة دي كليرك في التنازل عما يمكن التنازل عنه للسود وما يمكن أن توفره للتفوق الأبيض . إننا ما فتئنا نشك بالالتزام القاطع لحكومة جنوب افريقيا في إجراء تغيير حقيقي ، أي القبول بمبدأ صوت واحد للشخص الواحد ، وهو ما يشكل الأساس لحكم الأغلبية . إن جميع الأدلة المتوفرة لحد الآن تشير إلى أن جميع التغييرات التي يجريها دي كليرك ، ومهما كانت ، إنما هي رد فعل على الضغوط الخارجية والداخلية .

(السيد هولوميسا)

وهو يبدو متلهفا لإرضاء المجتمع الدولي وتلميع واخفاء الصورة القبيحة لجنوب افريقيا هناك كي تُقبل جنوب افريقيا مرة أخرى بين ظهرانيها .

شمة إدارك متزايد في أوساط ضحايا الفصل العنصري بأن قرار حكومة جنوب افريقيا رفع الحظر عن جميع حركات التحرير ينبع من رغبة في الإبقاء على اتصال ذي خطين معهم - أي ، التفاوض معهم من ناحية والعمل على اضعافهم من ناحية أخرى . إنها تضعفهم برفضها الامتناع للاتفاقات التي تم التوصل اليها معهم وبهذا فإنها تسحب منهم الثقة في نظر أتباعهم .

إن الصدام الذي وقع بين مجموعات الامن الاهلية وقوات الامن التابعة لجنوب افريقيا والذي نشر الفوضى المدنية في مجتمعات السود ، كما شهدنا في البلدان السوداء ، لهو مؤشر آخر على عزم جنوب افريقيا في أن تكون لها اليد العليا في المفاوضات بالتعاون مع حلفائها في حكومات الاوطان .

إن البروز المفاجئ ، وظهور الاحزاب وانتشارها في بعض المناطق السوداء هو نتيجة مباشرة لخطة مرسومة بإحكام لإرباك الناس وتظليلهم واستخدامهم كقطيع انتخابي للتحالف الكبير بقيادة الحزب الوطني ضد حركات التحرر .

هناك مصدر آخر من مصادر القلق هو الانطباع بأن المفاوضات هي شأن يخص المجموعة الثلاثية - أي الحزب الوطني الافريقي ، والحزب الوطني والانكاسا فقط وينبغي تصحيح هذا الانطباع ، حيث يوجد مؤتمر الوندويين الافريقيين وآزابو والاحزاب السياسية الأخرى في الاوطان التي تتمتع بوضع مساو للوزير الاول كوازولو ، الرئيس غاتشا بوشليزي .

لقد تعلمنا من التجربة الافريقية بأن استثناء التشكيلات السياسية الأخرى من عملية التفاوض التي تؤدي إلى الحرية والاستقلال وينتج عنها عدم الاستقرار والتمرد .

وينبغي على أعضاء المجتمع الدولي ، مثل هذه الهيئة أن يمارسوا الحذر عندما يتعلق الأمر بمسألة الجوائز . وعليهم تجنب اتخاذ قرارات انفرادية دون مشاورة الأطراف السوداء الأخرى في جنوب افريقيا بشأن التدابير العقابية ضد البلاد ، وإلا نُظر إلى هذه المنظمات على أنها تطعن الجماهير السوداء في الظهر ، كما كانت الحالة في ١٩١٠ .

لا نريد أن نستنتج بأن هناك استراتيجية متعمدة لإنزال الهزيمة السياسية الماحقة بالسود من جانب دي كليرك وحلفائه بدعم كامل من المجتمع الدولي .

ينتابني شعور قوي بأن التسوية والحفظ السياسية للمعضلة في جنوب افريقيا مرتبطة بأنغولا وموزامبيق . ويظهر أن العصابات المسلحة ليونيتا ورينامو المدرّبة والمجهزة والممولة من جانب جنوب افريقيا وحلفائها الغربيين يجب أن توضع في السلطة قبل أن تنطلق بلادنا إلى ديمقراطية لا عنصرية . ربما وضعت الحرب الباردة أوزارها . لكن أثارها لا تزال تؤلم ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وهذا السيناريو مستمد من الخوف بأن يتولى السلطة حزب ميّال إلى البلديين اللذين سيتحركان بسرعة لاتخاذ اجراءات حاسمة ووقف تدفق المساعدات والامدادات والدعم اللوجستي لحركات التمرد وبذلك يقوّض الاستراتيجية الكبيرة بكاملها المتمثلة في السعي لأن ينصبّ في السلطة أتباع يحرصون على المصالح الدولية الموجودة .

إننا نحث المجتمع الدولي لكي ينظر مجدداً إلى السيناريو المتفقت في جنوب افريقيا وأن يلتفت إلى الحقائق ذات الصلة التي قدمتها . فإذا جرى تجاهل هذه المسائل فسوف تنزلق جنوب افريقيا إلى دوامة الفوضى والتخبط ، مما يسفر عن نشوب صراع دموي . لقد سبق لجنوب افريقيا أن نزفت بفعل غياب النمو في اقتصاد جنوب افريقيا . ولن يكون هناك أي أمل في التعاون الاقليمي على الصعيدين السياسي والاقتصادي مادامت المشكلة العسيرة والمسألة المقلقة لجنوب افريقيا دون معالجة .

إن موقفنا المدروس يقول إن وجود المجتمع الدولي في جنوب افريقيا لن يكون له معنى وفعالية إلا عندما يُدلي برأيه مباشرة بشأن عملية المفاوضات . ويجب أن يمنح ملاحيات الولاية بالتدخل والتحكيم بين الأطراف المتصارعة على السلطة .

وللحيلولة دون حدوث مزيد من الاستقطاب بسبب الغضب والاحباط بشأن المآزق الذي وقع فيه كوديسا فإن على المجتمع الدولي أن يشرع في مساعدة جميع الأطراف لتسريع خطى التغيير وذلك ضمن إطار زمني محدد بعناية .

إن قوات حفظ السلام الدولية ، التي نطالب بالحاج بارسالها إلى جنوب افريقيا . لا يمكن لها أن تؤدي واجباتها على نحو مشرف وأن تحظى برضى الجميع إلا

عندما يصاحب جهودها لاستعادة السلام والهدوء للمناطق التي مزقتها الصراع إحراز تقدم مادي ملموس في المفاوضات الدستورية .

وعندما يتم تحديد الهيئة الدولية التي تفضلح بدور حفظ السلام في افريقيا ، فإن واجباتها ينبغي أن تتضمن :

أولا ، ارسال فريق متقدم إلى البلاد للقاء مختلف الزعماء بهدف التعرف على جميع المشاكل المحدقة بجنوب افريقيا والاطوان المستقلة المصطنعة ،
ثانيا ، التدقيق في وضع الاستقرار العام في جميع البلاد ، والتركيز على المناطق الريفية التي لا وجود فيها البتة لأي نشاط سياسي حر في بعض الاطوان ،
ثالثا ، المساعدة على تهيئة مناخ سياسي حر بغية تسهيل تعبئة الدعم من جانب جميع الاحزاب والمنظمات السياسية ،

رابعا ، المساعدة على التعرف على جميع المرتزقة الاجانب العاملين في خدمة قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وإعادةتهم إلى بلدانهم الاصلية ،
خامسا ، رصد شركة أرمكور ، التي تنتج الاسلحة في جنوب افريقيا وعملاتها ووقف تدفق الاسلحة من مخازن قوة دفاع جنوب افريقيا وقوة الشرطة في جنوب افريقيا إلى القوى التابعة لهما ،

سادسا ، رصد الانتهاك الواسع المحتمل للحظر على الاسلحة ، والتدقيق والتثبت مما إذا كانت الاعتمادات المالية السرية تستخدم لشراء الاسلحة التي تستخدم لقتل السود من البلدان الأجنبية ،

سابعاً ، تولي الرقابة الكاملة على اتفاق السلام الوطني وتنقيحه وإيلاء مزيد من الاهتمام بما يلي : مدونة السلوك والرقابة على القوات المسلحة للدولة ، والرقابة على الأجنحة المسلحة لحركات التحرر وكذلك التشكيلات العسكرية للجناح اليميني الأبيض . والتشكيلات العسكرية للجناح اليميني تتدرب وتحمل أسلحتها علناً . سيكون على المجتمع الدولي أن يتدارس توكيد السيد دي كليرك بأنه لن تكون هناك حكومة مؤقتة في جنوب أفريقيا إذا لم تحل حركات التحرر أجنحتها العسكرية . وهذا السلوك الجديد أدهش العديدين لأن المؤتمر الوطني الأفريقي بشكل خاص علّق الكفاح المسلح ولم يشترك في أعمال عسكرية ضد حكومة السيد دي كليرك . وقد ذكر السيد دي كليرك عندما رفع الخطر عن حركات التحرر بأن أجنحتها العسكرية ليست محظورة أيضاً .

إن على المجتمع الدولي أن يُخضع نظام دي كليرك لتفحص عنيد مستمر لا يهدأ لسلوكه الوحشي فيما يتعلق بالتطورات الداخلية منذ شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وأي ظُوع الدولة في المذابح التي يتعرض لها السود ، وإصرارها الشابت على إحباط تحقيق تسوية تفاوضية غير مقبولة له .

وكي يعيد المجتمع الدولي بناء الثقة ويتبنى روح الائتمان في استئناف المفاوضات بعد شهور الدليل الواضح على سوء نية النظام وخطئه الخفية المذكورة آنفاً ، سيكون عليه أن ينظر في اقتراح أو تأييد آليات أو التصديق عليها ليضمن أن السيد دي كليرك وأتباعه لا يقوضون من جانب واحد خطى التغيير والمفاوضات كما فعلوا في كوديسا - ٢ .

في الختام ، من الواضح أنه لا توجد ممارسة لنشاط سياسي في جنوب أفريقيا اليوم . وهذا يفاقمه الدور الذي تقوم به الدولة في إذكاء ما يسمى العنف بين السود وذلك بوزع قوات أمنها وأعوانها لتقويض قوة معارضيه السياسية . ومما لا يخدم غرضاً مفيداً للمجتمع الدولي الإصرار على استئناف مفاوضات المؤتمر المعني بجنوب أفريقيا الديمقراطية في ظل الترتيبات القائمة وفي المناخ الحالي . وما دامت حكومة جنوب

(السيد هولوميسا)

افريقيا تترك كلابها وذئابها طليقة تفتقر السود الابرياء وغير المسلحين ، فلن تعود المفاوضات إلى مسارها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو السيد ايسوب باهاد الذي وجه المجلس إليه الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد باهاد (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أشكركم ، وأن أشكر من خلالكم حكومة الهند ، لإتاحة الفرصة لي للإدلاء ببيان في هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن . وفي البداية ، نيابة عن الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، أود أن أعرب عن أسفنا للهجة ومحتوى ما قاله بعض المشاركين في هذه المناقشة صباح اليوم . إن الذين يعدّون جزءا من النظام الحالي ، لا يمكن أن يُتوقع منهم ، في رأيي ، إلا التكلم بالطريقة التي تكلموا بها . مع ذلك ، فإن هذا يدل على أن الهياكل الحاكمة في جنوب افريقيا ليست فقط هي الحكومة المركزية : لأن نظام البانتوستانات لا يزال معنا .

بالنسبة لمن تواجد هنا في نيويورك خلال الايام القليلة الماضية وشاهد مؤتمر الحزب الديمقراطي ، سيجد من المقبول بطبيعة الحال ، وسط هرج ومرج التنافس السياسي ، أن يتجه المرشحون في مؤتمرات الحزب الديمقراطي إلى تمزيق بعضهم البعض تمزيقا كاملا ، ولكن مما يؤسف له أن يستخدم ممثل اجتماعا هاما كاجتماع اليوم لترديد شعارات مناهضة الشيوعية الجوفاء ؛ لقد كان المرء يعتقد أننا في هذا الوقت الراهن تجاوزنا هذا النوع من الممارسة السياسية . لكن نظرا لأنه يبدو أن ذلك الممثل لديه معلومات خاطئة ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأخبره ووفده بأن الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ليس فيه أعضاء سريون .

طوال السنوات القليلة الماضية خرب العنف بلدنا . وفي سعينا لإيجاد تعليل وحلول لهذا المستوى العالي غير المقبول من العنف ، نحن بحاجة إلى الإنطلاق من فرضية

أن العنف كان يمكن أن ينخفض مستواه بشكل كبير ، إن لم يتجنب ، إذا ما أدت شرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا واجباتها نحو المواطنين في بلادنا ، بمصر النظر عن مواقفهم السياسية والايديولوجية وانتماءاتهم .

هناك دليل كاف على أن قوات الامن لم تفشل فقط في واجباتها والتزاماتها وإنما اضلعت بدور نشط أيضا في إذكاء وتمعيد العنف .

من الواضح لنا أن اشتراك قوات الامن هذه سواء بشكل انفرادي أو جماعي ، كان بغرض زيادة العنف بالانحياز الى جوانب سياسية . وقد ترتب على هذه الاعمال وفاة وتشويه آلاف الأشخاص ، وكذلك الى تدمير الممتلكات .

إن العنف في جنوب افريقيا ، ليس كما يقول البعض ، بين السود والسود . إنه هو نتيجة نظام فاسد منحط . المفروض أن أحدا لا يصف ما يجري في يوغوسلافيا القديمة بأنه عنف بين السلافي والسلافي أو بين الابيض والابيض .

مما يدعو إلى القلق العميق أن نظام جنوب افريقيا يواصل تخصيص خمسة بلايين راند للعمليات السرية في إطار يدعي فيه أنه يسعى إلى حل تفاوضي . ومن الواضح تماما أن هذا المبلغ الكبير من المال يفضل استخدامه لمعالجة المستويات الفظيعة من الفقر والجوع وسوء التغذية المتفشية ببلدنا .

كان هناك أيضا خلال مناقشات صباح اليوم عدد من التعليقات بشأن العمل الجماهيري . قد يبدو لنا أن الكفاح الجماهيري عنصر رئيسي في المجتمع الديمقراطي طالما كانت هذه الاعمال الجماهيرية سلمية وفي إطار القانون . لكن من الواضح تماما أن القانون نفسه ينبغي ألا يكون أحق . ومع هذا ، عندما نستعرض الإطار الذي يحدث فيه العمل الجماهيري والكفاح الجماهيري في جنوب افريقيا ، نحتاج إلى أن نضع في الاعتبار أن توازن القوى في جنوب افريقيا يمكن تحديده على أن لدينا - من ناحية - نظاما للحزب الوطني يسيطر على جميع أدوات القمع وجميع مؤسسات الدولة ، وبينما - من ناحية أخرى - تكون للقوى الديمقراطية قوة واحدة ، هي القوة الكامنة لجماهير شعبنا .

وأعتقد أننا بحاجة إلى أن ننظر في الكفاح الجماهيري في هذا السياق . وبهذه المناسبة ، فإن تأثير الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ليس مشؤوماً بالقدر الذي صور به . إن وفدنا ، في نهاية المطاف ، هو الذي اقترح اسم كوديسا ويبدو لي أن بقية الشعب قبل هذا الاسم .

وهذا يفضي بي إلى مسألة المفاوضات . أعتقد أننا بحاجة إلى التأكيد من جديد على ما هو هدفنا . إن هدف التحالف الذي يتزعمه المؤتمر الوطني الافريقي فسي عملية التفاوض يتمثل في السعي إلى نقل السلطة من نظام الاقلية البيضاء إلى أيدي الشعب . والهدف ليس نقل السلطة إلى أيدي المؤتمر الوطني الافريقي أو أي طرف آخر . هذا هو ، كما أعتقد ، العنصر الحاسم الأول الذي يلزم أن ننظر فيه .

وبالتالي ، فإن شعب جنوب افريقيا هو الذي يجب أن يقرر من يحكمه . وهذا بالنسبة لنا ، إذا شئتم ، جوهر توقف كوديسا . إننا لا نستطيع تصور استمرار عملية التفاوض في كوديسا إلا عندما نحصل على بيان واضح لا لبس فيه من نظام الحزب الوطني بأنه مستعد لقبول دستور يعطي الحق لشعب جنوب افريقيا في أن يقرر الجهة التي تحكمه ، دون أية قيود مرسخة في أي دستور مقبل لترتيبات اقتسام السلطة .

ولذلك ، إذا تعمقنا في هذا اللغو الكثيف وأزلنا الابهام المحيط بكوديسا وعملية التفاوض ، فإننا سنفهم بوضوح أن ما يفصلنا عن نظام الحزب الوطني هو حقيقة أننا نريد جنوب افريقيا ديمقراطية لا يمارس فيها الشعب حق اختيار حكومته فحسب بل أيضا ودون شك حقه في رفضها في انتخاب لاحق .

ونحن نرى أنه إذا كان للمجتمع الدولي أن يتدخل في هذه المسألة ، فإن التدخل يجب أن يكون في اتجاه اعطاء جنوب افريقيا ما يتمتع به كل مجتمع ديمقراطي آخر : أكرر ، حق كل شعب في اختيار حكومته وحق ذلك الشعب ، بالمثل ، في رفض تلك الحكومة . هذه هي المسألة التي تفصل بيننا في كوديسا . وكل المسائل الأخرى يمكن التفاوض بشأنها وهي ثانوية بالنسبة لهذه المسألة ، وهذا يعني ، وأكرر ثانية ، إننا لا يمكن أن نقبل بتكريس ترتيبات اقتسام السلطة في أي دستور جديد .

في ختام بياني ، اسمحوا لي أن أقول ما يلي : إننا نقف إما على عتبة تغيير أساسي في جنوب افريقيا أو على حافة هاوية . وإذا استمر العنف في بلادنا ولم نتمكن من خفض هذا المستوى العالي غير المقبول للعنف ، فإننا سنقع في الهاوية . ولكن إذا تمكنا من وضع حد لهذا العنف ، وإذا تمكنا من إيجاد وضع يمكننا فيه ممارسة الأنشطة السياسية الحرة في بلادنا ، فإنني أعتقد أننا سنتمكن حينئذ من اتخاذ الخطوة الجريئة الحاسمة نحو إقامة جنوب افريقيا جديدة .

هذا هو السياق الذي يلزم أن تدرس الأمم المتحدة - الجمعية العامة ومجلس الأمن - فيه التدخل . إن تدخلها قيم وهام . وأعتقد أن من الحيوي أن يبدأ المجتمع الدولي الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في رصد الحالة في جنوب افريقيا . وأعتقد أن من الحيوي للغاية أن يمل ممثل الأمين العام إلى ذلك البلد في أقرب وقت ممكن ، لأن هذا المحفل ، الذي يبقى الحالة في جنوب افريقيا قيد النظر منذ عام ١٩٤٦ ، يتحمل في نهاية المطاف الواجب والالتزام إزاء الإنسانية كلها بوضع حد نهائي لهذه الجريمة ضد الإنسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو السيد

فيليب ماهلانغو ، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ماهلانغو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود قبل أن أحييكم

أن أعطي بإيجاز مفهومي لانطباع مطروح .

لاتوجد أصوات مختلفة آتية من الجماهير السوداء في جنوب افريقيا . والمسالمة هي أن هناك موتين سببهما الحكومة . هناك أناس يتكلمون دفاعا عن الحكومة لأنهم يتلقون دعم الحكومة ويحظون بتأييدها ؛ وهناك أناس يتكلمون باسم جماهير جنوب افريقيا المقهورة والمتألمة .

وأذهب إلى أبعد من ذلك وأشير إلى أنه عندما يبدأ شخص ما بالفعل بمهاجمة المؤتمر الوطني الافريقي فإنه يقوم بموقفه هذا ، لهذا السبب ، بالدفاع عن القاعدة الهيكلية للفعل العنصري . وهذا مبعث للقلق .

إنني لا أدافع عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ولكننا في انتانندو يسيـزوي وبالطبع في الجبهة الوطنية بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي نقول دوما إنه يتعين علينا أن ندعو الى انتخابات نزيهة وحرّة في بلدنا لنفسح لشعبنا فرصة الاعراب عن رأيه في الدستور الذي سيؤثر على حياته اليومية .

ثم إن المؤتمر الوطني الافريقي سيهاجم بالطبع لان معظم الاحزاب والهيكل التي تدعمها الحكومة اقليمية ، والمؤتمر الوطني الافريقي وطني أو دولي .

والنقطة الأخرى التي أريد ذكرها هي أن شعب جنوب افريقيا سيتعين عليه في النهاية اختيار من يقوده أو يحكمه - لا الذين سيأتون الى مجلس الامن الدولي لاعطاء انطباع عن مدى سوء المنظمات الأخرى . إنني لا أعتقد أن هذا هو الغرض من المجيء هنا ، ولكن تحالف الحزب الوطني لا يريد بالطبع غير ذلك .

بالنيابة عن صاحب السمو الملكي الامير ، يسر حزبي بالغ السرور أن يتاح لنا الشرف العظيم لمخاطبة محفلكم العظيم المكانة والمصداقية . واسمحوا لي بعد ذلك أن أتقدم ، بالنيابة عن حزب انتانندو يسيـزوي ، بامتناننا الكامل لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة على استجابته الرشيدة للمرخات المطلقة من جنوب افريقيا . كما أننا نشكر جميع الذين وضعوا ثقلهم وراء انعقاد هذه الهيئة . لقد جاء هذا الاجتماع في اللحظة المناسبة .

نود أن نعلن بطريقة لا لبس فيها أن هناك اضطرابا اجتماعيا خطيرا في بلادنا نحاول اصلاحه . ومن أجل أن نعالج هذا الاضطراب الاجتماعي بطريقة ملموسة ، فإن إسهام المجتمع الدولي يصبح لا غنى عنه . وسأؤكد هذه النقطة فيما بعد .

إن شعب جنوب افريقيا يواجه تحديا خطيرا يتمثل في الانتقال من عهد الفصل العنصري ، حيث كانت السلطة السياسية في ايدي الاقلية البيضاء ، إلى عهد الديمقراطية حيث أغلبية الشعب لديها رأي في كيفية حكم بلدها - وذلك يتضمن البيض الذين يتولون الحكم حاليا . ولأسف فإن التحرك صوب العهد الأخير قد أجهضه بشكل فعال الذين يعتمدون في بقائهم السياسي على تأخير العملية الديمقراطية أو اعاقتها عاقبة صافرة .

إن سياسة الفصل العنصري ، أو العزل العنصري ، لم تقس قلوب السود في جنوب افريقيا وتجردتهم من صفاتهم الانسانية فحسب بل أيضا أقحمت غالبية شعبنا في ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة وأدخلت السود عنوة في كيانات عرقية غير ناجعة اقتصاديا واجتماعيا - معروفة بالاطوان أو الدول الوطنية أو البانتوستانات - وذلك في تناقض صارخ مع ظروف معيشة البيض .

إن هذه الظروف التي لا تطاق والتي تعتبر من السمات المميزة للفصل العنصري لا تزال سائدة . إن كل السلطة السياسية لا تزال في ايدي الاقلية البيضاء ، وكل القوة الاقتصادية لا تزال في ايدي حفنة من البيض . وأغلبية السود لا تزال من طبقة العمال ، في حين أن أغلبية البيض من طبقة أصحاب العمل . وأغلبية السود لا تزال تعيش في مساكن غير وافية بالفرض أو حتى ليست لديهم مساكن . ولا تزال الاعراق المختلفة لها أنظمة تعليمية مختلفة .

هذه القائمة ، التي تصور بوضوح المظالم الاجتماعية في جنوب افريقيا ، مغرطة الطول ولا يسمح وقت المجلس بالاستماع إليها ، لذلك سأختصرها .

إن الحزب الوطني ، الذي حكم بلدنا منذ عام ١٩٤٨ ، لا يزال يحكم على أساس الفصل العنصري . ولما كان من المنطقي للمرء أن يدافع عن السياسات التي يعتنقها فإن حكومة جنوب افريقيا ما برحت تدافع بفعالية طوال السنين عن الفصل العنصري بأي ثمن ، سواء كان بالوسائل العسكرية أو القوات الامنية أو حتى عن طريق عمليات أخرى لا يعلن عنها . وكما شهدنا في وسائط الاعلام ، فإن هؤلاء الذين يعارضون الفصل العنصري يتعرضون للاعتقال والادانة والتعذيب والمضايقة وحتى إلى الاعدام .

وبقيام العديد من الاحزاب والمنظمات بالتوقيع على اتفاق السلم الوطني في ايلول/سبتمبر ، وانشاء كوديسا في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، شعرنا بالتفاؤل . نحن الذين شاركنا في كوديسا واتبعنا اعتقدنا ان مرحلة جديدة من المفاوضات قد بدأت ، وان جنوب افريقيا تتحرك بعيدا عن الفصل العنصري نحو مرحلة من الديمقراطية وكان يحدونا الامل ان السلم والاستقرار سيحلان في ارضنا .

بيد ان اتفاق السلم وكوديسا لم يكن من شأنهما سوى اشغال النيران . اشتعل العنف كما لم يحدث من قبل وامثلة هذا العنف ، مثل مذبحة بويباتونغ ، أشار إليها متكلمون آخرون .

وتفيد مصادر موثوق بها ان المصدر الرئيسي للصراع والعنف في جنوب افريقيا هو سياسة الفصل العنصري التي منذ عام ١٩٤٨ يخطط لها ويغذيها ويمولها الحزب نفسه الذي يحكم جنوب افريقيا حاليا . لذلك من المعوبة بمكان على الحكومة ان تقنع أي أحد ، ناهيك عن ان تقنع نفسها ، بانها لا تفعل ذلك بعد الان . وهي توسع المصادقية حتى إلى أبعد من ذلك بطلبها إلى الشعب ان يعتقد بان الحكومة غير قادرة على السيطرة على العنف ، وكلنا نعرف القوات العسكرية والامنية التي توجد تحت تصرفها . ان الشعب يميل إلى الاعتقاد ، لهذا السبب ، بان استمرار وجود الفصل العنصري بها انه قد خدم مصالح الحكومة منذ عام ١٩٤٨ ، حتى مع تغييرات طفيفة مدبرة بمهارة ولكن غير فعالة في معظمها ، يخدم هذه المصالح بأفضل شكل ممكن .

وباعتبار ان معظم المؤشرات تشير إلى ان الحكومة مسؤولة عن قدر كبير من العنف ، من الصعب الاعتقاد بان هذه الحكومة مستعدة الان للتخلي تماما عن الفصل العنصري وسلطة الفصل العنصري ، ويبدو من غير المحتمل انها تتفاوض بحسن نية ، ويبدو ان الحكومة تحاول استغلال كوديسا لتقوية موقفها في تصرفاتها المستقبلية ، وكذلك لضمان تحقيق الاقلية البيضاء لمزايا اقتصادية قصوى ، يبيع من الواضح لنا في حزب انتاندو يسيزوي ان كوديسا لن تنجح . إننا نؤمن بان كوديسا لن تنجح ما لم يتدخل المجتمع الدولي .

إن قرارنا بعدم الاستمرار في كوديسا كان إذن يستند إلى الشروط التالية :
وضع نهاية حاسمة للعنف ، وإنشاء هيئة دولية لرصد العنف ، والتخلي الفعلي عن
العمليات الحكومية الخاصة مثل كوفوت وتخلي الحكومة عن موقفها المتشدد إزاء
كوديسا ، مع تعهدها بالدخول بحسن نية في المفاوضات باعتبارها شريكا حقيقيا . وهذا
القرار كان ببساطة ردا على الحالة السياسية المحبطة السائدة في جنوب افريقيا .

إننا نوجه نداء عاجلا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن ينظر في
حالتنا باعتبارها تتطلب تدخلا دوليا عاجلا ، وبأن يرسل لجنة رصد ذات سلطات رفيعة
تكون لها الاهداف التالية : أن تقوم برصد العنف في جنوب افريقيا والتحقيق فيه ورفع
تقرير عنه إلى الأمين العام ، مع تأكيد خاص على أسبابه ومرتكبيه ، وتقديم التوصيات
إلى الأمين العام بشأن الخطوات الحاسمة التي يقتضي الأمر أن تتخذها الأمم المتحدة
لإنهاء العنف وبالتالي تمهيد السبيل لمفاوضات فعالة ، والقيام بالتحقيق وتقديم
تقرير للأمين العام عن مدى استصواب وضرورة وجود مراقبين دائمين للأمم المتحدة في
كوديسا ، وأن تقدم النصح وتقدم التقارير والتوصيات بشأن أي مسألة يمكن أن تضمن
انتقال جنوب افريقيا بشكل سلس إلى دولة تتيح مستقبل أفضل لجميع أفراد شعبها .

باسم رئيسي ، صاحب السمو الملكي الأمير ، أود أن أعبر عن تقديرنا لتكرمكم
بالاستماع إلى رأينا في المسألة ، ونرجو عندما تأتون إلى جنوب افريقيا أن تستطلعوا
آراء جميع الأحزاب المعنية . والواقع ، كما ذكرنا من قبل ، هناك أحزاب لن تدين
الفصل العنصري مادامت موجودة في مواقع السلطة . ومع ذلك فإن رأي الناس في إطار
ولاية معينة عامل هام بكل تأكيد ومن هنا أهمية استطلاع رأي جميع الأطراف المعنية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

أوكرانيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا ، سيدي

الرئيس ، أود أن أشكركم وسائر أعضاء مجلس الأمن على اتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس .

إن إعلان الأمم المتحدة الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة على الجنوب الأفريقي الذي اعتمد في ١٩٨٩ قد أوقد شعلة الأمل بأن الازمة في تلك المنطقة تسير في طريقها إلى الحل السلمي من خلال المفاوضات . إن الإعلان الذي عبّر عن موقف توافقي للمجتمع الدولي بأمره دعا إلى أن يُهيأ في جنوب افريقيا

"المناخ اللازم لقيام نقاش سياسي حر - وهو شرط أساسي لضمان اشراك

الشعب نفسه في عملية اعادة صنع بلده" . (القرار د-١/١٦ ، الفقرة ٧)

وبينما تم تيسير النشاط السياسي في أعقاب ذلك من خلال اطلاق سراح العديد من اللاجئين السياسيين والبدء بعودة المنفيين السياسيين والعودة الجزئية عن التشريعات القمعية ، فإن حرية التعبير السياسي وعملية المفاوضات نفسها قد جرت اعاقتهما اعاقه بالغة بفعل موجة العنف التي احاطت بالبلاد .

ولقد أكد هذا مرة أخرى النتيجة القاتلة بأن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية وعليه يجب استثمار جذوره وفروعه .

لقد تصاعد العنف خلال الأشهر القليلة الماضية ، حتى وصل إلى مستويات مأساوية لا سابق لها . ومأساة بويباتونغ ما هي إلا دليل جديد على الوضع السياسي المتدهور في جنوب افريقيا .

وبوحي من الآمال والتوقعات ، فإن المجتمع الدولي بالغ في تقدير التطورات الايجابية في جنوب افريقيا واساءة تقدير خطورة المشاكل المتبقية . ولقد ربطنا آمالنا بالوثيقة المشجعة نفسها التي وقّعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أي اتفاق السلام الوطني . فلو أن أحكامها طبّقت على صعيد الممارسة ، لكان ساعد ذلك بوضوح على وقف العنف في جنوب افريقيا . ولكننا الآن نلاحظ الهوة تتسع بين النوايا والممارسات . لقد قضى أكثر من ١٧٠٠ ضحية نحبههم منذ التوقيع على اتفاق السلام الوطني .

وللاسف ، يبدو أننا أعطينا اشارة خاطئة للسلطات موضع الجدل - أو أنها أساءت فهم اشارتنا . وبطريقة أو بأخرى ، فإن بإمكاننا تصحيح هذا الخطأ الذي ارتكبناه . وفي هذا الصدد ، يتبادر إلى الذهن أن مجلس الأمن قد اتخذ تدابير ضد بلد فشل في اتخاذ اجراءات مناسبة ضد ارهابيين اثنين . فإزاء هذه الخلفية ، يمكن للمرء أن يتصور أي نوع من التدابير يمكن أن تعتمد ، لو كان مجلس الأمن منسجما مع نفسه ، ضد من فشل في اتخاذ تدابير ضد ارهابيين ، ليس مرة واحدة وإنما في آلاف الحالات ، وضد من يستخدم المرتزقة الدوليين وفرق الموت التي ترتكب أعمالا ارهابية في الخارج ، وضد من لا يفعل شيئا لمقاضاة مرتكبي الجرائم .

لقد عدت لتوي بعد حضور جلسات استماع دولية بشأن العنف السياسي في جنوب افريقيا وبشأن تطبيق اتفاق السلام الوطني ، فقد عقدت هذه الجلسات أمس وأول أمس في لندن . لقد شارك في ذلك الحدث أكثر من مئتين وخمسين شخصا ينتمون إلى ٢٧ بلدا . وكان حاضرا أيضا ١٣ شاهدا ، وبعضهم من المراهقين . فمنهم من أطلق عليه الرصاص ، ومنهم من شاهد رفاقه يقتلون . لقد تمكّن الشاهدون من الفرار ثم التجأوا إلى السلطات ينشدون العدالة ، لكنهم لم يجدوها أبدا .

لقد استمعنا من رجل اشترك في العمليات السرية الهادفة إلى قتل أعضاء حركة مناهضة الفصل العنصري . وتكلم شهود عيان عن حرب غير معلنة ضد دعاة الديمقراطية . إن تلك الحرب تشن في جنوب افريقيا بهدف الحفاظ على حكم الاقلية بأي وسيلة . لا عجب إذن في ظل هذه الظروف أن جلسات استماع لندن خلصت إلى أن المسؤولية الأولية عن العنف السياسي تقع على عاتق السلطات ، لأنها لم تتخذ الاجراءات الفعالة لوقفها .

وكما قلت ، لقد بعثنا بإشارة خاطئة . وقد آن الاوان لنصح صورة الامم المتحدة ومجلس الأمن ، الذي تدارس هذه المشكلة آخر مرة في ١٩٨٨ . فلنبعث بإشارة واضحة كل الوضوح بممارسة الضغط المستمر حتى يتوقف العنف . إن العنف المتصاعد في جنوب افريقيا يجب أن يبدان .

إذا لم يوقف العنف الآن ، فقد يغت من زمام السيطرة عليه ويستشري . وفي ظل تلك الظروف لن يتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس صوت واحد للشخص الواحد . لكن العنف لن يكبح جماحه ولن تتم السيطرة عليه إذا لم يوظف السياسيون من كل الأحزاب والمجتمع برمته بأدوارهم . وأكرر ، أولا وقبل كل شيء ، يجب على حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ الاجراءات اللازمة لوقف العنف المستمر . ففي ظل النظام والقانون فقط يمكن ضمان سلامة عملية المفاوضات والتسوية السلمية لمشاكل جنوب افريقيا .

ولكن في هذه المرحلة ، حيث يسود جو من الريبة المتبادلة في البلد ، يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يوظف بدوره . وتقوم حاجة ماسة إلى التدخل بواسطة محققين مستقلين حقا . وتقوم الحاجة أيضا إلى فريق دولي يوفد إلى جنوب افريقيا لرصد حالات العنف . إن جنوب افريقيا وأبناء جنوب افريقيا يحتاجون إلى الدعم الدولي والمساعدة الآن وفي الأشهر المقبلة لبناء مجتمع جديد في ذلك البلد .

وأثناء فترة الانتقال يجب إجراء انتخابات محلية وعلى صعيد المنطقة وانتخابات تشمل البلد كله ، مما يستدعي أيضا شكلا من أشكال المراقبة الدولية لضمان نزاهة الانتخابات .

إن الأطراف في مفاوضات كوديسا يجب أن يسلّموا بأن المجتمع الدولي اضطلع بدور بارز في بدء عمليات التفاوض في جنوب افريقيا . علاوة على ذلك يسمى البلد إلى العودة إلى حظيرة المجتمع الدولي ، وإذا كان يريد الممدقية والشرعية ، فمن مطلحته أن يستغل الحكمة والمشورة والخبرة المتوفرة لدى الأمم المتحدة .

إن تعقد عملية الانتقال في جنوب افريقيا تتطلب بدها استمرار الدعم الواسع النطاق من المجتمع الدولي ، وذلك الدعم لن يكون ناجعا دون التنسيق الملائم . ثمة حاجة إلى تناول جماعي لمشاكل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحماية حقوق الانسان ونشر الديمقراطية بين صفوف مجتمع جنوب افريقيا .

في هذا السياق يجب مضاعفة دور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري . بعض البلدان التي تغيبت عن المشاركة في أعمال تلك اللجنة

مدعوّ الآن إلى إعادة النظر في مواقفها وتعزيد اللجنة في جهودها لمراقبة تنفيذ الإعلان الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرمة للفصل المنصري .

يجب خلق آلية تجمع بين الحكمة والسلطة السياسية والاقتصادية للدول الاعضاء في الامم المتحدة فضلا عن حصيلة تجارب الامانة العامة للامم المتحدة وقدراتها ، لغاثة التنفيذ السلمي لاهداف الانتقال في جنوب افريقيا .

وتؤمن اوكرانيا بان المجتمع الدولي والامم المتحدة لا يسمحها التمهّل بوجه الانتهاكات الجماعية الخطيرة لحقوق الانسان ، لا سيما في ضوء الحكمة التقليدية بضرورة الإسراع .

(السيد باتيوك ، أوكرانيا)

في الختام اسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل في أن يحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على إبقاء التدابير القائمة المفروضة بفرض تحقيق الإنهاء العاجل للفصل العنصري .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية لناميبيا ، سعادة السيد ثيو - بن غورييراب . أرحب بسعادتته وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غورييراب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أعرب لكم عن تهاني وفد بلادي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر . إنكم وأنا نعرف كل منا الآخر منذ عدد من السنوات عملنا فيها معاً بشأن مسائل مختلفة ذات أهمية بالغة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجنوب الأفريقي . ولذلك فإنني واثق بأنكم في مهمتكم الحالية ستستخدمون مهارتكم الدبلوماسية العالية وحكمتكم السياسية . وأؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا وأنتم تمارسون مهام هذا المنصب السامي في هذه اللحظة الحاسمة خاصة بالنسبة لأفريقيا وشعوبها . ونهنئ أيضاً سلفكم السفير نوتردام ممثل بلجيكا على قيادته الناجحة لشؤون المجلس في الشهر الماضي .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن تهانينا الحارة للسيد بطرس بطرس غالي بمناسبة انتخابه الإجماعي لمنصب الأمين العام وأتمنى له الخير في القيام بواجباته الشاقة .

وإنني أدرك وجود الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سالم أحمد سالم الذي ستكون خبرته في الشؤون العالمية ومعرفته العميقة بالأمم المتحدة لا غنى عنهما في المشاورات خلال هذه الجلسات .

اسمحوا لي أن أبداً شائعة صغيرة مدمومة نمت إلى علمي هي أنني ، بحكم ترتيب ناميبيا على قائمة المتكلمين ، سيكون لي القول الفصل في الموضوع . حاشي لله ، فأنتم - سيدي الرئيس - لكم دائماً القول الفصل في هذا المجلس ، إضافة إلى أن لدينا

هنا رئيس الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الذي سيدلي بالكلمة الاخيرة إذا ما كانت هناك حاجة إلى كلمة أخيرة . وعلى أية حال ، فهذه في الواقع جلسات مخصصة لجنوب افريقيا ومن ثم لشعب جنوب افريقيا نفسه .

كنت أتمنى أن يكون أول بيان ألقيه أمام مجلس الأمن بصفتي وزيرا لخارجية جمهورية ناميبيا مناسبة سارة لابلغ بالتنفيذ الناجح لقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) بشأن إعادة ضم خليج والفيس والجزر المشاطئة إلى باقي ناميبيا . وفيما يتعلق بذلك الموضوع بدأت حكومة جنوب افريقيا وحكومة ناميبيا مفاوضات في العام الماضي . ولكن ، مؤخرا ، زاد تعطل تلك المفاوضات نتيجة للتشويش الذي تقوم به حكومة جنوب افريقيا ونكومتها عن الاتفاقات التي أبرمتها من قبل . ولذلك ليس من غير المتصور أن تجد حكومة ناميبيا أنه مما لا يمكن تجنبه طرح الموضوع على المجلس وطلب المساعدة في ضمان إعادة ضم خليج والفيس والجزر المشاطئة في وقت مبكر . ويكفي هذا القدر بشأن هذا الموضوع الآن .

إنني أدلي ببياني الأول الآن - على غير ما كان متوقعا - بشأن العنف المأساوي في جنوب افريقيا . وهو غير متوقع لأنه مرت أكثر من أربع سنوات منذ آخر مرة نظر فيها مجلس الأمن في مسألة جنوب افريقيا أو في أي موضوع يتصل بالجنوب الافريقي ، عدا الاجتماع الأخير المتعلق بناميبيا في عام ١٩٨٩ لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وخلال الفترة التي مضت منذ عام ١٩٨٨ ، وقعت تطورات هامة طيبة في الجنوب الافريقي . فقد تحقق استقلال ناميبيا . وشهدنا نهاية زعزعة استقرار دول مستقلة في الجنوب الافريقي وبداية عملية سلام في جنوب افريقيا أدت إلى عقد المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية . لقد شهدنا علامات مشجعة أشارت التفاؤل بأن تغييرا حقيقيا أصبح أخيرا قريب المنال . وأشارت هذه التطورات آمالا وتوقعات عالية بأننا دخلنا عصرا جديدا من السلام والتعاون وعلاقات حسن الجوار في الجنوب الافريقي وأن هذه التطورات ستحل محل نظام الاستعمار وعدم الشرعية وزعزعة الاستقرار والفصل العنصري القديم .

إن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية لم يطلب عقد هذه الجلسات الهامة لمجلس الأمن لمجرد توجيه اتهامات تافهة ضد حكومة جنوب أفريقيا . ومنظمة الوحدة الأفريقية ودول المواجهة لم ترحب فقط بالتطورات الإيجابية التي أشرت إليها وإنما أثنت أيضا بالمثل وعلانية على حكومة جنوب أفريقيا للخطوات المتخذة في الاتجاه الصحيح .

وهذه المرة أرسل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية وفدا وزاريا بقيادة ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية لعرض موقف أفريقيا على مجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب أفريقيا التي كان يتكلم عنها الجميع .

وفي هذا الصدد ، فإن البيان الذي أدلى به بالامس شقيقي وزميلي ، دجيبو كا ، وزير خارجية السنغال ، يعرض ببلاغة وفعالية موقف افريقيا ، ووفد بلادي يؤيد هذا البيان . وأن البيانات الاخرى الجادة والواقعية التي أدلى بها بقية زملائي ، وأعضاء المجلس والوفود الاخرى ، تؤكد على إلحاحية معالجة العنف المتصاعد في جنوب افريقيا .

إن البيانات والوشائق الاخرى المتاحة للوفود ، وكذلك المعلومات الجديدة الواردة في الصحافة عن الوضع السائد في جنوب افريقيا ، تشهد على صحة توقيت هذا الاجتماع وأهميته . وإنني لا أنوي تكرار ما سبق أن قاله بعض المتكلمين السابقين ، وفي أغلب الحالات بطريقة فعالة ومقنعة . وما أنويه هو اضافة وجهة نظر ناميبيا الى هذه المناقشة .

وفي هذا الصدد ، فإن الروابط التاريخية والاستعمارية بين جنوب افريقيا وناميبيا معروفة جيدا لدى أعضاء المجلس . لقد اعتمد مجلس الامن ذاته العديد من القرارات حول موضوع احتلال جنوب افريقيا الاستعماري وغير الشرعي لناميبيا لغاية عام ١٩٨٩ . وتجد ناميبيا ، في ظل هذه الخلفية وبوصفها بلدا مجاورا ، إن من واجبه أن تعرب عن قلقها إزاء المجازر والقتل التي تدفع جنوب افريقيا الى حافة الهاوية ، التي إذا لم نوقفها في الوقت الملائم قد تطبق على المنطقة كلها وتهدد السلم والامن الدوليين .

إننا في ناميبيا نشعر بالحسرة والالم لرؤية الآلاف من الرجال والنساء والاطفال الابرياء يُقتلون منذ سنوات . وتبين الاحصائيات أنه منذ عام ١٩٨٤ قُتل ١٣ ٠٠٠ شخص أسود في جنوب افريقيا ، وذكر أن الرقم في عام ١٩٩٠ بلغ حدا مذهلا وصل الى ٧ ٠٠٠ قتيل . وهذه المعاناة البشرية لا يمكن أن تستمر ، لأن المجزرة التي نراها اليوم في جنوب افريقيا والاصاليب البغيضة التي تستخدم شبيهة باصاليب إبادة الاجناس . ومن المحزن أن نلاحظ أن مرتكبي هذه الاعمال الجبانه إما يغفلون من العقاب أو لا يقدمون للعدالة مطلقا . ولكننا نذكر أن نفس الشيء حدث في ناميبيا .

إنني أعرف ما أتكلم عنه هنا . وإنني أشعر بالسخط والغضب الشديدين ، لأن بعض هؤلاء المجرمين الذين يعملون في خدمة حكومة جنوب افريقيا ، وخاصة الذين ينتمون الى وحدة القتل المشؤومة المسماة كويغوت ، هم من الناميبيين . وإنني شخصيا ، قبل أكثر من سنة وفي أكثر من مناسبة ، استرعت انتباه جاري وزميلي وزير خارجية جنوب افريقيا ، الى قلقنا من تجنيد مواطنين ناميبيين واستخدامهم في العنف السياسي الذي يرتكب ضد اخوتنا واخواتنا في جنوب افريقيا . ولم أتلق حتى الآن أي جواب . وأبشع خبر سمعناه أن وحدة من كويغوت قامت بتنفيذ مذبحة بويباتونغ .

إن تجربتنا في التعامل مع حكومة جنوب افريقيا تعطينا حالة مماثلة عن احساس حكومة جنوب افريقيا بالانصاف وحسن النية في المفاوضات واحترام الاتفاقات التي يتم التوصل اليها . فمذبحة بويباتونغ والاعمال الوحشية الاخرى ضد شعب جنوب افريقيا البريء تبدو وكأنها إعادة لتجربة ناميبيا .

إننا نتساءل مرة أخرى عن الثغرة في مصداقية حكومة جنوب افريقيا وسوء نواياها . وثمة سؤال طرحه بالأمس أحد المتكلمين يستحق التكرار ، وهو لماذا تجد حكومة جنوب افريقيا في هذه المرحلة - في وقت السلم وفي الوقت الذي بدأت فيه بالفعل المفاوضات الداخلية - حاجة الى الابقاء على جيش ضخم ، وقوات جوية وبحرية ، علاوة على ما يسمى بوحدة الامن ، بما في ذلك كتيبة من المرتزقة الدوليين . إننا نريد السلم في منطقتنا شبه الاقليمية - لا نريد حروبا أخرى في الجنوب الافريقي . هذا سؤال مقلق لا يمكن إلا لحكومة جنوب افريقيا أن تعطي إجابة مرضية عليه .

وحيثما تولى الرئيس دي كليرك قيادة الحزب الوطني قبل ثلاث سنوات وبدأ يدلي بتصريحات مثيرة للحماس وبناءة مفعمة بالثقة وتتسم برؤيا جديدة لجنوب افريقيا ، ظننا عندها أننا وجدنا أخيرا واحدا من الافريكان ، رجل مياسة شجاع ولديه إحساس بالمهمة ، على استعداد للابتعاد عن الفصل العنصري وماضيه البشع . ولكن ها نحن هنا مرة أخرى . لا ينبغي أن يلام المرء بعد مرور ثلاث سنوات بالتهكم إذا سأل : ما الجديد ؟ أين الجوهر ؟

في عام ١٩٩٠ ، رأت الحكومة الناميبية أن من المناسب ، في ضوء رياح التغيير التي كانت تهب على المنطقة دون الاقليمية ، أن توجه دعوة الى الرئيس دي كليرك وزملائه للاشتراك معنا باحتفال إعلان استقلال ناميبيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ . ومنذ ذلك الحين حاولنا مع بعض الصعوبات التعامل مع قيادة جنوب افريقيا . وكيف لا نتعامل معها وبلادنا قد حولت ، لكل الاغراض والاهداف ، الى المقاطعة الخامسة لبلد المستعمر السابق وعلاوة على ذلك ، لايزال يتعين علينا أن نسوي فيما بيننا الكثير من الامور المتبقية .

نحن في ناميبيا نؤيد تأييدا مطلقا نهاية سلمية تفاوضية للفصل العنصري في جنوب افريقيا واقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية متحدة . ولكن في الوقت ذاته ، وعلى أساس تجربتنا في التعامل مع حكومات جنوب افريقيا المتعاقبة ، في النضال ، في المفاوضات وحتى خلال مرحلة التحول ، نؤمن بأن المحك لضمان استئناف عملية كوديسا لا يكمن فحسب في وضع نهاية للعنف السائد حاليا ، ولكن أيضا في إيجاد آليات فعالة قابلة للصمود للحيلولة دون استخدام القوات المسلحة ووحدات الامن ضد معارضي الحكومة .

وعلى سبيل المثال ، في حالة ناميبيا كان الشرط هو أنه ، قبل بدء العملية الانتخابية ، ينبغي عودة العناصر الامنية الموجودة في ذلك الوقت وغيرها من العناصر أن تعود إلى قواعدها وتسريحها . وكان هذا أمر ضروري من أجل كفالة مناخ خال من العنف والتخويف خلال فترة الانتخابات ووضع الدستور . وفي رأينا أن ترتيبات مماثلة يمكن النظر فيها بالنسبة لجنوب افريقيا . ولكن في ظل الحالة السائدة ، فإنه حتى لو استؤنفت مفاوضات كوديسا فإنه لا يمكن ضمان نجاحها .

إن جميع الاطراف الممثلة في كوديسا تلقت رسالتنا التي تحثهم على إعطاء السلم فرصة والعمل بإخلاص من أجل دستور جديد وجنوب افريقيا جديدة . ولا تزال هذه هي رسالتنا اليها .

أود أن أقول في هذه المناقشة ، إلى زميلي وزير خارجية جنوب افريقيا ، إننا في ناميبيا نريد أن نرى السلم في جنوب افريقيا . نريد أن نرى بدء مفاوضات حقيقية . نريد أن نرى مبدأ الأخذ والعطاء . نريد أن نرى التزاما بقاعدة الاغلبية . نريد أن نرى المصالحة الوطنية . ونود أن نرحب بجنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية موحدة في أسرة دول الجنوب الافريقي - إذ أن هذه هي المبادئ المكرسة في دستورنا ، والتي قبلتها جميع الاحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية وقبلتها جميع قطاعات شعبنا .

إن الانتصار الانتخابي الذي حققته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وكذلك إقرار قاعدة الاغلبية في ناميبيا لم يهددا بأي حال من الاحوال مصالح أو رفاهية أي أقليات موجودة في ناميبيا . إن الدستور وقوانين الأرض تحمينا جميعا باعتبارنا مواطنين متساوين في جمهورية ناميبيا .

إن وزير خارجية جنوب افريقيا يعرف المجتمع الناميبي كما يعرف مجتمعه ويمكنه أن يؤكد شخصا ما قلته توا . وفي ضوء التحديات ، الحقيقية أو الوهمية ، التي تواجه حكومة جنوب افريقيا ، ينبغي لتلك الحكومة ، بداية ، أن تستجمع الشجاعة والارادة السياسية حتى تستطيع أن تتخذ قرارات شجاعة وحاسمة تزيل جميع العقبات المتبقية وتمهد السبيل صوب جنوب افريقيا جديدة سلمية .

ومن المنطلق نفسه ، لابد لي أيضا أن أجدد توجيه الدعوة إلى حركات التحرر في جنوب افريقيا وإلى جميع القوى الديمقراطية الأخرى ، الموجودة في كوديسا وكذلك التشكيلات والمجموعات السياسية الأخرى في جنوب افريقيا أن تتخلى عن العنف وتحتضن عملية التفاوض . ولكن لكي يحدث هذا ، تقع على حكومة جنوب افريقيا المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ اجراءات سريعة ملموسة وحاسمة فورا من أجل وضع نهاية للعنف المأساوي ، وهذا مطلب أساسي لاستئناف المفاوضات . ومن ناحية أخرى ، هناك مسؤولية خاصة تقع على المقهورين ذاتهم وذلك بثقوية وتدعيم وحدتهم في إطار الجبهة الوطنية التي يؤيدها وفدي تأييدا كاملا .

إن وفدي لا يرضيه الانخراط في جدل عنيف أو شتائم . إن هذا ليس هو غرض مشاركتنا في هذه المداولة . ولقد شعرنا بالتشريف واعتبرنا الأمر واجبا وطنيا عندما قامت قمة منظمة الوحدة الافريقية بإدراج ناميبيا ضمن البلدان الافريقية التي اختيرت للاشتراك في هذه المناقشة الهامة جدا . وكان قد تعين طلب عقد هذا الاجتماع لان الحالة الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا حاليا تبرر ذلك . ولا أعتقد أن الكلام بأمثلة محددة عدو للتقدم . بل على النقيض اعتبر أنه وصفة لإزالة العقبات من طريق هذا التقدم ذاته .

ولعل أحد المؤشرات التي تدلل على التغيير الكبير الذي طرأ على الأمور إنما نجد أنفسنا أمام حالة لم يسبق لها مثيل فيما يتصل باشتراك جنوب افريقيا في هذا الاجتماع . فإلى جانب وفود حكومة جنوب افريقيا وحركات التحرر الوطني المعترف بها من جانب الأمم المتحدة التي تكلمت أمام مجلس الأمن ، فإن المجلس بحكمته ، قرر منح امتياز مخاطبته إلى بعض الأحزاب الممثلة في كوديسا . والوفد الناميبى لا يجد أية صعوبة إزاء هذا التطور . بل إنني أجد لزاما عليّ أن أقول إنه يصبح محزنا ودليلا على عدم الحساسية المطلقة ، في ضوء الحالة الخطيرة التي نشهدها في جنوب افريقيا ، أن نحول هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن إلى دورة عقيمة أو ميدان قتال لتصفية حسابات كوديسا .

ويحدو وفدى وصيد الأمل أن يقوم جميع الوطنيين في جنوب افريقيا ، في هذه المناسبة ، على الرغم من انقسامهم سياسيا ، بالترفع عن السياسة الحزبية والسعي إلى تجديد التزامهم بالقيام بكل شيء مستطاع ، أولا ، لإنهاء العنف ، وثانيا لإزالة جميع العقبات المتبقية التي يمكن حاليّا أو مستقبلا أن تعرقل مرة أخرى عملية السلم . وبمئة خاصة ، يود وفدى وأنا أن نحث حكومة جنوب افريقيا على اغتنام كل الفرص ، بالتشاور والتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية ، للتدليل على قيادتها واطهار الشجاعة حتى يمكن استئناف المفاوضات . إن هناك حسن نية واستعدادا من جانب منظمة الوحدة الافريقية ودون شك من جانب هيئات دولية أخرى ، لتقديم الدعم لجميع الجهود الجادة الحقيقية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا من أجل الارتقاء إلى مستويات الديمقراطية والحكم الطيب التي يتوقعها منها المجتمع الدولي .

بعض البيانات التي أدلى بها هنا اليوم لا تليق بمكانة مجلس الأمن ، ولن تساعد في عملية تضييد الجراح أو المصالحة ، اللازمة لإنشاء حكومة إنتقالية وجمعية تأسيسية .

أما الزعم القائل بأن العنف هو عنف السود ضد السود فهو حيلة قديمة يلجأ إليها المضطهد عبر القرون لتقويض مصداقية معارضيه . والاشارة إلى الضحايا على أنهم أشرار قصة قديمة قدم تاريخ الاستعمار ، وفي الحالة الراهنة ، من عمر الفصل العنصري ذاته . لقد سمعناها كثيرا في زمبابوي ، ومؤخرا في ناميبيا . صحيح أن جميع الاطراف المعنية قد تكون ملومة بشكل أو بآخر عن أي نوع من التعديات ، فالفصل العنصري لم يُقض عليه بعد . ولا توجد في جنوب افريقيا في الوقت الحالي الظروف المطلوبة لإجراء تغيير عميق لا رجعة فيه ، هذا إذن هو السبب الجذري للفصل العنصري ، وهذا هو سبب العنف الذي نشهده اليوم والذي يهدد بتدمير الحياة والممتلكات في جنوب افريقيا .

هذه المناقشة ومشروع القرار المعروض على المجلس يوضحان بجلاء كيف تتوافق الآراء بين منظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمن فيما يتعلق بالاحداث في جنوب افريقيا . وإنني أرحب بالمشاعر التي أعرب عنها بعض أعضاء المجلس بشأن المبادرة التي أقدمت عليها منظمة الوحدة الافريقية بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع .

ونحيط علما مع الارتياح بأن مختلف الهيئات الحكومية الدولية - مثل المجموعة الأوروبية والكونغرس وغيرهما - طرحت فعلا مبادرات مماثلة لتلك التي سبق تقديمها أو الجاري النظر فيها إما في منظمة الوحدة الافريقية أو في الأمم المتحدة .

هذا التوافق البين الواسع النطاق حول الحالة في جنوب افريقيا ينبغي أن يكون بمثابة رسالة واضحة وقاطعة موجهة إلى حكومة جنوب افريقيا تنبئها ، من ناحية ، إلى أن العنف المتصاعد أمر غير مقبول ، وأنها هي وحدها المسؤولة عن إيقافه ، وتذكّرها ، من ناحية أخرى ، بأن هناك استعدادا للمساعدة في تطبيق الحالة . وفي هذا السياق ، يوفر مشروع القرار الذي يعرض على المجلس ، والذي يدعم القرار الأخير الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية ، خطوة ضرورية أولى في دور هادف

تقوم به الأمم المتحدة . وهذه الخطوة ينبغي أن تتبع بآلية أكثر دواما ، أي فريسيق للرمد يبقى في البلد إلى حين اعتماد دستور جديد .

يلاحظ وفدي أيضا مع الارتياح أن مشروع القرار سيعتمد بتوافق الآراء ، وأن الفقرات المحددة من المنطوق ، وبالأذات الفقرة ٤ منه ، ستنفذ على الفور عقب إنتهاء المناقشة . ولا حاجة إلى أن نؤكد في هذا الصدد أن مجلس الأمن ذاته سيبقي المسألة قيد نظره إلى حين قيام جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية ، على أساس انتخابات حرة ودستور جديد .

ختاما ، أود مرة أخرى أن أشكر أعضاء المجلس لانهم وافقوا في الحال على طلب منظمة الوحدة الافريقية بعقد هذا الاجتماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية ناميبيا

على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

وزير خارجية زمبابوي ، سعادة السيد ناشان شاموياريرا طلب الكلمة فليتفضل .

السيد شاموياريرا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أرد على ملاحظة ذكرها هذا الصباح وزير خارجية جنوب افريقيا في بيانه الطويل ، ولا يمكنني أن أدعها تمر دون أن أظن فيها أو أصوبها . لقد قال إن :

"ائتلاف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي أصدر تعليمات إلى ممثليه في هراري بنقل أسلحة مخزنة في ماشفينغا ، بزمبابوي ، إلى الحدود الشمالية للترانسفال لتسريبها إلى داخل جنوب افريقيا . وتتضمن هذه الأسلحة بنادق هجومية رشاشة وقاذفات قنابل ، وسيتم نقلها بمساعدة جيش زمبابوي ."

(ص ١٤ و ١٥)

أود أن أبلغ المجلس أن المعلومات التي أعطيت للسيد بوشا مضللة تماما ، ولا أساس لها من الصحة . زمبابوي لا توجد على أراضيها أسلحة متجهة إلى جنوب افريقيا ، وجيش زمبابوي الوطني لم يساعد إطلاقا المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ولا مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، ولا أية منظمة أخرى في جنوب افريقيا ، في حمل أية أسلحة متجهة إلى جنوب افريقيا .

وإذا كانت زمبابوي تؤيد النضال السياسي الذي تخوضه حركات التحرير في جنوب افريقيا ، والقوى الديمقراطية بصفة عامة ، فإنها لم تتورط إطلاقاً في الصراع المسلح أو العنف الدائر هناك . وعلى النقيض من ذلك تماماً ، فقد أدنا جميع أعمال العنف ، وساعدنا جميع الاطراف على أن تتفاوض سلمياً لإنهاء الفصل العنصري ونقل السلطة . ذلك البيان بالتالي كاذب تماماً ، وهذا ما أردت أن أؤكد له لأعضاء المجلس .

أما وأن الكلمة ما زالت معي فأود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة لن تستغرق أكثر من دقيقتين أو ثلاث دقائق . إنني أدرك أن الوقت متأخر وأنه قد قيل الكثير بالفعل . زميلي وزير خارجية ناميبيا تعرض بإيجاز لعدد من الأشياء أريد أيضاً أن أنوه بها . يبدو من جميع البيانات التي أدلي بها اليوم أن هناك تأييداً لمشروع القرار المعروف علينا ، والذي سيعتمد بتوافق الآراء . لم تكن هناك معارضة لمشروع القرار - وهذا يسرنا كثيراً - بما فيه فقرات المنطوق . إلا أن ثمة مسألتين برزتا من مناقشات اليوم ولا بد من الإشارة إليهما .

الأولى هي الحاجة إلى وجود حكم للحالة في جنوب افريقيا . واعتقد أننا هنا في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة عموماً ، ينبغي أن ننظر إلى دور الممثل الخاص من منظور أعرض قليلاً . فهناك مجموعات في جنوب افريقيا منخرطة فعلاً في صراع على السلطة من أجل الوصول إلى مركز السيطرة حينما تنتهي العملية ، وهذا شيء طبيعي تماماً ، وقد أخبرنا السيد بوشا أنه يود أن يرى حزب الوطني يجند عدداً كبيراً من الاتباع السود ويصبح الحزب المهيمن . وهذا أيضاً طبيعي تماماً ، وستسمى أحزاب أخرى للإقتداء به . ولكنني أعتقد أن الذي يجب تجنبه هو أن يصبح السيد بوشا نفسه ، وهو الذي يشارك في الساحة السياسية لجنوب افريقيا ، ويسعى إلى تحقيق مصلحة حزبه ، أقول ، يصبح هو أيضاً حكماً على ما يمكن وما لا يمكن أن تفعله الأحزاب الأخرى . وأعتقد أن ذلك سيكون أمراً شاذاً ينبغي أن يتداركه المجلس ، وإننا ينبغي أن ننظر في إيجاد نوع من الإشراف أو التحكيم في هذه العملية .

العامل الثاني الذي ظهر بوضوح في مناقشة اليوم هو ما يلي :

بينما أتقبل ما قاله عدد من الزعماء الذين تكلموا صباح اليوم نيابة عن مجموعات تقليدية وقبلية مختلفة - وقد استمعنا الى بيانات من المتحدثين باسم كوازولو ، وبوفوشاتسوانا ، وسيكي صباح اليوم ، وترانسكاي ، وكوانديبيلي ، وكانغوين بعد ظهر اليوم - يتساءل المرء عن مدى تمثيل هؤلاء الناس لقبائلهم أو أفراد مجموعاتهم . لقد أكدوا هنا أن المؤتمر الوطني الافريقي لا يتكلم باسم جميع أفراد الشعب الاسود في جنوب افريقيا . واعتقد أنهم يقبلون أيضا أنهم أنفسهم لا يتكلمون بالضرورة نيابة عن جميع أفراد الشعب في مناطقهم .

ومن ثم ، كيف نعرف - وكيف نحدد رغبات الشعب في تلك المناطق . أخبرنا السيد بوشا بالاستفتاء الذي كان للبيض في شهر آذار/مارس ، وقال إنه أغلق الفصل العنصرى . ولكن ماذا بشأن السود الذين لم يسمح لهم بالتصويت في شهر آذار/مارس . ومن الواضح أن هناك حاجة الى اجراء بعض الاختبار للمقبولية ، طريقة لتقييم قوة رأي الاهالي غير البيض ، أو الذين لم يتمكنوا من التصويت في آذار/مارس واتجاه تفكيرهم ، حتى يمكننا أن نتعرف على بعض الآراء الاصلية والمعلومات الموثوق بصحتها بشأن الموضوع .

عندما يتكلم رئيس كوا زولو ، ما هو عدد أفراد الزولو الذين يتكلم نيابة عنهم ؟ إنه يتكلم عن أفراد الزولو باعتبارهم الامة الاكبر ، قد يكون هذا هو الحال . ولكن كم منهم يتكلم هو عنهم ؟ إنني أعرف بعض أبناء جنوب افريقيا الذين يتكلمون لغة الزولو ، أصدقاء لي ، أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي ، وبعضهم في مؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا ، وبعضهم في كوساتو وفي منظمات أخرى .

ولهذا هناك حاجة ، في العمل الذي نحن بصدد القيام به ، الى النظر في تنظيم اختبار مقبولية ، اختبار اتجاه التفكير بين الاهالي السود ، حتى يمكننا التوصل الى حل عملي .

لم أرد إلا ذكر هاتين النقطتين بسرعة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الان أدلي ببيان بصفتي ممثلا

للرأس الأخضر .

طيلة سنوات عديدة ، كان القمع الذي أحدثه الفصل العنصرى موضوع إدانات متكررة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . ونظر هذا المجلس والجمعية العامة في مناسبات عديدة في السياسات العنصرية التي أنكرت لسنوات عديدة أبسط حقوق غالبية سكان جنوب افريقيا على أساس العرق ، ورفض تلك السياسات .

وحركت المقاومة الداخلية القوية لهذه السياسات البغيضة وكذلك العزلة الدولية لنظام الفصل العنصرى عملية تغيير أدت الى تطورات سياسية هامة في جنوب افريقيا والى مفاوضات بشأن اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . ومحادثات المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية تمثل دون شك خطوة كبرى إلى الامام في العملية الرامية للقضاء على بقايا الفصل العنصرى وخلق جنوب افريقيا ديمقراطية مستقرة .

إن بلادي - جنبا الى جنب مع سائر العالم - تعلق اهتماما كبيرا على عملية المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية ، وظلت تتابع المحادثات بتوقعات كبيرة . ولذلك فإن المشاكل الحالية التي أدت الى تعليق المفاوضات تشير قلقنا البالغ .

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس هناك بديل صحيح عن جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية موحدة . ولتحقيق هذا الهدف ، ينبغي لجميع الاطراف المعنية أن تبذل كل الجهود .

إن مناخ العنف الذي يبدو أنه قد برز في جنوب افريقيا هو بالتأكيد عقبة كبرى أمام تحقيق تلك الغاية ، ويهدد بتعطيل مفاوضات المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية .

لقد حان الوقت للقيام برد جاد شابت فعال على موجات العنف التي يلقي أثرها المزعزع ظلالا كثيفة على مستقبل جنوب افريقيا المتناغمة التي نرغب في قيامها . ونحن نحث بقوة الحكومة ، التي تتحمل مسؤولية صيانة القانون والنظام ، على أن تتخذ جميع

التدابير الفعالة الضرورية لكبح واحتواء العنف . ونشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة في تهيئة مناخ عدم عنف يسهل المفاوضات المؤدية الى جنوب افريقيا ديمقراطية .

إن العنف ، كما نراه ، ليس في صالح أحد في جنوب افريقيا . إن العنف ، فضلا عن كونه يعرض للخطر آفاق المفاوضات ، يبعث الكراهية التي تزيد في نهاية الامر من تمزيق مجتمع جنوب افريقيا .

نحن مقتنعون بأنه في مصلحة أبناء جنوب افريقيا جميعا ، أيا كانت أعراقهم أو اتجاهاتهم السياسية ، أن يرثوا من رماد الفصل العنصرى جنوب افريقيا مستقرة وعادلة مسالمة وديمقراطية .

إن الحالة في جنوب افريقيا تمر بمنعطف حاسم يتطلب ضبط النفس والعلاج بدقة . والحاجة الى الاستقرار والوثام في البلاد تتطلب التغلب على الصعوبات الحالية في اقرب وقت ممكن ، للسماح بالاستئناف المبكر للمفاوضات من أجل اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية .

إن جنوب افريقيا بلد غال علينا جميعا ، خاصة بالنسبة لنا نحن الافريقيون . إن مصيرها في قلب مستقبل قارتنا كما نراه . ومكانها لهم تطلعات مشروعة عزيزة على ماضينا المشترك في افريقيا .

ولذلك ، باحساس قوي بالمصالح المشتركة والاهتمام الاخوي ، نأمل أن نرى مشكلة العنف وقد عولجت في اقرب وقت ممكن بجميع جوانبها ، وأن نرى استئناف المفاوضات من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية .

إننا نشعر بالامتنان إذ نرى معنا هنا زعماء سياسيين هاميين جدا للبلد . وشهادتهم بالفة الفائدة لنا جميعا . ونحن نقدم تحية خاصة للسيد نيلسون مانديلا ، الذي تعد حياته مثالا على الكفاح ضد الفصل العنصرى ، والذي حكمته السياسية وقيادته من المقومات الرئيسية لتحديد المستقبل السياسى لجنوب افريقيا .

ونأمل أن يساعد مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس حالا في كبح العنف في جنوب افريقيا واستئناف المفاوضات .

الآن أستاذ مهمي بصفتي رئيسا للمجلس .

افهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المطروح علينا .

ما لم أسمع اعتراضاً سأتبرر الحال على هذا النحو .

نظراً لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

وقبل طرح مشروع القرار للتصويت ، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في

الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن فرمتنا

اليوم لمناقشة الحالة في جنوب افريقيا تأتي في لحظة حاسمة في تاريخ ذلك البلد .

إن بلجيكا ، جنباً الى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي ، علّقت آمالها على عملية

اضفاء الطابع الديمقراطي التي بدأها المؤتمر المعني بجنوب افريقيا الديمقراطية .

في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، أعرب عن تلك الامل في اتخاذ

قرار بشأن الحالة في جنوب افريقيا بدا لنا أنه يحقق العدالة للرغبة في السلام

والاصلاح التي أحست بها القوى السياسية الرئيسية للبلاد .

إن نشوب العنف الاعمى انحرف بهذه التطورات عن الطريق . وقد أعربت بلجيكا

فورا عن استيائها الشديد من الاحداث التي وقعت في بويباتونغ ، وعن حزنها لذلك

العدد من الضحايا الابرياء في تلك المذبحة .

ولكننا نرفض أن نقبل أن تؤدي هذه المأساة بعملية اضفاء الطابع الديمقراطي

كلها الى دائرة الحزن .

لذا ، فإننا ندعو جميع الأطراف أن تحترم بدقة الالتزامات التي قطعتها على نفسها حينما وقّعت على اتفاق السلم في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ونطالب حكومة جنوب افريقيا بالألا تدخر أي جهد للكشف عن حقيقة أحداث بويباتونغ ، ومحاكمة المسؤولين عن تلك المأساة . كما نطالب جميع القوى السياسية في البلد بأن تبدي الشعور الضروري بالمسؤولية في عملية الإصلاح الراهنة في جنوب افريقيا ، وأن تمتنع عن إثيان أي عمل يزيد من تفاقم الحالة .

ونحن ندرك ، في الوقت ذاته ، أن هذه الحالة لها جذور عميقة متأصلة في أشكال الظلم التي شهدتها الماضي . ومن ثم ، فإننا نحجم عن إلقاء اللوم على المسؤولين عن أعمال العنف وحدهم ، لأن العنف لا يكمن فحسب في النظام السياسي المجحف ، بل إنه يتأصل على نحو أعمق في الأوضاع الاجتماعية غير المقبولة المقترنة بذلك النظام . وعليه ، ستكون المأساة مزدوجة إذا أدت أحداث بويباتونغ إلى وقف عملية تعميم الديمقراطية ، في الوقت الذي توضح فيه بكل جلاء الحاجة الماسة إلى تلك العملية .

أمام المجلس مشروع قرار بشأن الحالة في جنوب افريقيا . وقد حرص وفدي على أن يكون مشروع القرار هذا ، الذي سيعتمد حالا ، متوازنا في نصه ومتماشيا مع الواقع . ومع ذلك ، شمة إشارات معينة إلى نصوص سابقة يبدو لنا أنها تنطوي على مفارقات تاريخية . وأيضا كانت بشاعة الطابع المأساوي للأحداث الأخيرة ، فمن واجب المجلس أن يعترف بالتقدم المحرز .

أما بالنسبة للولاية التي سيناط بها الأمين العام ، فيبدو لنا أنه من الأهمية بمكان ألا ننسى أن عملية تعميم الديمقراطية هي ، في المقام الاول ، عملية داخلية وذات طابع وطني . إننا نشجع على استئناف الحوار ، لا على وضع ذلك الحوار تحت الرقابة .

عبر السنوات القليلة الماضية ، اتخذت خطوات كبرى شجاعة ترتبت عليها نتائج لا رجعة فيها ، على طريق تصفية الفصل العنصري . لكن من الواضح أن هذا التطور لن يكون له مغزى إلا إذا بلغ غايته في أقرب وقت ممكن .

شمة مهام أخرى لا تقل إلحاحا تنتظر زعماء جنوب افريقيا الجديدة ، أولئك المكلفين بأن يضمنوا ، في ظل الوحدة ، أمة جديدة ديمقراطية لا عنصرية ، وأن يسهموا في الوقت ذاته ، في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للقارة الافريقية بأكملها .

السيد هوهنغلندر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم تتح

للنمسا فرصة الإعراب عن آرائها في مسألة جنوب افريقيا في مجلس الامن منذ تشريين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ . بل الواقع إن مجلس الامن لم يعالج هذه المسألة لما يربو على ثلاث سنوات . وبالتالي جاءت هذه المناقشة في وقتها ، ونحن نرحب بها .

نرحب أيضا بالمشاركة رفيعة المستوى في المناقشة ، وعلى وجه الخصوص ، بوجود هذا العدد الكبير من وزراء خارجية افريقيا ، ومن بينهم وزير خارجية السنغال ووزير خارجية زمبابوي ، وهما ما زالا بمحبتنا هذا المساء ، وبالطبع السيد نيلسون مانديلا . وهذا يشهد على الاهمية التي يعلقها القادة الافارقة على مجلس الامن وعلى عملنا .

في السنوات الاخيرة ، تغيرت أشياء عديدة في جنوب افريقيا ، وكان معظمها نحو الافضل . وأنا أشير هنا ، بالطبع ، إلى إلغاء ما يُدعى بدعائم الفصل العنصري . بيد أنه ما زال علينا أن ننجز الكثير قبل أن يكون بوسعنا أن نتكلم بحق عن جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية غير عنصرية وموحدة . ومن بين المشاكل المعلقة التي يتعين معالجتها قبل تحقيق الهدف الاساسي وهو وضع دستور جديد يكتسب الاتفاق على آليات لوضع هذا الدستور وتنظيم عملية الانتقال أهمية قصوى . وهذا ما جعلنا نرحب بالمفاوضات الجارية في إطار كوديسا ، وندعو جميع الاطراف إلى القيام ، على سبيل الاستعجال ، باستئنافها بنية صادقة . فما من بديل ناجح لمسار المفاوضات السلمية .

والامر متروك لابناء جنوب افريقيا أنفسهم لتشكيل بلدهم ومجتمعهم ومؤسساتهم . وينبغي أن يتضمن الدستور الجديد زواجر وضوابط ، وله أن يجعل السلطة غير مركزية ، وأن يضمن التمثيل العادل لجميع قطاعات المجتمع .

وفي الوقت ذاته ، فإن المجتمع الدولي ، بناء على طلب الأطراف المعنية ، يمكنه ، وينبغي له ، أن يقوم بدوره في تشجيع ودعم عملية التغيير في جنوب افريقيا . وهذا هو السبب الذي تكتسب به مناقشتنا في هذا المجلس أهميتها ، وتكتسب قراراتنا أهميتها أيضا . وهذا ما جعل النمسا تؤيد فكرة إعطاء الأمين العام ولاية لاستخدام مساعيه الحميدة في خلق الظروف المؤاتية لإحراز مزيد من التقدم .

تحدثت في البداية عن تغييرات إيجابية حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا . بيد أن هناك ، للأسف ، موجة عنف بلغت ذروتها في مذبحة بويباتونغ . ونحن نشاطر من فقدوا الأحباب أحزانهم ، ويساورنا قلق بالغ إزاء عواقب المذبحة .

هذا العنف تعدد أصوله ، ضمن أسباب أخرى ، إلى نظام سياسي واجتماعي مفتت إلى أبعد الحدود ، يجعل من العسير للغاية بزوغ ثقافة سياسية تقوم على التسامح والتوفيق المتبادل . هذا علاوة على أن السلطات الإدارية والقضائية تفتقر إلى الاحترام والمصادقية .

ليس هناك مفر من أن تتحمل حكومة جنوب افريقيا المسؤولية الاولى عن حماية حياة وممتلكات كل إنسان في جنوب افريقيا . واتفاق السلم الوطني الذي اعتمد في العام الماضي لوضع حد لموجة العنف لم يحقق حتى الآن النتائج المنشودة . والمجتمع الدولي ، بناء على طلب الأطراف ، بإمكانه أن يقدم يد المساعدة . وقد دعت النمسا بالفعل إلى إجراء تحقيق نزيه فيما يتعلق بأحداث العنف الأخيرة ، وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة . وهذا من شأنه أن يقطع شوطا بعيدا صوب خلق مناخ من الثقة في جنوب افريقيا .

بدأت بياني بالإشارة إلى الأهمية التي نعلقها على دراسة المجلس لمسألة جنوب افريقيا . واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول إن إبقاء المجلس هذه المسألة قيد نظره يقدم الدليل على الإيمان المتعاطف بأن هدفنا ، على حد تعبير الأمين العام في تقريره الوافي "جدول أعمال للسلم" ، يجب أن يكون معالجة الأسباب المتأصلة في الصراع : اليأس الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقهر السياسي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أ طرح الآن مشروع القرار

S/24288 للتصويت .

أجرى تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زمبابوي ،

الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وإيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ،

الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . بذلك

يكون مشروع القرار قد اعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٦٥ (١٩٩٣) .

وزير شؤون خارجية السنغال ، سعادة السيد دجيبيو كا ، طلب الكلمة . أدعو

سعادته إلى الإدلاء ببيانه .

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا ،

بالنيابة عن الوفد الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الممثل للرئيس عبده ضيوف

الرئيس الحالي للمنظمة ، أن أعرب عن خالص امتناننا للسرعة والدقة والحكمة التي

قُدِّتْ بها ، سيدي الرئيس ، مناقشة المجلس بشأن مسألة حيوية وحاسمة لأفريقيا .

ونحن نشعر بارتياح خاص لهذه المناقشة الطويلة والشاملة والجادة التي كُرمت أساسا

للحالة في جنوب أفريقيا التي تمر بمرحلة حاسمة من حياتها وتاريخها . وهذا ما جعل

وجود هذا العدد الكبير من المشاركين في المناقشة مصدر ارتياح لنا .

باسم زملائي وباسم الرئيس عبده ضيوف ، أتعهد رسميا بأن منظمة الوحدة الافريقية ستقدم بكل أمانة للممثل الخاص للأمين العام في جنوب افريقيا ، كامل مساعدتها وخالص تعاونها ، لدى اضطلاعهم بمهمته السامية .

أودُّ ، أخيرا ، أن أعرب عن الأمل في أن يكون هذا اليوم بداية صفحة جديدة في تاريخ جنوب افريقيا التي ستكرس طاقاتها بعزيمة وشباب ، وبفضل التضامن الدولي والافريقي ، لعملية انتقال سلمية ديمقراطية لا رجعة فيها ، لضمان أن تبرز في القريب العاجل جنوب افريقيا لا عنصرية تقوم على حكم القانون والعدالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السنغال على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

لم تعد هناك أسماء أخرى مسجلة على قائمتي . وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠